

دار الشروق

إعادة الاعتبار لرئيس السادات

د . سعد الدين إبراهيم



إعادة الاعتبار للرئيس السادات

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

الناشر : ١٩ شارع جواد حسني - هاتف : ٢٩٢٤٥٧٨ - ٢٩٢٤٨١٤
بروكينا : شسروك - الفاكس : 93081 SHROK UN
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ - فاكس : ٢١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٧١٣
بروكينا : فاكس - الفاكس : SHOROK 20175 LE

د. سعد الدين إبراهيم

إعادة الاعتبار للرئيس السادات

دار الشروق

مقدمة

ماذا يعني إعادة الاعتبار إلى رئيس مصر الراحل محمد أنور السادات ؟
ومن الذي يقوم برد الاعتبار هذا ؟ وما قيمة رد الاعتبار ، وما قيمة من يرد
الإعترار ؟ .

هذه أسئلة من حق القارئ العربي أن يحصل على إجابات عليها من أول
سطور هذا الكتاب . وهي بالتالي واجب على الكاتب .

وبداية كان وما يزال للرئيس السادات معجبون عديدون في مصر
والخارج منذ تولي رئاسة الدولة المصرية في أعقاب رحيل الرئيس جمال عبد
الناصر . وهؤلاء ليسوا في حاجة إلى أن يسمعون أو يقرأوا لمن يقوم برد
الاعترار للرجل . . وإن كانوا بالطبع سيبسمون إبتسامة الرضا ، ولسان
حالهم يردد « ألم نقل لكم ذلك طوال الوقت ! » .

والرئيس السادات نفسه بعد أن رحل عن عالمنا ، لن يعنيه بالطبع شيء
مما يرد في هذا الكتاب . ولكن ربما يكون بعض ما يرد فيه تخفيف عن لوعة
ذويه ، الذين فجعوا باغتياله كشخص يوم ٦ / ١٠ / ١٩٨١ ؛ ثم فجعوا أكثر
باغتياله كشخصية لعدة سنوات بعد ذلك .

والأهم من هذا وذاك ، هو أن القصد من هذا الكتاب ليس تمجيذاً
للرئيس الراحل ، وليس دفاعاً عن كل سياساته وقراراته وممارساته . فهناك
الكثير من هذه السياسات والقرارات والممارسات التي يظل لهذا الكاتب
انتقادات أو تحفظات عليها .

ولكن هذا الكتاب ينطوي على إنصاف لبعض هذه السياسات

والقرارات ، التي كان هذا الكاتب وغيره قد وقفوا منها موقفاً شديداً النقد والمعارضة في حياة الرئيس السادات ، وبعد أن كشفت السنوات العشر التالية لرحيله أنها كانت تنطوي على نظرات صحيحة أو ثاقبة . وفي هذا الإنصاف فنحن نمارس نقداً ذاتياً من ناحية ، ونرد الاعتبار لسيرة الرجل من ناحية ثانية ، ونرسي تقليداً أخلاقياً في الحياة العربية العامة من ناحية ثالثة ، ألا وهو تأكيد أن «الرجوع إلى الحق فضيلة» .

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

سعد الدين إبراهيم

المقطم - القاهرة - ٣ / ١٢ / ١٩٩١

القسم الأول

حوار مع الرئيس أنور السادات

- ١- قصة لقائين
- ٢- خواطر عن السادات وأمريكا
- ٣- السادات حول العرب
- ٤- السادات والاسلاميون والأقباط
- ٥- السادات حول قوى المعارضة المصرية
- ٦- مع السيدة جيهان السادات

هوار مع الرئيس أنور السادات

١. قصة لقائين

اختلف كثيرون مع عديد من سياسات وسلوكيات الرئيس الراحل أنور السادات أثناء سنوات حكمه . وباستثناء قرار حرب أكتوبر ، الذى يوجد شبه اجماع مصرى وعربى على شجاعته وصوابه ، فإن كل سياسة أو قرار آخر للرئيس الراحل قد أدى إلى شق الصف المصرى والعربى بين مؤيدين ومعارضين . ويمثل شهر أكتوبر قمة المجد وقمة المأساة فى السيرة السياسية والشخصية لأنور السادات . فقد كان يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ هو قمة المجد للرجل ؛ وكان يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ هو قمة المأساة . وقد مرت ثمانية عشر عاماً على قمة المجد ، وعشر سنوات على قمة المأساة . وكلاهما مدة كافية لإعادة النظر فى مجمل توجهات الرئيس الراحل ، بقدر أكبر من الموضوعية والتجرد . فقد هدأت نسبياً العواطف والمشاعر الملتهبة التى فجرتها سياسات الرجل فى وقتها . وأصبح من الممكن الآن ممارسة النقد الهادئ لسياسات الرجل ، وممارسة النقد الذاتى من أولئك الذين اختلفوا مع هذه السياسات فى حينها . ومن هذا المنطلق أقوم فى هذه المقالات بممارسة نقد ذاتى ، حيث إننى كنت من بين الكثيرين الذين اختلفوا مع هذه السياسات ، وخاصة سياسة التحالف مع الغرب ، وسياسة المصالحة مع إسرائيل . وينطوى هذا النقد الذاتى فى نفس الآن على إعادة الاعتبار للرئيس أنور السادات .

ولكنى أبدأ هذه المقالات بخواطر شخصية عن مقابلتين مع الرئيس الراحل ، يفصلهما خمسة عشر عاماً . كانت الأولى أيام كنت شاباً في أواخر العشرينيات ، وتمت على شاطئ الباسفيكى في الولايات المتحدة ، والثانية أيام كنت كهلاً في أوائل الأربعينيات ، وتمت على شاطئ البحر المتوسط في الاسكندرية . واترك جانباً في تسجيل خواطرى عن هاتين المقابلتين كثيراً من التفاصيل التى قد تمس أشخاصاً آخرين (أحياء أو فى رحاب الله عز وجل) . وهدفى من البدء بهذه الخواطر هو أن تكون ، أولاً ، شهادات للتاريخ ؛ وأن تكون ، ثانياً ، اعترافاً ببعض تحيزاتى ضد الرئيس الراحل وقت هذين اللقائين ؛ وأن تكون ثالثاً ، مقدمة لبقية هذه المقالات فى إعادة تقييم الحقبة الساداتية .

اللقاء الأول

التقيت بالرئيس أنور السادات لأول مرة فى عام ١٩٦٦ ، أيام كنت أنا طالباً فى الدراسات العليا ورئيساً لمنظمة الطلبة العرب بالولايات المتحدة وكندا ، وكان هو رئيساً لمجلس الأمة المصرى (مجلس الشعب الآن) ، وجاء لزيارة أمريكا بدعوة من الكونجرس ، الذى أعد له برنامجاً حافلاً للتجول فى عدة مدن رئيسية ، إلى جانب واشنطن . وطلب الرئيس السادات أن يجتمع بالطلبة العرب فى هذه المدن . وكرئيس لمنظمة الطلبة العرب ، فقد حضرت بعض هذه اللقاءات . وكانت رحلة اصطحابه من الفندق إلى مكان الاجتماع هى أول فرصة للاقتراب من الرجل وجهاً لوجه ، وللحديث المنفرد معه .

وحين أعود إلى ما سجلته من ذكريات حول هذا اللقاء الأول ، أجد انطباعين بارزين . الإنطباع الأول هو بشاشة الرجل ودفئه وروحه المرحية ، التى يشعر المرء معها بالألفة وعدم الكلفة . وكان ذلك إنطباع إيجابى

للغاية . كما لاحظت وقتها انه متأنق للغاية ، وتفوح منه روائح العطر الباريسى الرجالي . واستغربت ذلك وقتها ، لاعتقادی الساذج ان «الشوار» لا يهتمون عادة بمظهرهم كل هذا الاهتمام ؛ وهو أحد ثوار يوليو ١٩٥٢ .

أما الانطباع الثانى فكان الانبهار الواضح للرجل بالولايات المتحدة وبكل ما هو أمريكى وقد أفزعنى ذلك للغاية . فقد كان قد مر على بدء زيارته عدة أيام ، بينما كان قد مر على اقامتى هناك عدة سنوات . وكان عقد الستينيات فى الولايات المتحدة هو سنوات الغليان والاحتجاج بين الشباب الأمريكى على سياسات أمريكا الرسمية الداخلية والخارجية . وكنا نحن الطلبة العرب ، كجزء من الحياة الجامعية الأمريكية فى ذلك الوقت ، متأثرين بثورة الشباب الأمريكى على حكومتهم ، ناهيك عن أسبابنا العربية الخاصة للاحتجاج على السياسات الامريكية نحو مصر والوطن العربى والعالم الثالث عموماً . هذا فضلاً عن أنه بمرور السنوات على اقامة الوافد الجديد إلى الولايات المتحدة ، فإن انبهاره بذلك البلد يتلاشى تدريجياً ، ويحل محله تقييم متوازن لمزايا وعيوب المجتمع الأمريكى .

لذلك فقد كان معظم الحديث فى هذا اللقاء الأول مع الرئيس أنور السادات هو بمثابة سجل تصحيحى . فكلما أبدى إعجابه الشديد بجانب من جوانب المجتمع الأمريكى ، رددت عليه بابرار أحد الجوانب السلبية عن «امريكا الأخرى» : العنصرية ، والأربعين مليوناً (وقتها) الذين يعيشون تحت خط الفقر ، وثقافة الحرب التى تغذيها المؤسسة العسكرية - الصناعية الأمريكية ، والمادية المفرطة ، والسباق الاستهلاكى المحموم وما إلى ذلك .

وكان الرئيس السادات يهز رأسه بعد كل فقرة نقد ، أو يقول «معك

حق!« ثم سرعان ما يبدى إعجابه بشيء أمريكي آخر ، فأعود أنا كتلميذ محتهد وبجدية بالغة لتفنيد ما كان الرجل معجباً به . ولم أدرك وقتها ما إذا كان الرجل يستمع حقيقة لما كنت أقول ، أم أنه كان يحاملنى أو يسايرنى بهز رأسه ، أو بكلمتى «معك حق» .

وسرعان ما نسيت تأثير هذا اللقاء فى زحمة الأحداث المتلاحقة فى أمريكا والشرق الأوسط . . . خاصة وأن أنور السادات لم يكن فى ذلك الوقت (١٩٦٦) شخصية مركزية فى صناعة القرار المصرى ، رغم رئاسته للمجلس النيابى ، وعضويته فى مجلس قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولم أتذكر وقائع هذا اللقاء الأول مرة أخرى إلا بعد الرحيل المفاجئ للرئيس جمال عبد الناصر فى أواخر سبتمبر ١٩٧٠ ، وما نقلته وكالات الأنباء لنا فى الولايات المتحدة ، بتولى أنور السادات رئاسة الجمهورية مؤقتاً ، ثم ترشيحه بواسطة مجلس الأمة ليكون رئيساً لمصر . . . وإذكر وقتها أن زوجتى وجدتنى واجما ومستغرقا فى التفكير بعد سماع النبأ . . . ولما استفسرت عن سبب الوجوم ، تمتمت ببضع كلمات ، وكأننى أتحدث إلى نفسى ، مفادها «أنه إذا كان هناك من سيجعل مصر تنحاز إلى أمريكا مائة وثمانين درجة . . فإنه سيكون هذا الرجل . . .» وأذكر أن زوجتى استنكرت وقتها تلك النبوءة ، بعبارة مفادها «كيف تقول ذلك عن رجل تؤكد نفس وكالات الأنباء انه رفيق نضال عبد الناصر ، واحد الثوار الأوائل؟» . ولم أرغب وقتها أن أقص عليها انطباعات لقائى الأول ، منذ أربع سنوات ، مع أنور السادات ، ومدى ما أحسست فيه من انبهار الرجل بالولايات المتحدة . ومع ذلك تمنيت وقتها أن لا تصدق نبوءتى ، وأن يكون استنكار زوجتى فى محله .

اللقاء الثانى . . . والآخر

بعد خمسة عشر عاماً ، وبالتحديد فى آخر شهر أغسطس ١٩٨١ ،

كان لقائى الثانى والأخير بالرئيس أنور السادات فى استراحته
بالأسكندرية .

خلال هذه الأعوام الخمسة عشر كانت قد مرت بمصر والوطن العربى
والعالم أحداث جسام ، أهمها حربين مع إسرائيل ، وصلاح معها ، ورحيل
عبد الناصر وتولى السادات لمقاليد السلطة ، وحرب أهلية فى لبنان ،
ونشوب ثورة إسلامية فى إيران ، ثم حرب بين العراق وإيران ، وإنقسام
عربى غير مسبوق بسبب كامب ديفيد ، فد «انفتاح اقتصادي» فى مصر ،
وقطعية مع الاتحاد السوفيتى ، وتقارب شديد مع الغرب والولايات
المتحدة ، وانفجارات إجتماعية وطائفية داخلية فى مصر .

بل وكان صيف عام ١٩٨١ ، الذى تم اللقاء قرب نهايته ، صيفاً ساخناً
للعناية . ففى بداية ذلك الصيف وقعت أحداث طائفية قبيحة فى
منطقة الزاوية الحمراء بالقاهرة ؛ وشنت إسرائيل غارتين جويتين ،
أحدهما على المفاعل النووى العراقى قرب بغداد والثانية على حى الفكهاى
المكتظ بالسكان فى مدينة بيروت ولأن هذا السلوك العدوانى
الإسرائيلى جاء بعد يومين فقط من اجتماع بين الرئيس السادات ورئيس
وزراء إسرائيل مناحيم بييجين فى شرم الشيخ ، فقد كان غضب الشارع
المصرى خاصة والشارع العربى عامة غضباً شديداً . . . وأوحى
للمصريين وقتها إما أن الرئيس السادات كان متواطئاً مع مناحيم بييجين ، أو
أن إسرائيل قد غررت به وخدعته إمعاناً فى إحراجه مع شعبه ومع أمته
العربية . كذلك شهد نفس صيف ١٩٨١ زيارة للرئيس السادات إلى
الولايات المتحدة ، حيث اجتمع لأول وآخر مرة مع رئيسها الجديد رونالد
ريجان . كما شهد نفس الصيف مؤتمر قمة عربى فى فاس ، عرضت فيه خطة
الأمير فهد (وكان وقتها ولياً للعهد فى السعودية) لتسوية صراع الشرق
الأوسط .

* الاستعداد للقاء

أخبرت بموعد اللقاء قبله بيومين (يوم خميس) ليكون ظهر السبت التالي، دون معلومات عن سبب اللقاء، أو موضوعه، أو مدة اللقاء وأخذاً بالأحوط، وفي غياب هذه المعلومات، حاولت أن أخمن ما يمكن أن يدور الحديث حوله واسترجعت الأحداث التي وقعت في الشهور القليلة السابقة، والقضايا التي تشغل الرأي العام المصري والعربي، والتي ذكرتها في الفقرة السابقة. كما كنت قد نشرت مقالاً في صحيفة الأهرام في ذلك الصيف وفي أعقاب الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي، أتنبأ فيه باحتمال هجوم إسرائيلي كاسح على أحد الجبهات العربية خلال عام، وأطالب بمصالحة عربية، استعداداً لهذا الإحتمال (وهو ما وقع فعلاً في يونيو ١٩٨٢ باحتياج إسرائيل للبنان).

وقضيت يومى الخميس والجمعة في إعداد مذكرات مختصرة حول هذه الموضوعات. وحرصت على ألا تتجاوز أى مذكرة حول أى موضوع أكثر من صفحتين مكتوبتين. فقد شاع عن الرئيس السادات أنه لا يحب قراءة التقارير أو المذكرات المطولة.

* مفاجأة صباح اللقاء

كان الموعد المقرر للقاء مع الرئيس هو الثانية عشر ظهر السبت. واستيقظت مبكراً صباح ذلك اليوم استعداداً للرحلة بالسيارة من القاهرة إلى الاسكندرية. وأثناء تناولى للإفطار قبيل الرحلة طالعت عناوين الصحف. ووقع نظرى على خبر في الصفحة الأولى من الأهرام، مفاده أن الرئيس السادات معتكف في استراحته بالأسكندرية، ولن يقابل أحداً، لأنه منكب على اعداد «خطاب تاريخي» سيلقيه على الأمة بعد ذلك بعدة أيام (٥ سبتمبر ١٩٨١).

وأصابتنى الحيرة والارتباك عما إذا كان «هذا الاعتكاف وعدم مقابلة أحد ، يعنى أن لقائى المنتظر بالرئيس قد ألغى . واستشرت زوجتى فى الأمر . فأقترحت أن أسافر إلى الأسكندرية على أى الأحوال ، عملاً بالتقاليد فى «البلاد الراقية» ، وهو أنه عندما يطلب رئيس الدولة رؤية أحد المواطنين ، فإن واجب هذا المواطن أن يستجيب ، حتى إذا قرر الرئيس أن يلغى المقابلة . . وأنه من المحتمل ، رغم خبر الاعتكاف ، أن يكون الرئيس يتوقع ذهابى إلى إستراحته بالأسكندرية . . . وفى هذه الحالة فإن عدم الذهاب ينطوى على سلوك غير لائق من مواطن تجاه رئيس بلده .

توكلت على الله وذهبت إلى الأسكندرية . . . وأنا غير معول على إتمام المقابلة . . . ولدهشتى الثانية صباح نفس اليوم وجدت عند بوابة الحراسة لاستراحة الرئيس اسمى ، وما يفيد أن الرئيس سيرانى .

* استقبال غاضب

كانت هذه هى المرة الأولى التى أتوجه فيها إلى استراحة صيفية لرئيس دولة . . . وكنت أتصور أن «الاستراحة» خلافاً «للقصر الرئاسي» ، هى بيت صيفى صغير . . . وهالنى أن الاستراحة هى مبنى ضخمة ، وتحيط به حدائق شاسعة . . . وعند باب هذا المبنى استقبلنى أحد المساعدين ، وأدخلنى إلى غرفة استقبال . . . وبعد دقائق أقبلت حرم الرئيس ، السيدة جيهان السادات ، ورحبت بى ترحيباً حاراً . . . وبعد تبادل التحيات الاحتفالية ، ذكرت أن الرئيس فى حاجة إلى من يتحدث إليه عن «أحوال البلد» بصراحة وموضوعية . . . وأنها ترجو منى أن أفعل ذلك حرصاً على مصلحة الوطن . . . وغابت الابتسامة واكتسى وجهها بالجدية وهى تقول هذه الكلمات . . . وكانت نبرات صوتها توحى باخلاص عميق يختلط بهموم ثقيلة . . . ثم توجهنا سوياً ، وبصحبة صديقة لها ، إلى خارج

المبنى . . . وإلى حيث كان يجلس الرئيس السادات وحده تحت شمسية بلاج ضخمة قرب الشاطئ ، وينظر إلى أمواج المتوسط ومياهه الشديدة الزرقة في ذلك اليوم .

وما أن نبهته السيدة جيهان بأننى «موجود معهم» ، حتى التفت الرئيس وبادرنى بصاعقة كلامية عالية النبرات مفادها أنه يعرف «أننى أكرههم . . . وأننى سليط اللسان . . . وأننى أشوه صورتهم فى الداخل والخارج بما أقوله وأنشره . . .» ولم أكن مستعداً بالمرة لهذه القذائف الرئاسية . . . فلقائى السابق بالرجل منذ خمسة عشر عاماً كان ودوداً ، رغم الاختلاف فى الآراء . . . كذلك كان ترحيب السيدة جيهان بى قبل خمس عشرة دقيقة رقيقاً وكريماً للغاية . . . وتدخلت السيدة جيهان بسرعة لتذكر الرئيس بأننى «ضيفهم . . . وإن الواجب أن يدعونى للجلوس أولاً ، على الأقل . . .» . فاستدرك الرئيس السادات ، وهو ما يزال مقطب الجبين ، وأشار على بالجلوس . . . وسادت لحظة وجوم ، حاولت أن استجمع فيها رباطة الجأش ، وأبطنى من دقات القلب المتسارعة ، وغليان الدم الفائر ، واصطنعت إبتسامة قسرية ، وقلت للرئيس بما يشبه الدعابة «أشكركم على هذا الاستقبال الكريم ، رغم قراركم بالإعتكاف للتفكير فى جلائل الأمور . . .» فرد الرجل وعلى وجهه ابتسامة مغتصبة «ها وتهزل مع رئيس جمهوريتك أيضاً!» . . . ومع ذلك بادرت بالسؤال «هل لمواطن متواضع مثلى أن يستفسر عن حيثيات ما وجهه له رئيس جمهوريته من إتهامات؟» .

قال الرئيس ، وهو أكثر هدوءاً ، «هذا ما أسمعته من أولادنا فى الجامعة الأمريكية . . . وهذا ما سمعته عن الكلام الفارغ الذى تنشره لك الصحف والمجلات فى الخارج» . ودخلت مع الرئيس فى حديث امتد حوالى ثلاث ساعات ، تخللته عدة

عواصف كلامية (من جانبه طبعاً) ، مثل العاصفة التي استقبلني بها .
ولكن مع ذلك الوقت كنت قد تعودت على استقبال العواصف
الرئاسية . . . وكان عزائي هو أن الرجل كان تواقاً للاستماع والحديث ،
وان السيدة جيهان كانت تتدخل بكلماتها الناعمة لتبديد التوتر بعد كل
عاصفة .

٢- خواطر عن السادات وأمريكا

رغم البداية العاصفة للقائى بالرئيس الراحل أنور السادات ظهر يوم ٣١ أغسطس ١٩٨١ باستراحته بالأسكندرية ، ورغم تعدد نوبات الغضب خلال الساعات الثلاث التى استغرقها هذا اللقاء ، إلا أن المقابلة انتهت نهاية ودية ، أصر الرئيس بعدها أن أمكث لتناول الغداء مع أسرته ، وإن كان هو نفسه لا يتناول هذه الوجبة لاعتبارات «الرجيم» الذى يتبعه .

حيثيات الاتهام بالعداوة

بادرنى الرئيس فى اللحظة الأولى للمقابلة بأنه يعرف أننى «أكرههم» وأشوه صورتهم بما أقوله لطلابى وما أكتبه وأنشره فى الخارج . ولما استفسرت منه عن حيثيات هذا الاتهام الشخصى الخطير . . أخبرنى بأن ذلك هو ما ينقله له «أبناؤه» فى الجامعة الأمريكية (حيث أقوم بالتدريس) . فلما أجبته بأننى لا أذكر أن أيا من «أبنائه» قد درس معى . . . رد الرئيس بأن هذا صحيح ، ولكنهم سنعوا ذلك من أصدقائهم الذين يدرسون معى . . فلما أبدت أسفى أن يكون حكم الرئيس على أحد المواطنين هكذا مبنيًا على كلام أصدقاء أبنائه ، سارعنى هو بسؤال مباشر «دعنا من كلام أصدقاء أولادنا . . . ألا يبقى حقيقياً أنك تكرهنا؟» .

قلت «يا سيادة الرئيس هناك فارق كبير بين الكراهية والاختلاف فى الرأي . . إن الكراهية تنطوى على أشياء ذاتية أو شخصية . . أما الاختلاف فى رأى فهو مسألة اجتهاد فى القضايا العامة . . . وصحيح اننى اختلف مع عدد من سياسات النظام . . » .

قال الرئيس بشيء من الغضب «إيه حكاية «النظام» هذه . . . إننى أكره هذه الكلمة . . إنها كلمة بعثية (نسبة إلى حزب البعث) . . هل أنت بعثياً أم إخوان مسلمين أم ماركسياً؟» . وتضايقت حقيقة من هذا الأسلوب فى الحديث . ويبدو أن الضيق كان ظاهراً على وجهى أو أن صوتى قد ارتفع قليلاً رغم كل محاولات ضبط النفس . ولكنى أذكر أننى قلت للرئيس «آسف ياسيادة الرئيس لاستخدام كلمة «النظام» ، حيث لم أكن أدري أن البعثيين هم الذين ابتدعوها . . ولم أكن أدري أن الماركسيين وال الإخوان قد ساروا على نهجهم فى استخدام كلمة نظام . . . وأنا يا سيادة الرئيس لست بعثياً ولا إخوانياً ولا ماركسياً . . ولكن حتى إذا كنت متميلاً لأى من هذه التيارات فهل هذه تهمة أيضاً؟ على أى الأحوال يا سيادة الرئيس إذا كان لا بد من توصيف لفكرى فهو فكر ديموقراطى قومى مستقل . . .» .

غير الرئيس من لهجته بعض الشيء ، وقال «دعنا من هذا . . . وماذا عن «الكلام الفارغ» الذى تكتبه هذه الأيام؟» وتحيرت مرة أخرى . . . وجربت أسلوباً مختلفاً ، حاولت أن أكون فيه مداعباً فقلت «إننى أكتب كلاماً فارغاً منذ سنوات وليس هذه الأيام فقط . . فأى كلام فارغ منه تقصدون سيادتكم؟» .

مصر والولايات المتحدة

بدأ الرئيس السادات بسؤال عن أول كلام فارغ كتبتة مؤخراً عن مصر وأمريكا ، وكان قد نشر فى مجلة أمريكية تسمى «فصليات الكونجرس» (Congressional Quarterly) . سألت الرئيس عما إذا كان قرأ بنفسه ذلك المقال ، فأجاب بأنه لم يقرأه وإنما سمع به أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن ، وإن أحد مساعديه أخبره أنه يسىء للعلاقات المصرية الأمريكية ، ويسىء له شخصياً! .

وانتهزت الفرصة ، لأقول للرئيس السادات «أن كل ما توجهون إلى من اتهامات إلى الآن يا سيادة الرئيس مبنى على السماع وليس قائماً على دليل مباشر يمكن مناقشته فهل هكذا يحكم دائماً على الأشخاص والأمور . . . !» فرد الرئيس أمراً أن أكف عن «التفلسف» وأخبره بالدليل المباشر عن ذلك المقال .

وعند هذه النقطة نظرت إلى ساعتى وسألت بأدب جم عن طول الوقت المخصص للمقابلة ، فأشار الرئيس بأن آخذ راحتى فى الحديث . كما هزت السيدة جيان رأسها مؤكدة نفس الإشارة . قلت للرئيس :

«هذا المقال كان محاضرة ألقيتها فى يناير الماضى (١٩٨١) فى اجتماع أعده أحد المراكز البحثية فى واشنطن ذات العلاقة الوطيدة بالحزب الجمهورى ، بمناسبة الإدارة الجديدة للرئيس الجديد رونالد ريجان ، ضمن سلسلة من الاجتماعات التى دعوا لها مفكرين وخبراء من مناطق العالم المختلفة ، وخاصة تلك التى تشهد توتراً مزمناً ، مثل منطقة الشرق الأوسط . وكانت المحاضرة بعنوان «مصر والعلاقة بالقوتين الأعظم» . وكانت الفكرة المركزية فيها هو أن هناك نمطاً فى طبيعة العلاقة بين مصر وكلا من القوتين الأعظم - حيث تبدأ العلاقة بمرحلة شهر عسل بأى منهما ، ثم تتطور إلى مرحلة ثانية من الصداقة الطبيعية ، ثم إلى مرحلة ثالثة من خيبة الآمال والتوقعات المتبادلة ، ثم إلى مرحلة رابعة من التوتر وتبادل العتاب والشكوى والبرود ، ثم تنتهى بمرحلة خامسة هى ما يشبه الانفصال أو القطيعة أو الطلاق . . . وأن هذا هو ما حدث فى العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتى خلال العشرين عاماً بين ستى ١٩٥٥ و ١٩٧٥ تقريباً وأن أحد أخطاء الاتحاد السوفيتى فى تلك العلاقة هو أنه أخذ مصر كقضية مسلم بها كحليف استراتيجى تعتمد عليه ، ومن ثم تراخى أو أهمل فى مراعاة مشاعر ومصالح المصريين ، وبدأ مع المرحلة الثالثة يعامل مصر كدولة تابعة . . . فقد

بالتدريج تعاطف المصريين وحرصهم على العلاقة معه (أى مع الاتحاد السوفييتي) وبالتالي حينما اتخذ السادات قراراته بالقطيعة مع الاتحاد السوفييتي ، فإن قطاعاً كبيراً من رأى العام المصرى كان متجاوباً مع هذه القرارات وأكدت المحاضرة نفس النمط يمكن أن يتكرر فى علاقة مصر بالولايات المتحدة ، التى بدأ شهر العسل فيها بعد حرب اكتوبر مع منتصف السبعينيات وحذرت فى تلك المحاضرة أن العلاقة بين مصر والولايات المتحدة تدخل مرحلتها الثالثة مع ولاية الرئيس ريجان ، وما لم تتنبه الولايات المتحدة لذلك فإن مشاعر المصريين ستتحول إلى مشاعر سلبية ، وأن أى رئيس مصرى مهما كانت صداقته الشخصية مع الولايات المتحدة ، لا يمكن أن يتجاهل هذه المشاعر الشعبية المصرية لمدة طويلة وأن على أمريكا ، إذا كانت حريصة على ألا تتدهور العلاقة وتنزلق إلى المرحلة الرابعة ثم الخامسة ، هو أن تبادر مرة أخرى وبقوة لاستئناف محاولات التسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينية وأن تضاعف من مساعداتها للاقتصاد المصرى المتعثر ، وبشكل جديد تشعر معه الفئات الأقل حظاً فى مصر بعائد المساعدات الأمريكية فى حياتها اليومية

قال الرئيس السادات ، الذى كان يستمع بإهتمام ملحوظ ، « هذا كلام جيد ولكن يبدو أن الأمريكين لم يستوعبوه ! » فسألت بدورى « ماذا عن نتائج زيارته الأخيرة (قبل عدة أيام) لواشنطن؟ » أطرق الرئيس قليلاً ، ثم قال دون أن يجيب على السؤال مباشرة « لقد تعاملت مع أربعة رؤساء امريكين منذ أتيت إلى الحكم كان نيكسون يعرف قضية الشرق الأوسط جيداً وجاء جيرالد فورد بعده واستغرق عاماً ليفهم أساسيات القضية ، ولكن لم يطل عهده بالرئاسة إلا لعدة شهور بعد هذا الفهم ، فلم يفعل كثيراً ثم جاء جيمى كارتر واستغرق ستة شهور ليفهم القضية فتعاطف معنا والتزم بتسوية الصراع ، وقطع فى

ذلك شوطاً لا بأس به . . ثم جاء رونالد ريغان إلى الرئاسة وبقيني أنه يحتاج إلى عشر سنوات على الأقل لكي يفهم قضية الشرق الأوسط . . . !»

ولما علقت أنا بقولي أن مدة الرئاسة في أمريكا هي أربع سنوات ، وانه على افتراض أن ريغان سيعاد انتخابه لمدة ثانية ، وهي الحد الأقصى ، فان مجموع ذلك هو ثماني سنوات فقط . قال الرئيس السادات انه يعرف ذلك . . فقلت ، معنى ذلك أن ريغان أتى وسيذهب دون أن يفعل شيئاً يذكر لتسوية القضية الفلسطينية . . . ولم يعلق الرئيس السادات على هذه الملاحظة . . . وسادت لحظة صمت قصيرة واستتجت أنا وقتها أن زيارة الرئيس السادات لواشنطن لم تكن مثمرة ، على الأقل بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي ، وأنه قد عاد من أمريكا «بخفى حنين» .

السادات والجهة الداخلية وأمريكا

قطع الرئيس السادات لحظة الصمت بسؤال فيه رنة استفسار اتهامى ، فحواه «هل هذا كل ما قلته في ذلك المقال ؟ ألم تقل شيئاً عن الجهة الداخلية هنا في مصر ؟» .

حاولت أن أتذكر تفاصيل أخرى من المحاضرة التي نشرت كمقال فيما بعد . . وقلت بعد تردد ، «نعم يا سيادة الرئيس . . ذكرت أن هناك ارتباطاً بين شعبية أى رئيس مصرى وشعبية الدولة الأعظم التي يصادقها لدى رأى العام المصرى . . . وانه إذا كانت شعبية الرئيس المصرى عالية فإن ذلك يمتد عادة إلى شعبية هذه القوة الأعظم ، حتى إذا لم تكن عند مستوى توقعات رأى العام المصرى ، والعكس صحيح . . . ولكن الأسوأ أن يكون أداء الرئيس وأداء القوة الأعظم التي يصادقها ، أن يكون هذان الشئان معاً دون مستوى توقعات رأى العام المصرى . . .» .

وباغتني الرئيس السادات بسؤال مخرج على الأقل في نصفه ، حيث قال «وماذا تعتقد أنت؟» .

وترددت قليلاً في الإجابة ونظرت للسيدة جيهان ، كمن يطلب النجاة وقرأت في نظرتها المتعاطفة وإيحاء رأسها كمن يشجعني على إجابة صريحة ومع ذلك لم تواتيني كل الشجاعة المطلوبة وبدأت بالجزء الأسهل من السؤال وأنا أفكر في إختيار الكلمات بدقة للإجابة على الجزء الثاني قلت : «سيادة الرئيس بالنسبة لشعبية الولايات المتحدة لدى الرأي العام المصري هذه الأيام ، فلا شك أنها منخفضة للغاية ، وخاصة بعد الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي ، وإحساس كثير من المصريين أن ثمة تواطئاً إن لم يكن تشجيعاً صريحاً من الولايات المتحدة فما كان لاسرائيل أن تفعل ما فعلت دون ضوء أمريكي أخضر»

وتمنيت أن يقف الحوار في هذا الأمر عند هذه النقطة ، ولذت بالصمت ولكن الرئيس السادات قطع الصمت مرة أخرى بطلب الإجابة على بقية السؤال بقوله «وهل تعتقد أن ذلك قد أثر على شعبيتي أنا أيضاً ؟» ومرة أخرى نظرت للسيدة جيهان كمن يطلب النجاة وقرأت مرة أخرى في نظرتها إيحاء تشجيع متعاطفة أن استمر في الحديث الصريح

قلت «سيادة الرئيس أنا أستطيع فقط أن أستدل من الدوائر التي اتحرك فيها وهي أساساً من المثقفين المصريين والعرب أن تدهور شعبية أمريكا بسبب سياستها وبسبب ما فعلته اسرائيل قد أثر على شعبيتكم أيضاً » واستدركت لتخفيف العبارة ، «لا شك أن أجهزة الدولة المتخصصة يمكن أن تعطيكم رصداً أدق لما إذا كان ذلك صحيحاً» .

هز الرجل رأسه بما يشبه الامتعاض ، وقال «أنا أعرف ما تقوله أجهزة الدولة . . . ولكنى كنت أريد معرفة رأيك ، ورأى الأفندية من المفكرين . . . » فأجبت بأننى قد فعلت ذلك . . . فعاد ملحاً على نفس النقطة بسؤال آخر : «هل شعبية أمريكا هى التى انخفضت ، وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض شعبيتى ، أم أن شعبيتى هى التى انخفضت أولاً ، وبالتالي أدى ذلك إلى انخفاض شعبية أمريكا؟» .

لا أدرى سبب نوبة الشجاعة التى انتابتنى فجأة ، وقلت بلا تردد ، ودون أن انظر هذه المرة إلى السيدة جيهان فقلت «أعتقد يا سيادة الرئيس أن شعبية سيادتكم وشعبية أمريكا قد انخفضتا معاً طوال الشهور الأخيرة . . . ويبدو أن الرئيس السادات نفسه قد فوجئ بردى السريع . . . فقال «لتنس أمريكا الآن ، ما هو السبب ، يا عبقرى ، فى انخفاض شعبيتى؟» . ولم يكن الأمر يحتاج إلى ذكاء لكى أفهم ما انطوى عليه استخدام الرئيس لكلمة «يا عبقرى» من سخرية لاذعة . ولم أدر كيف أواصل الحديث . .

نظرت إلى ساعتى مرة أخرى ، فقلت : «هل سيادتكم متأكدون أننى لا أضيع وقتكم الثمين بهذه العبقرية الفذة؟» . تجاهل الرئيس سؤالى ، وطلب مزيداً من الشاى ، الذى أتى فى أكواب زجاجية صغيرة . . ونظر إلى كمن يستعجل تلكؤى أو مراوغتى فى الإجابة على سؤاله الأخير . . فسألت بدورى «من أين أبدأ يا سيادة الرئيس . . . من الأسباب الداخلية أو الأسباب العربية والاقليمية . . . ؟ فقال بفراغ صبر واضح «ابدأ حيث شئت . . . » . وفكرت لحظة قصيرة وأخذت بالأحوط ، وهو الساحة العربية والاقليمية . . .

٣. السادات والعرب

هل هو جحود عربى ؟

كان الرئيس الراحل مهتماً بتفسيرى لما حدث «لشعبيته» عربياً ومصرياً فى الشهور الأخيرة . وقد بدأت بالساحة العربية لأنها الأقل حساسية ، وعلى أمل أن يمتد الحديث حولها إلى نهاية اللقاء ، وبذلك أعفى نفسى من الحديث عن الساحة المصرية الأكثر حساسية .

قلت للرئيس ما معناه «إن رأى العام العربى ما يزال فى حالة ذهول منذ رحلته المفاجئة إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ . فقد شعر العرب كما لو أن مصر قد تخلت عنهم وتخلت عن دورها القيادى للأمة العربية ، وانها سعت إلى صلح منفرد مع إسرائيل» ولم يكن فيما قلته إلى تلك اللحظة جديداً يستفز الرئيس . لذلك فقد كان ينصت كما لو كان يستمع إلى اسطوانة مكررة . . واستمر يهز رأسه كما لو كان ينتظر جديداً فى الحديث . . . وسرعان ما حدث ذلك عندما ذكرت «أن معظم العرب يشعرون كما لو أن الرئيس يمعن فى الاستهزاء بهم والخط من شأنهم فى كل مرة يذكرهم فيها بأن مصر هى الدولة المتحضرة الوحيدة فى الوطن العربى ، وأن حضارتها تمتد فى التاريخ إلى ستة أو سبعة آلاف سنة . . . وأن مصر صاحبة أفضال عليهم» .

هنا قاطعنى الرئيس متسائلاً «أولست هذه هى الحقيقة . . . ؟» وهل يشك أحد فى أن العرب بدون مصر هم مجموعة من الأصفار؟ فقلت للرئيس «بصرف النظر عن الحقيقة . . . سيادتكم تسألون عن سبب

الغضب العربي، وأنا أذكر لكم ما يغضبهم أو يحزنهم . . . فهم لا ينكرون فضل مصر أو يقللون من قدرها . فقط هم عاتبون لتحقير شأنهم بواسطة الإعلام الرسمي المصري . . . » ومرة أخرى سألتى الرئيس « وماذا تعتقد أنت . . . هل هم محقون؟ » . فقلت للرئيس « نعم هم محقون إلى حد كبير » . فسأل بشيء من التهكم « ولماذا يا حضرة الفيلسوف؟ » . ومع هذه المرحلة من الحوار كنت قد تعودت تهكم الرئيس الراحل فأجبت :

« بدون فلسفة يا سيادة الرئيس لا ننسى أن مصر هي التى قادت المعركة السياسية والعسكرية والإعلامية ضد إسرائيل والغرب المؤيد لها على مدى ثلاثين عاماً . . . وهى التى عبأت رأى العام العربى من ورائها من خلال إعلامها ومعلميها . . . وفجأة وبدون سابق إنذار طلبت مصر منهم أن ينسوا كل هذا ، وأن ينسوه بين ليلة وضحاها . . . فإذا كانت مصر على حق طوال الثلاثين عاماً السابقة فكيف تنقلب على هذا الحق فجأة . . . وإذا كانت مصر على خطأ طوال تلك الثلاثين عاماً ، فما هو الضمان أنها ليست على خطأ الآن وهى تتصالح مع أعداء الأمس؟ » .

قال الرئيس بجسدية ظاهرة « يقينى أنك درست التاريخ والعلاقات الدولية . . . وأنت لابد تعرف أن لكل صراع بين الأمم والشعوب نهاية . . . ألا ترى وألا يرى العرب أن أعداء الأمس فى أوروبا قد تصالحوا ، وتناسوا عداواتهم . . . فإلى متى نظل نحن مستمرون فى هذا العداء المدمر للشعوب والمستنزف لمواردها . . . أليس من حق هذا الجيل والأجيال القادمة فى منطقتنا أن نعطى فرصة للسلام بعد أربعة حروب؟ » .

قلت « نعم يا سيادة الرئيس . . . ربما كانت صدمة العرب مع ذلك هى لسببين ، أولهما عنصر المفاجأة فى التحول الكامل عن مسار مصر السابق .

والثانى ، هو أن الإعلام المصرى كان قد غرس فى أعماق النفس العربية أن التناقض بيننا وبين إسرائيل هو تناقض وجود أساسى ، لا حل له إلا بانتصار أحد الارادتين ، الاسرائيلية أو العربية . وبما أن العرب هم أهل المنطقة الاصلاء والإسرائيليون هم الدخلاء ، فكيف بهذه السرعة والسهولة تواجه رأى العام العربى بتكييف جديد لطبيعة الصراع؟» .

قال الرئيس الراحل «أولاً ، لم يكن الأمر سريعاً أو سهلاً . . . هل تعتقد أنت أو العرب الذين تتحدث عنهم أننى لم أمعن التفكير فى هذا الأمر لسنوات قبل وبعد حرب أكتوبر ؟ وهل تعتقد أنت أو العرب الذين تتحدث عنهم أن مقابلة أو الجلوس مع مناحيم بيغن أو الاسرائيليين الاخرين بالأمر السهل على نفسى ؟ ألم تدعوكم الرئاسة أنت وخمسة من الاساتذة المصريين للذهاب معى إلى اسرائيل فى زيارتى الثانية ورفضتم جميعاً هذه الدعوة ؟ لقد اعتقدتم خطأ اننى أريد بذلك تأييدكم أو توريطكم فى الذهاب إلى إسرائيل . . . بينما كان قصدى أن تشعروا معى بالمعاناة النفسية التى أمر بها فى كل زيارة إلى اسرائيل أو لقاء معهم . . . نعم هم أعداء الأمس وربما هم أعداء اليوم والغد . . . ولكن المسألة ليست معاناتى الشخصية وإنما معاناة شعبى وشعوب المنطقة من جراء حروب لا يمكن أن تحسم هذا الصراع بالذات ما دامت أمريكا والغرب يقفون معها قلباً وقالباً . . . طبعاً كان يمكن تجميد الأوضاع على ما هى عليه كما أراد الأسد وصدام والقذافى . . . فهولاء وغيرهم لا يهمهم إلا أنفسهم . . . ولو كنت مثلهم لكفانى انتصار أكتوبر لأعيش عليه طوال ما تبقى من رئاستى أو حياتى . . . ولكنى ذهبت إلى الحرب فى أكتوبر من أجل شعبى والأمة العربية . . . وذهبت إلى القدس أيضاً من أجل شعبى والأمة العربية . . . وكان القراران من أصعب قرارات حياتى . . . بل وكان قرار السلام أصعب على من

قرار الحرب . . . إن الذى لا يفهم ذلك من العرب هو موتور أو جاحد أو حاقد على مصر ورئيسها . . . »

الحروب وقطار التسويات

انتهزت صمت الرئيس السادات للحظة قصيرة لأقول «ألا يحتمل يا سيادة الرئيس أن المسألة ليست حقداً أو جحوداً وإنما مجرد إختلاف فى وجهات النظر؟ إن معظم العرب يعتقدون اعتقاداً جازماً أن إسرائيل لا تريد السلام ، وإنما تسعى إلى مزيد من التوسع والهيمنة بدليل ما تفعله فى المشرق العربى ، وآخره الغارة الجوية على المفاعل النووى العراقى بعد يومين من مقابلة سيادتكم مع رئيس الوزراء الاسرائيلى ، وأن جزءاً من استراتيجيتها المعلنة كان وما يزال هو عزل مصر عن أمتها العربية لكى تنفرد بالمشرق وتحقق هذه الأهداف ، ومن هنا ترحيبها بصلح منفرد مع مصر . . . »

قاطعنى الرئيس بشىء من الحدة معترضاً على عبارة «الصلح المنفرد» ، وقال «إن ما فعلته مصر لم يكن صلحاً منفرداً ، وإنما كانت بداية عملية (قالتها بالانجليزية) (Process) لتسوية شاملة وعادلة . . . ودعنى أقول لك ان ما رفضه العرب ، وأولهم ياسر عرفات ، بعدم المشاركة فى مؤتمر المينا هاوس سيندمون عليه ، وسيلهثون بعد سنوات للحصول عليه ، وقد لا يحصلون عليه أبداً . . . وهذا هو الدرس المؤلم لتاريخ الصراع العربى الإسرائيلى . . . فبعد كل حرب تسنح فرصة لتسوية معقولة فإذا ضاعت هذه الفرصة فإننا ننتظر عدة سنوات وندخل حرباً جديدة تتاح لنا فيها فرصة أخرى لتسوية معقولة ولكنها أقل من التسوية التى كانت متاحة فى الفرصة السابقة . . . والعرب الذين تحدث عنهم لا يدركون ذلك . . . أو يدركونه ولكنهم يكابرون . . . إن قطار التسوية الذى جاء بعد حرب أكتوبر كان على وشك أن يفوت العرب جميعاً . . . وقد نبهتهم إلى ذلك وخاصة فى سوريا والمنظمة . ولكنهم لم يستمعوا ، فأثرت ألا يفوت على

مصر هذا القطار عليك أن تتذكر كلماتي لن يأتى قطار آخر للتسوية إلا بعد حرب جديدة وهاجسى هو أن العرب سيخسرون تلك الحرب بدون مصر وأنهم قد يقبلون تسوية أقل من تلك التى كانت متاحة فى كامب ديفيد وأرجو أن يقبلونها حيثذ إذا عرضت عليهم وإلا فإن هذا الصراع سيستمر إلى مائة سنة أخرى على الأقل»

توقف الرئيس عن الحديث وطلب كوبا من الماء وانتهزت الفرصة لأعلق على الفقرة الأخيرة قائلاً «سيادة الرئيس لقد سألتكم عما كنت قد قرأت التاريخ والعلاقات الدولية وما تعلمته هو أن أى تسويات سلمية تتم بين دول متصارعة تعكس فى الواقع ميزان القوى بينها وهذا الميزان مختل الان لصالح اسرائيل ألم يكن أفضل أن نعدل من هذا الميزان أولاً ، حتى تأتى التسوية عادلة أو منصفة للجانب العربى ؟» .

أنظمة تستنزف بلادها بلا خطط للتحرير

قال الرئيس الراحل أنور السادات «هذا هو ما يردده الأسد وصدام والقذافي . وهو قد يكون كلام حق يراد به باطل فما يهم هذه الأنظمة هو البقاء فى الحكم أولاً ، وليس تحرير فلسطين أو حتى تحرير أراضيها» قلت للرئيس مداعباً بأننى توقفت على استخدام كلمة «أنظمة» منذ اعترض هو عليها فى بداية اللقاء ، فقال ضاحكاً لأول مرة خلال اللقاء فقط لا تستخدمها فى حالة مصر فنحن هنا دولة عريقة ، ولكنها تنطبق على العصابات الحاكمة فى بلدان عربية أخرى» .

قلت للرئيس «كيف تقولون سيادتكم ذلك بينما لدينا خبرة حرب أكتوبر نفسها ألم تشارك سوريا مصر فى خطة قتال جادة فى تلك الحرب؟ وألم تشارك دول عربية أخرى بما استطاعت من قوات ، مثل العراق

والمغرب والجزائر والكويت ؟ وألم تسهم دول أخرى في المعركة سواء بالمال أو بإستخدام أسلحة النفط ؟ .

قال الرئيس بشيء من الضيق هذا صحيح ولكن فقط لأن مصر أخذت الأمر مأخذ الجد وكان على الجميع أن يفعلوا ما فعلوا خوفاً من شعوبهم ولكن لو تركوا لأمرهم فانهم ما حاربوا وما ساهموا بأى شيء ولا استمروا يحاربون فقط بالكلمات من خلف الميكروفونات وكما قادتهم مصر في حرب جادة فإنها تقودهم الآن في سلام جاد

قلت للرئيس «ولكن تلك الأنظمة قبلت أن تقودها مصر في حرب أكتوبر لأنه كان هناك إجماع عربى على هدف تحرير الأرض وربما قبلت الأنظمة أن تسير وراء مصر وإن على مضض خوفاً من شعوبها ولكن نفس الشيء لا ينطبق على الموقف الحالى الذى بدأ بزيارة سيادتكم للقدس فلأن هذه الأنظمة تخاف من شعوبها فانها رفضت قيادة مصر هذه المرة»

قال الرئيس «هذا كلام فارغ إن كل ما يهم هذه الأنظمة هو التثبيت بالحكم وتحت ذريعة تحرير فلسطين أو الوحدة العربية تسوم شعوبها العذاب وتستنزف ثرواتها فيما لا طائل وراءه وهذه الأنظمة هى التى تخاف من السلام وليس شعوبها فالعرب الذين تتحدث عنهم ليسوا الشعوب العربية وإنما الأنظمة المزايدة أو الحكام الذين يبحثون عن مجد زائف وإلا كيف تفسر ما يفعله صدام بمغامراته المهلكة مع إيران ، وهو الذى لم يطلق طلقة واحدة رداً على هجوم إسرائيل على مفاعله النووي؟ وبماذا تفسر المغامرات الطائشة للقذافى فى كل مكان على هذا الكوكب إلا فى اتجاه إسرائيل؟ وماذا يفعل الأسد فى لبنان؟ إننى لا أشعر بألم حقيقى إلا بالنسبة للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال فهو الذى يعانى من

مغامرات وعبث الحكام العرب . . . وكان أمل أن يدرك ياسر عرفات ذلك ولا ينزلق إلى مزايدات الحكام . . . لقد كنت ومازلت مستعداً لعمل أى شيء ينقذ الشعب الفلسطيني ويحافظ على البقية الباقية من أرضه . . . » .

مشروع فهد

حاولت تغيير الموضوع قليلاً فقلت «يا سيادة الرئيس أليس مشروع فهد المفروض أن يعرض في قمة فاس قريباً جداً من مبادرتكم وتفكيركم؟ فلماذا، إذن هجومكم عليه وهجوم الاعلام المصرى الرسمى على المشروع؟» .

هنا تدخلت السيدة جيهان وقالت «فعلاً . . . أنا موافقة مع الدكتور لماذا يا ريس تهاجم الرجل ومشروعه بلا داع وتستعدى السعوديين عليك؟» .

قال الرئيس بنبرة حادة «لأنكما لا تدركان أن مشروع فهد أوهام في أوهام . . . إن فهد لا يفهم شيئاً عن التفاوض مع إسرائيل . . . فليس لديه ما يقدمه لإسرائيل مقابل الطلبات العديدة التى يطلبها . . . ماذا يظن؟ هل إسرائيل وأمريكا عبيد في البلاط السعودى . . . يأمرهم بأن يجلسوا عن الأراضي العربية المحتلة ، وأن يسمحوا للفلسطينيين باقامة دولتهم المستقلة ، وأن يعيدوا القدس الشرقية للسيادة العربية ، هل يأمرهم وهو جالس في قصره ويتوقع أن يهروا لتنفيذ أوامره ، وهكذا دون شيء في المقابل؟ هذه سذاجة سياسية . . . ثم إذا كان فهد حريص كل هذا الحرص على السلام والوثام في المنطقة فلماذا خاف في قمة بغداد؟ وسمح لعصبجية البعث أن يبتزوه وقطع علاقات السعودية بمصر؟ هل هو أضعف من السلطان قابوس؟ وهل السعودية أضعف من سلطنة عمان التى رفضت الإبتزاز؟ إن في الأمر شيئاً آخر . . . إنه الحق على مصر . . . واللهفة على زعامة الامة العربية . . . » .

لقاء لم يتحقق مع المثقفين العرب

هزت السيدة جيهان رأسها بعدم الموافقة على كلام الرئيس عن السعودية وعن الأمير فهد . . . فقال الرئيس موجهاً الكلام لها وحدها هذه المرة «أنت لا تعرفين هؤلاء الحكام مثلما أعرفهم أنا . . .» ثم نظر إلى الرئيس موجهها الكلام «دعنا من هؤلاء الحكام فقصصهم طويلة . . . أريد منك خدمة من أجل مصر والأمة العربية . . . يقولون إنك تعرف عدداً كبيراً من المثقفين العرب . . . فهل تستطيع أن تجمع لى خمسين أو مائة منهم فى أى مكان يختارونه لكى أتجاوز معهم كما أتجاوز معك الآن . . .؟ أريد أن أقنعهم أو يقنعونى هم . . . ويمكن أن يكون هذا اللقاء سرياً أو علنياً (قالها بالانجليزية) (Off the record or on the record) . . . فهل تستطيع أن تفعل ذلك؟» .

قلت للرئيس «لا بأس من المحاولة . . . سأستطلع الأمر مع بعضهم . . .» وتحمس الرئيس وقال «نعم أرجو أن تحاول وبأسرع ما يمكن . . . وأرجو أن يكون بينهم الدكتور قسطنطين زريق والدكتور مجيد خدورى والدكتور وليد الخالدى والدكتور خير الدين حسيب . . . هل تعرفهم؟» وأجبت بالإيجاب . . . وسأل الرئيس «وماذا عن مصر؟» وانتهزت الفرصة لتأجيل الحديث عن مصر قليلاً قائلاً «أليس منطقياً أن يبدأ حواركم مع المثقفين المصريين أولاً ، قبل الحوار الأوسع مع المثقفين العرب؟» فقال الرئيس «ولم لا؟ إذا أعددت للاجتماع مع المثقفين العرب فلا مانع من اجتماع يسبقه بأسبوع مع المثقفين المصريين؟» . وطلب الرئيس مزيداً من الشاى .

٤. السادات والإسلاميون والأقباط

كلام فارغ عن الجماعات الإسلامية

كان يحلو للرئيس الراحل أن يبدأ أى موضوع فى هذا اللقاء بالهجوم فبعد أن لاحظ أننى متردد حول الحديث عن الجبهة المصرية الداخلية ، سألتنى عن «الكلام الفارغ» ، الذى نشرته فى أحد الدوريات العلمية مؤخراً عن الجماعات الإسلامية فى مصر . وكانت هذه هى المرة الثالثة التى يصف فيها أعمالاً نشرتها بأنها «كلام فارغ» (العمل الأول كان عن علاقة مصر بالقوتين الأعظم ؛ والثانى كان مقالاً عن ضرورة المصالحة العربية بعد الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى) . لذلك فقد كنت قد تعودت على أسلوبه فى الهجوم ، ولم أنفعل فى المرة الثالثة .

قلت للرئيس «إن كنتم تقصدون المقال الذى نشر فى المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط فى ديسمبر الماضى (١٩٨٠) ، فهو يتناول بالوصف والتحليل والتفسير ظاهرة الجماعات الإسلامية الاحتجاجية فى مصر» فسأل الرئيس بشئ من فراغ الصبر « . . . نعم . . . ماذا قلت فى تلك الدراسة؟» فهمت بمناولة الرئيس نسخة كنت أحملها معى من المقال . . . ولكنه أشار بيده ممتعاً ، وقال «اذكر لى فحواها شفوياً . . .» فقلت ما ملخصه :

«هذه الجماعات ، يا سيادة الرئيس ، هى بعكس ما تذكر الصحافة القومية . . . فهم ليسوا مجانين أو معتوهين أو فاشلين . . . ولكنهم بالقطع غاضبون ساخطون . . . فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن معظمهم من

طلاب أو خريجي الجامعات . . . وأن نسبة كبيرة منهم مما نسميه بكليات النخبة - الطب والهندسة والصيدلة والفنية العسكرية . . . أى أنهم من المتفوقين . . . ويبدو أنه رغم تفوقهم فهم محبطون ، يشعرون أنه ليس لهم مستقبل معقول أو زاهر فهم يتخرجون ولا يجدون عملاً . . . وإذا وجدوا وظيفة في أجهزة الدولة ، فإن راتبها يكون هزياً ، لا يكفي لاجتياز مسكن أو الزواج وتكوين أسرة . فرد الرئيس بقوله «اننى تسامحت معهم فى الماضى ، بل ودلتهم . . . فقد فرغ صبرى وانتهى تدليلى لهم . . . وسأريهم من الآن فصاعداً كيف يكون تصرف الدولة معهم . . . سأقبض على عشرين ألفاً منهم فى ٢٤ ساعة . . . وألقيهم فى السجون حتى يوقفوا عن غيهم . . . إن مصر ليست إيران ، ولن تكون ، ان كلامك عنهم هو كلام مفكرين فى أبراج عاجية . . . » .

ولا بد أن الرئيس قد رأى منظر الألم أو الفزع على وجهى ، لأنه توقف عن الحديث ، كما لو كان ينتظر تعليقاً منى . وفعلاً قلت :

«أولاً ، إن ما ذكرته أنا عن الجماعات الإسلامية العنيفة ليس كلام مفكرين فى أبراج عاجية . . . فأنا عالم اجتماع يأخذ بالمنهج العلمى فى الدراسة . . . وما قلته كان مستنداً على دراسة ميدانية استمرت عدة سنوات ، وقمت بها أنا وآخرون من خلال المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . . . وتضمنت مقابلات متعمقة مع أعضاء هذه الجماعات ، وخاصة الموجدون منهم فى السجون من تنظيم الفنية العسكرية ، وتنظيم التكفير والهجرة . . . وثانياً ، لا أعتقد ، يا سيادة الرئيس ، أن الأسلوب الأمنى الرادع وحده يكفى للتعامل مع هذه الظاهرة المستفحلة . . . فعدد المتهمين فى حادث الفنية العسكرية (١٩٧٤) كان أقل من مائة شخص ، ورغم صدور أحكام بالاعدام على أربعة من زعمائهم وسجن عدد آخر ، فإنه بعد ثلاثة سنوات اصطدم تنظيم اسلامى آخر

بالدولة إصطداماً أكثر دموية في يوليو ١٩٧٧ . . . وهو تنظيم التكفير والهجرة . . . وكان عدد المتهمين الذين قبض عليهم هذه المرة عدة مئات . . . وأيضاً صدر حكم بالإعدام على خمسة من زعمائهم ، وسجن عدد كبير آخر . . . فهل هناك ردع أو عقاب أكثر من الإعدام والسجن المؤبد ؟ فلو أن هذه الوسيلة وحدها تجدى ، لكان أعضاء التكفير قد ارتدعوا بما حدث لأعضاء تنظيم الفينة العسكرية قبلهم بثلاث سنوات . . . أنا لا أقول أن من يكسر القانون لا يعاقب . . . ولكنى أقول إن الاجراءات الأمنية وحدها لا تكفى . . . فمعظمهم يصطدم بالدولة وهو يدرك أنه سيعاقب . . . ولكنهم يعتبرون ذلك جهاداً في سبيل الله والإسلام . . . والموت في هذه الحالة يعتبر شهادة وإستشهاداً بالنسبة لهم . . . لذلك لا بد من التعامل مع الظاهرة باستراتيجية أكثر عمقاً وتكاملاً . . . ولا يأتى ذلك إلا بالتعامل مع أسبابها . . . » .

وهزت السيدة جيهان رأسها بالموافقة . . . فسأل الرئيس بشيء من السخرية في صوته «وما هذه الإستراتيجية؟» .

إنه يطالب بثورة يا ساذجة !

قلت للرئيس السادات «إن من ينضمون للجماعات الإسلامية المتطرفة هم من أبناء الطبقات الوسطى . . . ولهم أحلام مشروعة في أن يجدوا مكاناً لهم تحت الشمس . . . ومعظمهم الآن لا يجدون فرصاً للعمل المنتج والمجزى ، الذى من أجله درسوا واجتهدوا . . . فمعظمهم حتى إذا وجد وظيفة حكومية ، فإن راتبها لا يكفى لايجاد سكن مناسب ولا للزواج وتكوين أسرة . . . وفي نفس الوقت هم يلاحظون أن قلة من أقرانهم يرفلون في الثراء والاستهلاك الترفى الذى جاء مع الإنفتاح . . . ناهيك عن أن معظمهم لا يعتقد أن هناك فرصة حقيقية للمشاركة السياسية . . . فإذا لم

يشارك هؤلاء الشباب الطموح في الثروة أو السلطة في وطنه ، فمن المنطقي أن يكون ساخطاً ومن السهل أن يتحول سخطه هذا إلى سلوك عنيف ضد الدولة المصرية» .

ومرة أخرى هزت السيدة جيهان رأسها بالموافقة ، فسأل الرئيس «وما هو المطلوب تحديداً؟» .

قلت «أشياء كثيرة . . تبدأ بإعادة تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص قولاً وعملاً . . والقضاء على المحسوبية ومحاصرة الفساد . . وصياغة مشروع وطني أو قومي كبير يدعى الشباب إلى المشاركة فيه . . وزيادة هامش الديمقراطية حتى يشارك هؤلاء الشباب تدريجياً في السلطة . . ويشعرون أن البلد بلدهم ومستقبلها ومستقبلهم هما وجهان لنفس الشيء» .

وبادرت السيدة جيهان بموافقة لفظية متحمسة «والله كلام سليم ياريس ، أنا أتفق مع الدكتور سعد» .

فقاطعتها الرئيس بسؤال استنكاري غاضب : «هل تدركين ما يطالب به الدكتور يا ساذجة؟ إنه يطالب بثورة؟!» .

ونظرت إلى السيدة جيهان كما لو كانت تريد التأكيد من أن ذلك ما أقصده . فقلت محاولاً التلطيف والتوضيح :

«لا أدري ما إذا كان ما اقترحته ينطوي على ثورة أم لا . . . فالمهم هو عمل كل ما من شأنه نزع فتيل السخط والغضب عند هذه الشريحة الهامة من شباب مصر . . . فحتى إذا كان هذا المطلوب عمله هو ثورة ، فليكن . ومن الأفضل أن تكون ثورة جديدة تقودونها ، سيادتكم ، بشكل سلمى من أن تكون ثورة ضدكم يقودها آخرون بشكل دموى . . .» وتوقفت فجأة ، مستشعراً أنني ربما تجاوزت في كلامي حدود اللياقة . ولكن لدهشتي لم يعلق الرئيس ، ولم يبدو عليه ما يفيد الاستنكاف . . . وسادت لحظة صمت وسرح الرئيس ناظراً إلى البحر . . . وشعرت بوجوب احترام

صمته وشروده المؤقت . . . وتطلعت إلى السيدة جيهان ، باحثاً عن إشارة هادية لما ينبغي قوله أو عمله .

لماذا عبد الناصر ؟

وفعلاً وجهت لى السيدة جيهان سؤالاً عما إذا كنت أعتقد أن الإخوان المسلمين ينسقون مع بقية الجماعات الإسلامية «المتطرفة» ؟ . ولم يبدو أن الرئيس تابع هذا السؤال ، فوجهت لها هي الكلام ، محاولاً الإجابة بأننى «لا أعرف . . . فهذه معلومات ما لم تكن منشورة أو عليها قرائن واضحة فإن «المباحث العامة» ، وليس «الباحث الأكاديمي» ، هي التى تملك الإجابة عليها . . . ومع ذلك فإذا كانت تطلب منى التخمين ، فإن تخمينى هو أنه لا يوجد مثل هذا التنسيق . . . فالإخوان قرروا منذ بداية السبعينيات أن يقلعوا عن استخدام العنف . . . وأن ذلك هو السبب فى انشقاق بعض العناصر عليهم . . . وهذه العناصر المنشقة تحديداً هي التى كونت منذ ذلك الحين خمائر الجماعات الإسلامية المتطرفة الأخرى الموجودة على الساحة حالياً . . . » .

وظل الرئيس شاردًا عنا . . . وأنا أجيب أسئلة أخرى للسيدة جيهان حول نفس الموضوع . . . إلى أن ورد اسم عبد الناصر عرضاً فى أحد إجاباتى على أسئلتها . . . وكما لو كان ذلك قد نبه الرئيس السادات فجأة من شروده ، فسألنى عما قلته لتوى عن عبد الناصر ؟ . ويسلامه نية ساذجة أعدت على مسامع الرئيس ما كنت قد قلته منذ لحظة ، وفحواه :

«إن الرئيس عبد الناصر قد استخدم وسائل ردع عنيفة مع الإخوان ، ولكن أهم من ذلك سحب البساط من تحت أقدام الإخوان بأنه قام بإستمالة قواعدهم والمتعاطفين معهم من أبناء الطبقات الوسطى والدنيا بالتحويلات

الاجتماعية - الاقتصادية الضخمة التي أفادتهم . . . أى أنه اشركهم فى ثروة البلاد . . . ثم صاغ لهم مشرعاً وطنياً مصرياً ، ومشروعاً قومياً عربياً ألهم خيالهم ، وجندهم لتنفيذه . . . أى أنه اشركهم بدرجة ما فى الشؤون السياسية للبلاد . . . وخلاصة القول إن عبد الناصر قام «بتأميم» أبناء هذه الطبقات لصالح الثورة ، بأن جعل الثورة لصالحهم . . .» .

قاطعنى الرئيس الراحل بغضب شديد ، ذكرنى باستقباله الغاضب فى بداية اللقاء . . . حيث قال ما فحواه «لماذا هذا الافتتان الغريب للأفندية المثقفين بكل شىء فعله عبد الناصر . . . وهو الذى حرّمهم حرية التعبير . . ؟ كيف يدعون وكيف تدعى أنت أنه اشرك الشباب أو هذه الطبقات فى السلطة ؟ ألم يفرض عليك أنت الحراسة ، وأنت رئيس لمنظمة الطلبة العرب فى أمريكا . . . ؟ وألم تستمر هذه الحراسة عليك وعلى غيرك إلى أن ألغيتها أنا . . . ؟ هل نسيتم كيف كانت الأجهزة ومراكز القوى هى التى تعيس فى البلاد فساداً . . . إلى أن وقعت الواقعة ، وحاقت بنا أشنع هزيمة فى التاريخ ؟ ألا تفكرون ؟ ألا تعقلون ؟» .

كان هذا الانفجار مبالغاً . . . وأصابنى بالذهول والحيرة . . . وعجبت كيف لم أتذكر ما كان يشاع فى كثير من الأوساط عن حساسية الرئيس السادات من ذكر عبد الناصر . . . وكيف كان يتندر الناس على الطريقة التى كان يقول بها الرئيس السادات «عبد الناصر ، الله يرحمه» . وتعجبت أيضاً كيف يذكر الرئيس واقعة الحراسة التى فرضت على ، أثناء عهد الرئيس عبدالناصر . . . وحاولت أن أحتوى ذهولى وحيرتى بسرعة ، وأصطنعت ابتسامة ، لا بد أنها كانت باهتة ، لكى أقول :

«عفواً يا سيادة الرئيس ، إننى لم أكن أقيم مجمل سياسات وممارسات الرئيس عبد الناصر . . . ولكن فقط كيف تعامل مع الإخوان المسلمين

باستراتيجية متعددة الأذرع وليس باجراءات أمنية ردعية فقط . . . وربما كان الأدق هو أن أقول إن ثورة يوليو تعاملت بهذه الاستراتيجية مع الإخوان ، كما مع غيرهم من التيارات الرافضة العنيفة ، بما فيها اليسار . . . أما الموضوع الخاص بفرض الحراسة على ، فأنا ، إلى يومنا هذا ، لا أعرف لماذا فرض ، ولا لماذا ألغى ؟ وفي كل الأحوال فهو أمر فردى خاص لا يمنع من التقييم الموضوعى لسياسات ثورة يوليو . . . وبالمناسبة فأنا شاكر وممتن لإلغاء الحراسة على في عهدكم . . . » .

ويبدو أن الرئيس السادات قد لاحظ أنني كررت استخدام «ثورة يوليو» عدة مرات لأتفادى ذكر عبدالناصر مرة أخرى . . . فبدت منه ابتسامة . . وعاد له الهدوء النسبى ، وهو يعلق على جزء آخر من كلامى السابق مع السيدة جيهان ، كنت اعتقد أنه لم يتنبه إليه وهو شارد نحو البحر .

التلمسانى . . . وشنودة

قال الرئيس السادات بصوت هادئ واثق :

« لا أوافق على تخمينك بأن الإخوان لا ينسقون مع الجماعات المتطرفة . . . لقد حثوا بالوعد الذى قطعوه على أنفسهم حينما أخرجتهم من معتقلات عبدالناصر . . . إن كل تقارير الأجهزة الأمنية تفيد بأنهم ضالعون إلى قمة رأسهم فى أحداث العنف . . . ولكن من وراء ستار كثيف . . . إنهم يحرصون . . . ويتركون لشباب أرعن مهمة التنفيذ . . . إن سلوكهم وسلوك شنودة غير المسئول هو الذى فجر الفتنة الطائفية الأخيرة فى الزاوية الحمراء وكان توقيتها مقصوداً قبل زيارتى لأمريكا لتخريب سياستى الخارجية ، ولإجهاض عملية إجلاء اليهود عن بقية سيناء . . . لقد كان المقصود هو إحراجى فى الخارج . . . وسأعلم الجميع درساً لن ينسوه » .

كان لتعبيرات وجه الرئيس وهو يلفظ العبارة الأخيرة ويشدد على مقاطعها ، ما ذكرنى بعبارات وتعبيرات مشابهة عن «الفرم . . . والسحق» . وإنتابنى فزع داخلى شديد . . . فسألت الرئيس عما ينوى أن يفعله . . . ولم ينتظر أو يتردد وكأن لديه خطة جاهزة، حيث قال :

«سأعتقل التلمسانى . . . وسأقيل شنودة من منصبه . . .» .
وتحول فزعى الداخلى إلى ذعر خارجى ، لا بد أن يكون قد ظهر على وجهى بوضوح . . . ولا بد أننى حاولت الكلام . . . ولم يسعفنى لسانى . . . ونظر إلى الرئيس وكأنه يستعجل رد فعلى على هذه القبلة . . . وأخيراً ، قلت ما فحواه :

«يا سيادة الرئيس هذا إجراء لن يفيد بالمرّة . . . وسيزيد الطين بلة . إن للأستاذ التلمسانى الفضل فى تحويل الإخوان إلى النهج السلمى . . . ومع ذلك ربما يكون الأستاذ التلمسانى معتاداً على الاعتقال . . . ولكن إقالة البابا شنودة هو أمر خطير . . . فهو لم يحدث أبداً فى تاريخ مصر الإسلامية على مدى أربعة عشر قرناً . . . وحتى حينما حاول ذلك الخديوى توفيق ، فإن المحاولة وئدت فى المهد . . . إن مثل هذا العمل هو سابقة خطيرة . . . خطيرة . . . يا سيادة الرئيس أرجو ألا تقدم عليها . . .»

أشعل الرئيس السادات غليونه ، ورد بهدوء شديد «وهل كان أحد يصدق أن رئيس أكبر دولة عربية يزور إسرائيل . . . ؟ وتمتت موافقا «نعم . . . لم تكن نصدق ! . فقال الرئيس «إننى أصنع السوابق . . . ولا أحتاج لمن يصنعها قبلى . . . إن هذا البلد له رئيس واحد . . . لكل المسلمين والأقباط . . . وسيعرف شنودة والتلمسانى ذلك معاً . . .» .
ولم تكن هذه هى القبلة الأخيرة قبل نهاية ذلك اللقاء العاصف .

٥. السادات حول قوى المعارضة المصرية

الوفديون والناصريون

لم أكد أفق من قبله الرئيس الراحل حول نيته في اعتقال الأستاذ التلمسانى المرشد العام للإخوان المسلمين وعزل الأنبا شنوده بطريق الأقباط ، حتى سارع الرئيس السادات بقبلة ثانية حول نيته باعتقال «الرؤوس الكبيرة الأخرى» التى تراودها أحلام الزعامة فى مصر .

واستفرت من الرئيس عمن يقصدهم «بالرؤوس الكبيرة» فأجاب على الفور ، وكأنه كان يتظر هذا الاستفسار ، بأنه يقصد كبار الوفديين ومن يسمون أنفسهم بالناصريين . فسألت باندهاش «وما علاقة هؤلاء بالفتنة الطائفية؟» . فرد الرئيس بما معناه «لأن الفتنة الطائفية التى شهدناها فى الزاوية الحمراء هى جزء من فتنة وطنية أكبر يشارك فيها كل الطامعين فى الزعامة السياسية وأنهم يقوضون استقرار البلد ، ويشوهون صورته فى الخارج وأنهم بذلك يحاولون نسف منجزات سياسته الداخلية والخارجية والدليل أنه حتى البعض منهم الذى كان قد أيد المبادرة وكامب ديفيد يتنكر الآن لموقفه السابق اعتقاداً منهم أن ذلك يزيد فى شعبيتهم ، ويقرب من فرص وثوبهم إلى الحكم» .

وتوقف الرئيس عن الحديث ، فبادرت بتعليق فحواه «انه يحتمل أن من تراجعوا عن تأييد المبادرة وكامب ديفيد من الأحزاب السياسية كان مرجعه استمرار سلوك إسرائيل العدوانى ، وخاصة فى الآونة الأخيرة بعد ضرب

المفاعل النووي العراقي . . . ثم ان كان ذلك ينطبق على أحزاب الوفد والعمل والأحرار ، فإنه لا ينطبق على الناصريين وعلى حزب التجمع حيث كانت مواقفهم واضحة منذ البداية في رفض المبادرة وكامب دافيد . . . « فرد الرئيس بما معناه «إنه يعرف أقطاب هذه الأحزاب أكثر من أى شخص آخر . . . ويدرك أطماعهم السياسية ، وخاصة فؤاد سراج الدين الذى ما زال يحلم بعودة الباشوات إلى كراسى الحكم . . . ويطمح شخصياً فى أن يكون رئيساً لمصر ولولىوم واحد قبل موته . . . ولكن هذا لن يحدث أبداً . . . وسيكون هو فى مقدمة المقبوض عليهم . . . » .

وأحدثت هذه القنبلة مفعولها النفسى الذى لا بد أن يكون قد ظهر من علامات الفزع على وجهى . . . واستغربت للحظة قصيرة ما إذا كان الرئيس السادات جاداً فى كل ذلك . . . وإذا كان جاداً سواء فى نيته نحو إعتقال التلمسانى وسراج الدين أو عزل البابا شنودة ، فكيف يسر به بهذه السهولة لشخص مثل ليس جزءاً من طاقم الحكم ، ولا حتى تربطه بهم أى علاقة سابقة أو وثيقة . . . وأراحنى هذا الخاطر قليلاً . . . بل وأقنعت نفسى فى تلك اللحظة أن الرئيس السادات إما أنه «يهوش» . أو انه يستمتع برؤية الفزع على وجهى من إلقاء هذه القنابل المتسارعة . . . وفى كلا الحالين قررت أن أحاوره بهدوء من منطلق سياسى بحث وليس من منطلق مبدئى أو أخلاقى .

فقلت للرئيس ما فحواه «بصرف النظر عن مقاصد هذه الشخصيات . . . فإن القبض عليها أو عزلها (فى حالة البابا شنودة) يؤدى إلى عكس المطلوب تماماً . . . فإذا كان القصد هو المحافظة على الاستقرار الداخلى . وصورة مصر فى الخارج ، وحماية إنجازات السياسة الخارجية المصرية فإن مثل هذه الإجراءات من جانب الدولة هو الذى سيعطى الإنطباع بعدم إستقرار الأوضاع الداخلية وعدم قدرة الحكومة على إدارة

الخلاف الداخلى . . . » وانتهت تعليقى هنا بإستفسار عما إذا كان الرئيس يعتقد حقاً أن هذه الشخصيات والأحزاب التى يقودونها تخطط لإنقلاب أو قدرة على تنفيذ مثل هذا الانقلاب؟

ويبدو أن الاستفسار قد استفز الرئيس الراحل بعض الشيء . . . فسارع بالقول «إنهم جميعاً فقايع سياسية . . . وإنه هو الذى أعاد لهم حيثياتهم ورد لهم اعتبارهم . . . ولكنهم نسوا ذلك وبدأوا يتصرفون كما لو كانوا زعماء سياسيين حقيقيين . . . وأنه بالقبض عليهم وإيداعهم المعتقلات يريد فقط أن يعيدهم إلى وعيهم وإلى أحجامهم الحقيقية . . . ويلقنهم ويلقن غيرهم درساً لن ينسوه . . . ؟»

الغرب يهتم بمصالحه قبل حقوق الإنسان

كنت أستمع باندهاش لهذه النظرة التى توحى كما لو كانت الشخصيات العامة المصرية التى ذكرها الرئيس السادات هم بمثابة أطفال أو تلاميذ فى فصل دراسى ويقوم هو بتهذيبهم . . . أو من العصاة والأشقياء الذين يقوم هو بتأديبهم . . . وحاولت أن اقترب فى محاورته حول هذا الأمر من زاوية أخرى ، فقلت ما فحواه : «يا سيادة الرئيس حتى إذا كان ذلك ممكناً ، فإن رد الفعل الخارجى عربياً وغريباً سيكون سلبياً . . . فخصوم الرئيس من العرب سيستخدمون هذه الإجراءات ، على افتراض تنفيذها ، كمادة إعلامية مواتية للتدليل على تآكل شعبيته وعزلته عن الجماهير . . . وأصدقائه فى الغرب سيكونون فى غاية الحرج ، خاصة أن الرئيس السابق كارتر كان قد جعل من قضية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أحد محكمات السياسة الخارجية الأمريكية التعامل مع الدول الأخرى . . . ».

وقاطعنى الرئيس السادات بشيء من الحسم والاستخفاف «الأنظمة العربية لا تهمنى كثيراً . . . فما سأفعله لن يوازى واحد فى المائة مما تفعله هذه

الأنظمة مع المعارضين لها . . . ولدينا ما نرد به عليهم . . . أما حديثك عن الغرب فإنني أتعجب منه وخاصة إنك درست هناك وعشت لعدة سنوات . . . ألا تعرف أن ما يهم الغرب هو مصالحه في المقام الأول؟ وألا تعرف أن الغرب يستخدم قضية حقوق الإنسان فقط لإحراج الاتحاد السوفيتي والأنظمة المعادية له ؟ وإذا كنت لا تعرف ذلك فكيف تبرر سكوت الغرب عما كان يحدث في إيران أيام الشاه ، وفي كوريا ، وفي باكستان ، وفي الفلبين؟ ألا تنتهك حقوق الإنسان هناك ، دون أن نسمع احتجاجاً غريباً ؟ إن هذا السكوت هو لأن للغرب مصالح في هذه البلدان الصديقة للغرب . . ؟ .

وساورتني فكرة مأكرة ، فقلت للرئيس «ان سكوت أمريكا عن انتهاكات حقوق الإنسان في بعض هذه البلدان هو لأن المنتهكة حقوقهم يكونون عادة من المعادين لها . . . وقد يصدق ذلك على اليساريين أو الناصريين أو الإسلاميين . . . ولكني سمعت سيادتكم تذكرون آخرين من المعروف عنهم عدم معاداة الغرب ، بل ويعتبرون أصدقاء للغرب في مصر . . . ولا أعتقد أن الأمر سيمر بسهولة . . . » .

قاطعتني الرئيس بحدة ، ليقول ما معناه «حتى هؤلاء الذين يتملقون الغرب . . . ويتظاهرون منه الدعم والتأييد في تحركاتهم المريبة . . . سأللت للغرب أنهم لا يساوون شيئاً . . . وأنهم غير قادرين على حماية أنفسهم ، وبالتالي فهم غير قادرين على حماية مصالح الغرب في مصر . . . » .

جسوا المؤامرة

بدا لي مع التعليق الأخير للرئيس السادات كما لو كان يشك أن هناك مؤامرة ضده ، وأنه لا يستبعد أن الغرب ، أو بالأحرى الولايات المتحدة ، ضالعة فيها . . . وأنه يريد أن يجهضها في المهد . . . وللتأكد من هذا

الافتراض . . . قلت بشيء من المداعبة . . . حتى إذا كان أصدقاء الغرب في مصر يتصورون ذلك ، وأن سيادتكم تريدون إثبات العكس بإعتقائهم . . . فلماذا تفعلون نفس الشيء مع من يدعون بالناصرين ؟ .

قال الرئيس بصوت هادئ «ان هؤلاء جميعاً مع اختلاف الانتهات والادعاءات - من وفديين وإسلاميين ويساريين وشيوعيين ومن يسمون بالناصرين - يشتركون معاً في شيء واحد . . . إنهم يعتقدون ان نظام حكمي بدأ يضعف . . . وكل منهم يتسابق للإجهاز عليه . . . ويشتركون مرحلياً في هذه الغاية . . . ويعتقد كل منهم انه في حالة الإجهاز عليه تستطيع كل فئة أن تجهز على الفئات الأخرى وتنفرد هي بالسلطة . . . انه تحالف غير مقدس تحركه أطماع مشتركة . . . ولكن لكل فئة أجندتها السرية بعد ذلك . . . ولا يهمهم بالطبع أن تغرق مصر في بحر من الدماء بعد ذلك . . . ولكن خاب ظنهم . . . إنهم واهمون . . . وسأفرض حلفهم غير المقدس بضربة واحدة . . . تعيد العقول إلى رشدها والأمور إلى نصابها . . . »

وبدأ الرئيس يذكر أسماء بعينها . . . ويعدد أفضاله عليها . . . ثم يعدد إنكارها للجميل . . . وبعض ما تقوله أو تفعله علناً أو سراً . . .

وقد اندهشت من نوعية هذه الأسماء التي شملت كثيراً من الشخصيات العامة من كل الأحزاب والتيارات . . . ومن الكتاب والصحفيين وأساتذة الجامعات . . . ورغم أنني كنت أعرف معظمهم أو سمعت عنهم دون معرفة شخصية مباشرة . . . فقد كانت هناك أسماء لم أسمع عنها من قبل . . . وكنت أستفسر من الرئيس عنهم . . . وكان الرئيس يقدم هذه المعلومات بطيب خاطر ، وبعض المتعة الظاهرة .

وتوقفت خصوصاً عند أسماء وزراء سابقين عملوا مع الرئيس السادات . . . وقلت للرئيس «على افتراض أنكم ستعتقلون أصحاب هذه

الأسماء وهم قد عملوا مع سيادتكم كوزراء . . . ألا يثير ذلك سؤالاً مشروحاً حول ثقتكم بهم سابقاً ثم اتهامهم لاحقاً . . . أى عن صحة قرار الاختيار ثم صحة قرار الاعتقال؟» .

بدأ الرئيس باستنكار عبارة «على إفتراض» التى بدأت بها تعليقى حول مسألة الاعتقالات التى يتتويها . . . حيث قال «إن هذا ليس افتراضياً . . . إنه قرار قد اتخذته بالفعل وستسمع به بعد يومين أو ثلاثة . . . فأنا حينها أقول أفعل . . . أما حكاية الوزراء السابقين هذه فهو درس لكل من أوليته ثقتى ثم حنث بهذه الثقة حتى بعد الخروج من المنصب . . . إننى أريد أن أعلم الجميع قيمة الوفاء . . .» .

المشهد الأخير

عند هذا الحد أيقنت أن الرئيس السادات ينوى فعلاً أن يقوم باعتقال جمع غفير من الشخصيات العامة المصرية . . . فقلت ما فحواه «أرجو أن يسمح لى سيادة الرئيس بالتعبير عن اختلافى مع ما ينتويه أو ما قرره فى هذا الصدد . . . وبشيء من الدعابة الحذرة أضفت بسرعة» . . . وأرجو ألا يكون هذا الاختلاف فى رأى مدعاة لإدراج إسمى ضمن من سيقع اعتقالهم . . .» . ضحك الرئيس السادات ضحكة مجلجلة ، وقال «أنا لا أغدر بأحد . . . وقد دخلت هذا البيت آمناً . . .» . وشجعنى ذلك على أن أقول « . . . على أى الأحوال أنا سأغادر مصر غداً لمؤتمر فى رودس لمدة أسبوع . . .» . فقال الرئيس وهو ما يزال يضحك « . . . وهل تعتقد أن مجرد السفر إلى الخارج يمكن أن ينجيك من العقاب . . . إذا أردت أن أوقعه عليك؟» . . . فرددت بآنى «لا أعتقد ذلك . . .» فقال الرئيس «إننى سعيد أنك تتعلم بسرعة . . .» ثم نظر فى ساعته ، وقال «إنها الثالثة . . . وهذا موعد رياضتى اليومية ، وهى المشى . . . أرجو ألا أكون قد وجعت لك رأسك . . . أنا لا أتناول طعام الغداء . . . ولكنى أدعوك لتناوله مع بقية

الأسرة هنا . . . « وصافحني الرئيس السادات بمودة ظاهرة . . . ثم انطلق
يمشى بخطوة سريعة . . . حتى غاب في أفق الحديقة الممتدة حول استراحته
بالاسكندرية . ولم أدرك لحظتها أن ذلك سيكون فعلاً المشهد الأخير الذي
أرى فيه الرئيس أنور السادات .

٦- مع السيدة جيهان السادات

بدأ لقائى العاصف مع الرئيس السادات فى حوالى الثانية عشرة ظهر يوم السبت الأخير من أغسطس ١٩٨١ ، وعند الثالثة بعد الظهر تماماً نظر الرئيس إلى ساعته ووقف معلناً أنه قد حان الوقت لرياضته اليومية وهى المشى لمدة ساعة . وقال بلهجة ودودة للغاية «آسف لقد أوجعت لك دماغك . . . وأنا لا أتناول وجبة الغداء كجزء من الريجيم . . . ولكنى أرجو أن تبقى لتناول الغداء مع جيهان . . . » . وأجبت الرئيس بأنى تشرفت بلقائه ، ودعوت له بالتوفيق ، وشكرته على دعوة الغداء . وصافحنى الرئيس بحرارة واضحة ، ثم غادر المكان بخطى سريعة .

وبعد غياب الرئيس فى أفق الحداثق الممتدة نحو البحر المتوسط ، هممت بمصافحة السيدة جيهان مودعاً . . . ولكنها تمنعت وقالت «ألم تسمع دعوة الرئيس لك بالغداء معنا ؟ وهل يرد كلام رئيس الجمهورية ؟» وشكرتها على الدعوة الكريمة ، معتذراً بأنه أمامى سفر طويل فى العودة إلى القاهرة . وأجابت السيدة جيهان بأن «الوقت صيف ، والشمس لا تغيب إلا بعد الثامنة ، وأن هناك وقت كاف لتناول وجبة سريعة وبسيطة ، خاصة أن هناك أشياء لم يكتمل الحديث عنها . . . وتريد مناقشتها» . وكان للجزء الأخير مما قالته ما أضعف مقاومتى على الاستمرار فى الاعتذار ، وشعورى بأن الدعوة للغداء ليس «دعوة مراكية» أو للمجاملة . فقلت مداعباً ، «والله لا مانع . . . وان كان يقلقنى مسألة انها وجبة بسيطة . . . فإذا كان سيحسب على دعوة فى بيت الرئيس فينبغى أن تكون وجبة رئاسية تليق

بالمقام الرفيع . . . » ، فضحكت وقالت « هذه الوجبة لن تحسب . . . ولك دعوة أخرى حينما تعود من الخارج إن شاء الله . . . وعندئذ ستكون فعلاً وجبة رئاسية عن حق » . ومشينا في إتجاه مبنى استراحة الرئاسة ، وانضمت إلينا أحد صديقاتها ، وهى أستاذة جامعية مرموقة .

قصة التعارف بالسيدة جيهان

كنت قد قابلت السيدة جيهان السادات مقابلة واحدة خاطفة قبل لقاء الاسكندرية بعدة شهور في حفل رسمي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . فقد جاءت إلى الجامعة لتدشين احتفال بأعياد الأمومة الريفية . . . وفي طابور استقبال الأساتذة . . . قدمت نفسى . . . فقالت بصوت رقيق أشبه إلى الهمس « آه نعم . . . هل نحن يا دكتور ممثلين حقاً؟ » وفاجئنى هذا السؤال غير التقليدى في مناسبة احتفالية شكلية ، وأمامى أساتذة ، وخلفى أساتذة في الطابور ، فضلاً عن أننى لم أفهم حقيقة مغزى السؤال ، حيث لم أكن قد قابلتها من قبل . . . فقالت « أقصد ما ذكرته في محاضرة لك في لوس انجلوس عنى وعن عمدة تلك المدينة . . . » تذكرت على الفور ما قصده حرم الرئيس . . . وخبطت جيئنى بكفى ، وتملكنى الخجل . . . وقلت « آه تذكرت . . . هل هذه وصلت أيضاً؟ » فأجابت بابتسامة عريضة « طبعاً . . . ألم يكن معك مصريون آخرون في تلك المناسبة ؟ إن كل شيء يصل . . . وعلى أى الأحوال لقد أعجبتنى القفشة رغم أنها كانت لاذعة للغاية . . . » فقلت « المهم يا هانم انها أعجبتك ، فالحمد لله » ، ومضيت بسرعة ، بعد أن تعطل الطابور بشكل ملحوظ .

أما واقعة ملاحظة « التمثيل » التى أشارت إليها السيدة جيهان ، فلها قصة ، لا بد من ذكرها هنا ، ليس فقط لطرافتها ، ولكن لأنه يبدو أنها تركت إنطباعاً قوياً عندها ، وأغلب الظن أنها السبب في ترتيب اللقاء مع الرئيس ،

والذى استعرضت أهم مضمونه فى الصفحات السابقة ، وأخيراً لأنها
تعكس جزءاً من المناخ الذى كان ، وربما ما يزال ، يحكم علاقات عدد كبير
من المثقفين المصريين بالسلطة .

وملخص القصة هو أنه فى عام ١٩٨٠ ، قامت عدة هيئات أمريكية
صديقة لمصر بتنظيم مهرجان ثقافى كبير فى الولايات المتحدة تحت عنوان
«مصر اليوم» (Egypt Today) . واشتمل على محاضرات يلقيها عدد من
كبار المفكرين المصريين فى المدن الأمريكية ، وكذلك على معارض فنية ،
وقراءات شعرية ، واستعراضات للرقص الشعبى المصرى ودعيت السيدة
جيهان لافتتاح هذا المهرجان فى كل مدينة أمريكية رئيسية أسهمت فيه .
وكنت ضمن مجموعة المفكرين التى تقوم بالقاء المحاضرات العامة . أما بقية
المفكرين فقد كانوا المرحومين الدكتور لويس عوض والشاعر صلاح عبد
الصبور ، والدكتورة سهير القلماوى ، والدكتورة فرخنده حسن ،
والدكتور محمد شعلان . ولا أعلم إلى يومنا هذا ، كيف تم اختيار هذه
المجموعة بالذات ، المهم أن التنظيم كان يقتضى أن تفتح السيدة جيهان
المهرجان فى كل مدينة ، ثم يتبعها بعدة أيام هذه المجموعة من المفكرين
لإلقاء محاضراتهم . أى أننا لم نقابل السيدة جيهان فى الولايات المتحدة ،
رغم مشاركتنا معها فى نفس البرنامج .

وكانت مدينة لوس انجلوس هى أحد محطات البرنامج ، وزارتها حرم
الرئيس الراحل قبل وصول مجموعة المفكرين المصريين بعدة أيام . وقال لنا
المضيفون الأمريكيون أنها قد تركت عليهم جميعاً تأثيراً قوياً ، لدرجة أن
عمدة المدينة (مايور برادلي) كان يبكى بالدموع وهو يودعها فى مطار لوس
انجلوس ، وانها بادلت مودعيتها الأمريكيين هذه الدموع . لذلك عندما
بدأت محاضرتى بجامعة كاليفورنيا ، أشرت إلى هذه الواقعة التى كان قد
رآها معظم سكان المدينة على شاشات التليفزيون (مشهد الوداع فى

المطار) . . . ثم أطرقت قليلاً ، وقلت مداعباً . . . الآن أدرك تماماً لماذا أصبحت مدينتكم (حيث توجد هوليوود) هى عاصمة التمثيل فى العالم . . . لقد لعب عمدة المدينة دوره باتقان ، وكذلك سيدتنا الأولى فى مصر . . . ، ثم مضيت فى إلقاء محاضرتى عن الأوضاع فى مصر والمنطقة العربية فى أعقاب كامب ديفيد . واحتوت المحاضرة على نقد واضح لكل من سياسات أمريكا والرئيس السادات . . . وبالمناسبة ، لم أكن أنا الناقد الوحيد فى مجموعة المفكرين المصريين الذين طافوا بالمدن الأمريكية فى هذه الجولة . وأخص بالذكر المرحوم الدكتور لويس عوض ، الذى كان نقده أشد حدة منى بكثير .

لم يدر بخلدى فى ذلك الوقت أن كل ما حدث فى هذه المحاضرة ، ومنها وصفى الساخر لعمدة مدينة لوس انجلوس والسيدة جيهان (بأنها يجيدان التمثيل) سينقل إلى حرم الرئيس وربما إلى مسئولين آخرين . المهم أن ما نقل إليها كان هو السبب فى أنها رتبت لقائى بالرئيس الراحل . ولا بد أن يذكر فضلها فى ذلك . فرغم سخريه ملاحظتى عنها هى شخصياً ، ورغم نقدى لسياسات زوجها رئيس الجمهورية ، إلا أنها لا بد قد خلصت إلى أن ما قلته عنها كان من باب الدعابة ، وإن نقدى لسياسات زوجها كان من موقع الاجتهاد الموضوعى ، وليس من موقع عدائى متأصل .

على مائدة السيدة جيهان

بمجرد جلوسنا إلى مائدة الغداء ، بادرت السيدة جيهان بقولها «أرجو ألا تكون قد أخذت على خاطرك مما قاله «الرئيس» . . . ولتكن متأكداً من شيئين . أولهما أن الرئيس رجل وطنى محب لمصر كما لا يتصور أحد . والثاني ، انه رغم نوبات غضبه عليك إلا أنه كان مهتماً بشدة بكل ما كنت تقوله ، وإلا ما استمر اللقاء ثلاث ساعات . . . فهو عادة يمل بسرعة إذا لم

يعجبه الحديث . . . ورغم زواجى منه ثلاثين سنة ، إلا أننى مازلت أفاجأ ببعض تصرفاته . . . وكثيراً ما تنشب بيننا مناقشات حامية ، مثل التى حدثت بينك وبينه اليوم ، ولكن بعد مدة يتضح لى أنه كان ثاقب الرؤية فى وجهة نظره»

فسألت مداعباً «وهل هذا النقاش المحتدم كان حول أمور عائلية شخصية أم حول قضايا عامة ؟» . ضحكت السيدة جيهان ، وقالت «أرجو لا تستخدم صفتك كعالم إجتماع فى استدراجى للحديث عن أمور عائلية وشخصية . . . » فهذه لا تختلف بينى وبين أنور عما يحدث بين أى زوجين فى أى عائلة مصرية . وأنا كنت أشير فى احتدام النقاش بينى وبينه إلى أمور عامة» . فسألت بسذاجة «مثل ماذا يا هانم ؟» .

المفاوضات مع إسرائيل

قالت السيدة جيهان «مثل المفاوضات مع إسرائيل . . . فقد أخبرنى الرئيس يوماً أن الإسرائيليين يطلبون أن تكون هناك منطقة منزوعة السلاح على الجانب المصرى من الحدود ، يكون عرضها عشرة كيلو مترات . . . فعرض هو ضعف أو ثلاثة أمثال ذلك ، دون أن يصر على نفس الشيء فى الجانب الإسرائيلى من الحدود . وحين سمعت ذلك جن جنونى . . . وقلت للرئيس كيف تعرض ذلك وهم لم يطلبوه ؟ هل الأراضى المصرية هى عزبة ورثتها عن السيد والدك ؟ ولا أذكر أبداً أننى تناولت عليه بالكلام مثلما حدث فى ذلك اليوم . . . لقد كنت فى حالة غضب وصلت إلى إنهمار دموعى . . . وقد أغاظنى أكثر أنه كان يضحك على ويقول إننى لا أفهم العقلية أو النفسية الإسرائيلية . . . وانه فعل ذلك لكى يطمئنهم على صدق نواياه السلمية من ناحية ، ولكى يصر فيما بعد على أن يتركوا كل بوصة من الأرض المصرية ، بما فى ذلك مستوطنة ياميت التى شيدوها لتبقى إسرائيلية

إلى الأبد . . . ومع ذلك لم أقتنع في وقتها . . . ولكنى الآن مقتنعة بأنه كان محقاً . . .»

وكان تعليقى الوحيد هنا هو «نعم ربما كسب بذلك ثقة الاسرائيليين ولكنه خسر ثقة كثير من المصريين والعرب . . . وإذا كنت سيادتك أقرب الناس إليه قد أسأت فهم تصرفاته في عالم السياسة . . . فكيف يلوم الرئيس المفكرين الذين لا يعرفونه بنفس الحميمية إن هم أساءوا الظن في بعض سياساته؟». فهزت السيدة جيهان رأسها ، وقالت «معك حق . . . ليته كان يجتمع بالمشقفين دورياً مثلما اجتمع بك اليوم ، ليفسر لهم قراراته ويأخذ ويعطى معهم» .

ايرهارد الاقتصاد المصري

لم أرد أن أستطرد في أى من هذه النقاط الخلافية على مائدة الغداء ، وخاصة فيما يتعلق بكامب ديفيد ، التى كنت مازلت إلى ذلك الوقت أقف منها معارضاً . . . فقد تعلمت أنه على موائد الطعام لا ينبغى الدخول في جدل شديد مع رفاق المائدة . ومن ناحية ثانية لم أرغب أن تكون مناسبة هذا الغداء إمتداداً للمقابلة مع الرئيس . . . فقد استنفدت المقابلة معظم طاقتى العصبية . وغيرت الموضوع بالسؤال عن أمثلة أخرى من تلك التى اختلفت فيها مع الرئيس .

فتطوعت بمشالين . . . الأول عن وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولى في ذلك الوقت . . . ومما قالته أنها كلما استمعت إلى اقتصاديين آخرين أحست أن هناك أشياء عديدة مختلفة في الاقتصاد المصرى . . . وأن هناك ما يشبه الإجماع على ذلك . ومع هذا فكلما نبهت الرئيس إلى ما تسمعه ، كان يردد على أسماعها أن وزير اقتصاده هو «معجزة» لا تقل عن ايرهارد وزير الاقتصاد الألمانى الذى أعاد بناء الاقتصاد الألمانى بعد دمار الحرب

الثانية . . . بل ومن إعجابه الشديد به كان الرئيس يضيف إلى مناصبه وزارات جديدة . . . إلى أن أصبح وزيراً لأربع وزارات كل منها تحتاج إلى وزير متفرغ . . . وقالت إنها تشعر في قرارة نفسها بأن هذا الرجل (أى وزير الوزارات الأربع) لا يقول الحقيقة للرئيس . . . وانه لا يصارحه بحقيقة الموقف الاقتصادى . . . وانه قد فاض بها الكيل يوماً حينما قرأت لهذا الوزير أن مصر قد حققت لأول مرة في عهده فائضاً في ميزان المدفوعات . . . فرغم أنها لا تعرف كثيراً في الاقتصاد إلا أنها كانت تشعر أن هذا الكلام هو من قبيل «الدجل الإعلامى» .

وكان تعليقى هنا مختصراً وفحواه «اننى سمعت أن الرئيس لا يحب سماع الأخبار المقبضة . . . ولا بد أن هذا الوزير قد أدرك ذلك . . . ولهذا فهو حريص على أن ينقل إليه أخباراً مفرحة . . . حتى لو لم تكن صحيحة» . فهزت رأسها موافقة ، وقالت «بين ايرهارد وترافولتا أشعر أن البلد ستغرق . . .» .

الوزير ترافولتا

كنت قد سمعت على تشبيه وزير الاقتصاد وقتها «بايرهارد» . . . ولكنى لم أكن سمعت عن وزير يشبه بنجم هوليوود الوسيم «جون ترافولتا» . . . فتساءلت عن تقصد . فنظرت إلى صديقتها التى شاركتنا مائدة الغداء . . . ثم نظرنا إلى فى دهشة . . . وسألنا بصوت واحد «حقيقة لا تعرف ترافولتا المصري؟» . . . فأجبت بأننى فعلاً لا أعرف من يقصدانه بهذه التسمية . . . واعتذرت عن جهلى ، وندرة اختلاطى بدائرة الوزراء المصريين . فأجابت السيدتان بصوت واحد أيضاً «وزير الداخلية» .

فقلت بدهشة ساذجة «أى تشبيه آخر يمكن قبوله بالنسبة لوزير الداخلية ألا تشبيه وزيرنا بترافولتا الوسيم الرشيق ، فوزيرنا لا يملك من الوسامة أو

الرشاقة شيء». فقالتا «نعرف ذلك . . . ولكن هناك قصة وراء هذه التسمية . . . وهى ان وزير الداخلية قد نجح أيضاً فى اكتساب ثقة الرئيس إلى أن أصبح نائباً لرئيس الوزراء لشئون وزارات الخدمات . . . وبهذه الصفة يتكالب عليه النواب فى مجلس الشعب ليأخذوا توقيعهم بالموافقة على طلبات والتماسات لدوائهم الانتخابية . . . وحدث ذات يوم ان اقتربت منه احدى النائبات تطلب توقيعهم على شيء يخص دائرتها . . . وكانت زوجة الوزير وهى أيضاً نائبة فى مجلس الشعب على مقربة منها واستاءت الزوجة من اقتراب النائبة الأخرى إلى الوزير إلى درجة الالتصاق . . . فنهرتها الزوجة النائبة بشدة أن تباعد عنه وأن يكون عندها حياء وأدب . . . فاشتاطت النائبة غضباً من الزوجة وردت عليها بما معناه «هل تعتقد أن زوجها هو ترافولتا؟» فصارت مثلاً. وضحكت فعلاً على هذه الحكاية الطريفة . . . وتعجبت لهذه الأنماط من الأشخاص الذين يحكمون مصر ويتحكمون فى مصائرنا . . . ولكن بسرعة نفقت هذا الخاطر جانباً ، وسألت «وكيف يشترك ترافولتا مع إيرهارد فى اغراق مصر؟».

قالت السيدة جيهان ، بجدية شديدة ، «لأنه لا يكف عن الايحاء للرئيس بأن هناك مؤامرات ضده . . . ويطلب منه أن يأذن له بالقبض على الضالعين فيها . . . نعم أنا أعرف أن للرئيس معارضين ، وربما أعداء . . . ولكن الخطيرين من هؤلاء هم فقط بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة وليس كل هذه الجماعات . . . أما الماركسيين والناصرين فهم لا يتآمرون . . . وانها تعرف عدداً كبيراً منهم ، بما فى ذلك بعض أساتذتها وزملائها فى قسم اللغة العربية بكلية الآداب . . . ومع ذلك فالقوائم التى يأتى بها ترافولتا تشمل أسماء كثير من المفكرين والشخصيات العامة من كل الاتجاهات ، ولا تقتصر على الإسلاميين المتطرفين . . . إن هذا الرجل نجح فى عزل الرئيس

تماماً عن كل المخلصين له ولمصر وكان آخر من أوقع بينهم وبين الرئيس هو الأستاذ منصور حسن الذى هو من أنقى الوزراء وأكثرهم حصافة واتزاناً»

ماذا عن لقاء المفكرين العرب ؟

ثم قالت السيدة جيهان «وبمناسبة الحديث عن زملائى من الأساتذة فى كلية الآداب ، ماذا ستفعل بالنسبة لما طلبه منك الرئيس من إعداد لقاء له مع كبار المفكرين العرب من خارج مصر ؟» .

فقلت لها إنها فكرة جيدة ولو أنى لست متأكداً من درجة استجابة كبار المفكرين العرب للفكرة وليت الرئيس يبدأ بلقاء أو أكثر مع المفكرين المصريين أنفسهم ، وخاصة المعارضين لسياساته فإن ذلك يسهل كثيراً من استجابة زملائهم العرب للقاء مشابه .

قالت السيدة جيهان «لماذا لا تحاول على أى الأحوال مع بعض المثقفين العرب الذين ستراهم فى رودس ؟» . فوعدت أن أفعل ذلك . وهنا سارعت بالحديث عن التفاصيل التنظيمية لمثل هذا اللقاء المقترح . وقد عجبت بعض الشيء من إلحاحها على الفكرة وعجبت أكثر من دخولها فى التفاصيل حتى قبل أن نستمزج رأى المثقفين العرب . وعجبت أكثر وأكثر أنها كانت تستعجل نتائج اتصالى بهؤلاء المثقفين وأنا مع بعضهم فى مؤتمر بجزيرة رودس اليونانية فقد أعطتنى السيدة جيهان رقم تليفون خاص ومباشر ، لكى اتصل بها فيه وأنا فى رودس ، لأخبرها بنتيجة استمراجى لأراء المثقفين العرب الذين سأصادفهم هناك .

واقترحت السيدة جيهان أن يكون اللقاء المقترح فى أسوان فى أواخر فصل الخريف وأن يتجمع المثقفون العرب أولاً فى القاهرة ، ثم

تأخذهم طائرة خاصة إلى أسوان وتحديث عن برنامج ترويجي لهم هناك ، ليشاهدوا الآثار والمعالم المصرية الهامة واقترحت أن أعرض عليهم أن يحضروا زوجاتهم معهم كما أكدت بالطبع أن الرئاسة ستحمل كل نفقات سفرهم وإقامتهم

سيدة ساحرة وخفيفة الظل

لقد ظننت أن اقتراح الرئيس السادات لفكرة لقاء مع كبار المثقفين العرب قد جاء عرضاً أو من وحي اللحظة أثناء الحديث معه ولكن إلحاح السيدة جيهان على الفكرة والدخول في التفاصيل بعد ذلك ، جعلنى أوقن أنه ربما كان ذلك أحد أهداف لقائى معه فى المقام الأول كما ساورنى خاطر عن تقسيم العمل أو تقسيم الأدوار بين الرئيس والسيدة حرمه - كأن يقترح هو فكرة ، ثم تقوم هى ببحث وإعداد الترتيبات الإجرائية لتنفيذها . وقلت لنفسى لحظتها « لو كان هذا الخاطر صحيحاً ، فإن الأمر يكون مدعاة للإعجاب بمشاورتها ودورها التكميلي المدعم لدور الرئيس » .

وقررت فعلاً أن آخذ موضوع ترتيب اللقاء بين الرئيس السادات والمثقفين العرب مأخذ الجد ، لأول مرة على مائدة غداء السيدة جيهان فقد أحسست أن الرئيس ربما كان ينوى أن يفجر واحدة من المفاجآت التى كانت تحلوه وأنه اقترح اللقاء مع المثقفين العرب لهذا الغرض .

لقد تشعب الحديث بعد ذلك فى أمور شتى واكتشفت خلالها خفة ظل السيدة جيهان ، وقوتها الساحرة على محدثيها وكذلك ثقافتها الواسعة ، وسرعة بديتها ، وروح النكتة لديها وامتد بنا حديث مائدة الغداء إلى ما يقارب السادسة مساء ، أى لحوالى ثلاث ساعات ، مرت سريعة للغاية ثم شكرتها على كرم الضيافة واستأذنت للانصراف ، حتى أعود للقاهرة قبل حلول الظلام فودعتنى بحرارة وود ، كأننا

نعرف أحدىنا الآخر منذ سنوات طويلة . . . وكان آخر ما طلبته هو ألا أن أنسى الاتصال بها من رودس . . . وأن أحضر لها من هناك شتلتى تين وزيتون من نوع معين اشتهرت بهما تلك الجزيرة اليونانية . وهما طلبان نويت أن أليهما . . . ولكنى لم أتمكن من ذلك بسبب الأحداث الجسيمة التى بدأت تتداعى بعد ذلك بثلاثة أيام . . . حتى المثقفين العرب الذين كنت قد فاتحتهم فى اليوم الأول بعد وصولى إلى رودس ، ووافقوا مبدئياً بعد عناء الإقناع . . . ظنوا مع اليوم الرابع (٤ سبتمبر) بعد سماع أخبار القبض على حوالى ألف شخصية عامة مصرية اننى كنت أمزح . . . وان مزاحى كان سخيفاً فى أحسن الأحوال . . . أو أنه كان مزاحاً أسود فى أسوأ الأحوال .

ولم أر السيدة جيهان منذ ذلك اليوم فى نهاية أغسطس ١٩٨١ . . . ولكنى طالما تذكرت حديثها طوال السنوات العشر التالية .

القسم الثانى

عسام بعد الافتسيال

الفصل الأول : صبيحة الافتسيال

- * تعالوا إلى كلمة سواء : التطرف الدينى وموضع الخل
- * من الضابط أنور السادات إلى الضابط خالد الاسلامبولى

الفصل الثانى : بين عبد الناصر والسادات

- * هل تصح المقارنة بين عبد الناصر والسادات ؟
- * الفلسفة العامة لعبد الناصر والسادات
- * المسألة الاجتماعية بين عبد الناصر والسادات
- * التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات
- * عروبة عبد الناصر وعروبة السادات

عصام بعد الإغتيال

مقدمة

كانت الرصاصات التي أودت بحياة الرئيس السادات ظهر السادس من أكتوبر ١٩٨١ حدثاً اهتز له العالم من أدناه إلى أقصاه .

الذين أطلقوا الرصاص كانوا شباباً من مصر ، أطلقوها باسم «الاسلام» ؛ وقد تم إعدامهم بعد محاكمة صاخبة . وانتهى بذلك فصل مأساوى فى تاريخ مصر الحديث . ولكن لأن مصر تقع فى القلب من الوطن العربى ، ولأن الوطن العربى يقع فى القلب من العالم ، ولأن التاريخ متشابك الحلقات ، فان إغتيال الرئيس السادات ، وإعدام من اغتالوه ، لا يمكن النظر إليه بمعزل عما سبق وعما يلحق بمصر والوطن العربى والشرق الأوسط والعالم .

لقد كان حادث الاغتيال رمزاً لقمة الأزمة التى وصل إليها النظام السياسى المصرى . فمقدمات هذه الأزمة بدأت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وارتفعت حرارتها فى أحداث يناير ١٩٧٧ ، ودخلت مرحلة الغليان طوال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٨١ .

والأزمة لها جوانبها العديدة والمتداخلة .

لقد كانت تنطوى عن تعثر فى «المسألة الاجتماعية» ، ونقصها قدرة النظام على التوزيع العادل للفرص ، وللثروة ، وللسلطة بين المواطنين . وكانت الأزمة تنطوى على تعثر فى «المسألة السياسية» ، ونقصها قدرة النظام على توسيع المشاركة الديموقراطية . وكانت الأزمة تنطوى على تعثر

في التعامل مع «المسألة الاقتصادية» ، ونقصد بها القدرة على إدارة الاقتصاد وتنميته بكفاءة . وكانت الأزمة تنطوي على تعثر في «المسألة الوطنية» ، ونقصد بها القدرة على المحافظة على إستقلال مصر وعدم الوقوع في شرك التبعية لقوى أجنبية . وكانت الأزمة تنطوي على تعثر في «المسألة القومية» ، ونقصد بها قدرة النظام على ربط مصر وإدارة علاقاتها بأقطار أمتها العربية الأكبر ، ومجابهة للخطر الصهيوني المحدق . وكانت الأزمة ، أخيراً ، تنطوي على تعثر في «المسألة الحضارية» ، ونقصد بها قدرة النظام على المحافظة على الأصالة ، والمواءمة بينها وبين متطلبات القرن العشرين .

أزمة النظام المصري - إذن - في ظل السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات ، كانت أزمة سداسية الجوانب . ولم يكن الاخفاق في جانب واحد منها كافياً لخلخلة النظام . ولكن الاخفاق فيها كلها ، وفي نفس الوقت ، هو الذي فجر الأزمة بشكل درامي في سبتمبر واکتوبر ١٩٨١ .

ولم يؤد مقتل الرئيس السادات إلى اختفاء الأزمة ، ولكنه أدى إلى انفراجة مؤقتة . فإزالت المسائل الست (الاجتماعية ، والسياسية والاقتصادية ، والوطنية ، والقومية ، والحضارية) قائمة دون حسم في ادارتها والتعامل معها . ولكن الانفراجة التي أعقبت الاغتيال المأساوي للرئيس السادات ، أدت إلى فتح ملفات المسائل الست ، وإلى الحوار والجدل حولها . وليس الحوار دائماً عقلانياً . وليس الجدل دائماً هادئاً أو رصيناً . ولكنه في مجمله كان وما يزال محاولة للبحث عن الروح الجماعية لمصر ، وللتعبير عن الهموم ، وللاستفادة من دروس النجاح والفشل . الحوار والجدل الذي أعقب اغتيال الرئيس السادات كان وما يزال يهدف إلى إعادة ترتيب «البيت المصري» أملاً في انطلاقه نحو مستقبل أفضل .

لقد شارك في هذا الحوار العديد من مفكرى مصر ، من أجيال مختلفة ، ومن مشارب سياسية وأيديولوجية مختلفة . شارك فيه جيل من الليبراليين

واليساريين والإخوان المسلمين القدامى ، بقايا ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ .
وشارك فيه جيل ثورة يوليو ، ومن تبقى من قياداتها ومؤيديها ومنهم من
عمل مع أو ضد عبد الناصر . وشارك فيه من عملوا مع أو ضد نظام
السادات . كما شارك فيه جيل جديد لم «يتشرف» أو «يتدنس» بالعمل العام
في مصر الملكية أو مصر الناصرية أو مصر الساداتية .

والحوار ما يزال قائماً . . . وربما لن ينتهى .

وقد أسهم هذا الكاتب ، مع الكثيرين غيره ، في الحوار الدائر ، من
خلال عشرات المقالات الصحفية والدراسات الأكاديمية . وقد نشر
معظمها في صحيفتى «الأهرام» و«الجمهورية» و«مجلة الأهرام الاقتصادي»
خلال عامى ١٩٨١ و١٩٨٢ .

الفصل الأول

مبشرة الاغتسال

- * تعالوا إلى كلمة سواء : التطرف الدينى وموضع الخلل**
- * من الضابط أنور السادات إلى الضابط خالد الاسلامبولى**

تعالوا إلى كلمة سواء :

التطرف الدينى وموضع الخلل (*)

هذه المقالة ليست نقداً «للتطرف الدينى فى المقام الأول . ولكنها مجموعة من الاستغاثات ضد من يكتبون حول هذا الموضوع ، كما لو كانوا يفهمون . ويسدون لنا النصائح كما لو كانوا صادقين .

— لقد سمعناهم بعد حادث الكلية الفنية العسكرية فى إبريل ١٩٧٤ .

— وقد سمعناهم بعد حادث المواجهة بين التكفير والهجرة والدولة فى يوليو ١٩٧٧ .

— وقد سمعناهم ونسمعهم منذ اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فى أكتوبر ١٩٨١ .

— وربما سنسمع منهم مرة ومرات بعد كل مواجهة دامية بين الجماعات الدينية وسلطات الدولة الرسمية .

الغريب والمؤلم إننا نسمع من هؤلاء الكتاب فى وسائل الإعلام وعلى صفحات الجرائد نفس التشخيص ، ونفس التحليل ، ونفس العلاج ، لنفس الظاهرة ، التى يطلق عليها «التطرف الدينى» . يحدث هذا منذ أوائل السبعينيات ، وبالأحرى منذ سبتمبر ١٩٧٣ حينما اكتشفت أجهزة الأمن أول هذه التنظيمات الدينية المتطرفة بإحدى مغارات الجبل الشرقى بأبى قرقاص .

(*) نشرت بصحيفة الأهرام ، ٢٠ / ١١ / ١٩٨١

وإلى جانب تلك التنظيمات السرية أو شبه السرية ، هناك عشرات الجماعات الإسلامية الأخرى العلنية ، والتي كانت تعمل جهاراً من أجل التوعية الإسلامية ، والدعوة إلى إقامة المجتمع الإسلامى ، ولكنها لم تكن تأخذ بالعنف وسيلة ومنهاجا .

نذكر كل هذا كتقديم لنقطة أساسية وهى أن هذه الجماعات الدينية الإسلامية - سواء السرى منها أو العلنى ، الذى يأخذ منها بالعنف أو بالموعظة الحسنة - قد استمر نموها باطراد وسرعة طيلة السنوات العشر الأخيرة .

خطأ فى تشخيص الظاهرة وعلاجها !

إذن لابد أن هناك عطباً أساسياً ، إما فى تشخيص أسباب الظاهرة أو فى طريقة العلاج ، أو فى التشخيص والعلاج معاً .

بعد كل هزة دموية تحيق بالمجتمع المصرى كنا نسمع أن القاعدة العريضة من شبابنا بخير . . وأن المنحرفين قلة غريبة . . أو أن لدى الشباب فراغاً دينياً أو رياضياً أو ثقافياً . . وأن ذلك هو المسئول عن ظاهرة التطرف .

وطالما سمعنا أن سبب الظاهرة «هو أن البيت أو المدرسة أو الجامعة أو وسائل الإعلام لا تقوم بواجبها كما ينبغى . . وإن ذلك هو المسئول عن تطرف الشباب وفهمهم المعوج للإسلام . . واستخدام العنف ؛ والإسلام الصحيح من كل ذلك براء . وطبعاً نسمع دائماً أن الأزهر ورجال الدين ربما قصرُوا فى واجبهم فى نشر وتفسير الإسلام الصحيح» . . وفى عدم التصدى للارهابين الذين حرقوا الإسلام وأساءوا لروحه النبيلة ويخرج علينا محافظ بنظرية «ان المشكلة فى أساسها اخلاقية» ، ويخرج علينا مسئول عن الشباب يفسر المشكلة على أنها نتيجة عدم وجود وزارة مختصة» .

كما قلنا تكرر هذا التشخيص من عام ٧٤ إلى ٧٧ ، ويتكرر الآن . وتكررت المطالبة بأن يقوم الأزهر «بدوره» ، وأن تقوم الجامعات «بواجبها» ، وأن تقوم وسائل الإعلام «برسالتها» ويتم ما يعتقد الناس أنه علاج ناجع لظاهرة «التطرف الديني» ولكنهم يفاجأون بعد سنة أو سنتين أو ثلاث أن أعداد المتطرفين قد تضاعفت .

فبينما لم يتعد عدد المتهمين في قضية الفينة العسكرية ٩١ شخصاً سنة ١٩٧٤ وصل العدد في قضية التكفير والهجرة إلى ٢٥٨ متهماً (قضيتي الاعتداء على الشيخ الذهبي والانتماء للتنظيم) سنة ١٩٧٧ والشواهد المبكرة تدل على أن عدد المتهمين في «التنظيم الإرهابي» الجديد قد وصل إلى ٥٧٨ متهماً إلى يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨١ .

وبينما صدر حكم الإعدام على ثلاثة فقط عام ١٩٧٤ ، زاد المحكوم عليهم بالإعدام إلى خمسة عام ١٩٧٧ ، وربما سيتضاعف عدد المحكوم عليهم بهذه العقوبة في جرائم عام ١٩٨١ .

الخلاصة أن عدد التنظيمات زاد ولم يقل ، وأن حجم العنف امتد ولم ينحصر ، وأن عدد المشاركين في عمليات الإرهاب تضاعف ولم يتناقص . ألا يدل كل ذلك على أن هناك خطأ أساسياً إما في التشخيص وإما في العلاج ؟

إننا نعتقد أن ظاهرة «التطرف الديني» قد أسىء فهمها منذ أواخر الستينيات ، وبالتحديد منذ هزيمة ١٩٦٧ وطوال عقد السبعينيات .

وأبسط ما يمكن أن يقال عما نسمعه أو نقرأه في وسائل الإعلام ومن بعض المسئولين حول ظاهرة التطرف الديني هو أنه يتصف بالتبسيط المخل ، وبالتسطح البيروقراطي ، وبالهروب النعامي من محاولة الغوص وراء أسباب الظاهرة .

لذلك أكتب هذا المقال مستغيثاً لا من التطرف وما يصاحبه من إرهاب

وعنف فحسب ، ولكن أهم من ذلك مستغيثاً من التشخيص والمعالجة
السطحية الكسولة .

الإستغاثة الأولى :

المتطرفون ليسوا من المريخ

تتكلم وسائل الإعلام أحياناً عن المتطرفين كما لو كانوا قد نزلوا علينا من
المريخ . . كما لو أنهم بلا جذور أو فروع في المجتمع المصري . . كما لو أنهم
غرباء وفدوا إلى أرضنا بمحض الصدفة السيئة . إن ما ارتكبه ويرتكبه هؤلاء
من عنف ربما هو المسئول عن محاولة وسائل الإعلام تبرئة المجتمع المصري
منهم . ولكن الخطورة في هذه «النظرة المريخية» للتطرف وللمتطرفين هي أنها
تخلي نصيبنا كشعب وكمجتمع وكنظام من المسئولية . بل إنها تنطوي على
تسويق وطمس بليد لجذور الظاهرة .

إننى أقول مستغيثاً إن هؤلاء المتطرفين هم من صلب المجتمع المصري
وبالأحرى هم ينحدرون من أهم شريحة في الطبقات الوسطى . . والتي
كانت وستظل أهم مصدر للحياة السياسية والاجتماعية في مصر . إنها
الشريحة التي أفرزت معظم زعمائنا الوطنيين خلال هذا القرن ، ابتداء من
سعد زغلول إلى النحاس إلى عبد الناصر وإنهاء بالسادات ومبارك .

انظروا إلى قائمة المتهمين في قضية الفنية العسكرية مثلاً . لقد كان معظم
المتهمين من طلاب وخريجي كليات الطب والهندسة والفنية العسكرية
نفسها . . وكان بينهم ضابطان برتبة عقيد . . وكان أبائهم من موظفي
الدولة ومن صغار ومتوسطى الملاك في الريف والمدن . نفس الشيء تكشف
عنه النظرة المتفحصة للمتهمين في قضايا التطرف الديني الأخرى .

خلاصة القول في هذه الاستغاثة هو أن المتطرفين ليسوا من أطراف
المجتمع ولكن من قلبه وصلبه . ويمكن أن يكون من بينهم أخ لى أولك ،

أو قريب لى أولك . ولنسأل أنفسنا . . من منا ليس له قريب أو صديق أو ابن قريب أو ابن صديق فى الجماعات الدينية ؟ من منا ليس له قريبة من اللائى اخذن بالحجاب أو الزى الاسلامى فى السنوات الأخيرة ؟

الاستغاثة الثانية :

المتطرفون غاضبون ساخطون

إذا كان محتوى الاستغاثة الأولى مقبولا ، فان السؤال هو لماذا ينخرط شباب من صلب المجتمع ، ومن أحسن عناصره المتفوقة دراسياً ، ومن أكثر طبقاته حيوية ونشاطاً . . لماذا ينخرط مثل هذا الشباب فى جماعات دينية متطرفة تلجأ إلى العنف والإرهاب ؟

الاجابة على السؤال طويلة ومعقدة . . ولكن يكفى أن نقول انهم يحسون بمفارقات مذهلة بين قدراتهم الذاتية وانجازاتهم التعليمية والمهنية من جانب وبين نصيبهم الحقيقى من الثروة والسلطة فى مجتمعهم من جانب آخر أنهم يشعرون انهم قد فعلوا كل ما طلبه المجتمع منهم من حيث التفوق والتحصيل ، ومع ذلك فهم هامشيون لا حول لهم ولا قوة . إن معظمهم لا يستطيع أن يلبى مطالبه الأساسية المشروعة مثل السكن والزواج إذا ظل أميناً ، وبقي داخل حدود الدولة المصرية . إن معظمهم يشعر أن كل ما حوله يتغير ، وبلا سبب مفهوم ، وأنه عاجز عن السيطرة أو حتى المشاركة فى أحداث أو منع هذا التغير .

إن الجيل الذى اكتسب وعيه فى السبعينيات قد شهد اسم بلده يتغير ، وكذلك علمها ونشيدها الوطنى . ورأى فلسفتها الإقتصادية الاجتماعية تتغير ، وكذلك تحالفاتها الإقليمية والدولية . . وقيل إن ما سبق كان طالحاً وأن ما لحق كان صالحاً . وبصرف النظر عن الصحة أو الخطأ وراء هذا التغير فى كل شىء ، فالمهم انه كان من حيث الكم والكيف هائلاً يصعب

استيعابه في فترة زمنية قصيرة . . . وفضلاً عن ذلك فإنه قد ترك إيجاء قوياً لدى الشباب بالشك في كل شيء .

فمن يدرية أنهم لن يأتوه غداً ويقولون له أن ما تملك به اليوم زائف بدوره ، وانك مطالب بأن تؤمن بأن إسماً جديداً وعلماً جديداً ونشيداً جديداً وفلسفة جديدة وتحالفات جديدة هي الأصلح لوطنك .

من يصدق ، ومن يكذب ؟ لقد أصبح الشباب الأكثر ذكاءً ووعياً وحساسية لا يصدقون أحداً . أصبحوا يشكون في كل شيء متغير . وأصبح الثابت الوحيد في حياة بعضهم هو وجه ربك ذو البقاء والاكرام ، ودينه الخفيف ، وقرآنه ، وسنة نبيه . تلكم ثوابت لا تتغير . . .

ومن هذه البداية المشروعة البريئة يبدأ المسلسل المعهود : الثابت أبقى من الزائف ، الشريعة الإسلامية أقوى من أي قانون وضعي ، النظام الاجتماعي الإسلامي هو العاصم من الفساد الداخلي والضعف الخارجي . والذي يمانع في ذلك يصبح عدواً لله وللرسول وللمؤمنين . وبالتالي يحل سفك دمه . بل يجب سفك دمه . وهكذا يذهب منطق هؤلاء المتطرفين .

الاستغاثة الثالثة :

التطرف ليس ظاهرة جديدة

يخطئ من يعتقد أن التطرف ظاهرة جديدة في مصر . ويخطئ من يعتقد أن الارهاب أو الاغتيال أسلوب مستحدث لتسوية الخلافات السياسية . فحتى اللفظ الانجليزي لكلمة اغتيال "Assassination" أصلها عربي ومصري بالذات . وترجع في جذورها إلى أيام الحاكم بأمر الله حيث كان بعض المنشقين على الدولة يلجأون إلى اغتيال جنود الدولة وهم ملثمون ليلاً . وكانت الدولة بدورها تطلق عليهم اسم «الحشاشين» وهو المقابل لما نعنيه في يومنا هذا «بالارهابيين» .

وفي تاريخ مصر المعاصر حدثت عدة اغتالات سياسية ، ابتداء من بطرس غالى إلى أحمد ماهر ، إلى أحمد الخازندار ، إلى أمين عثمان ، إلى محمود فهمى النقراشى . هذا عدا محاولات الاغتيال الكثيرة التى لم تنجح .

التطرف الفكرى أو المذهبى - إذن - ليس جديداً . وهو فى أبسط تعريفاته خروج عن القواعد والأطر الفكرية والدستورية والقانونية التى يرتضيها المجتمع ، والتى يسمح فى ظلها بالخلاف والحوار . وقد حدث التطرف بهذا المعنى منذ صدر التاريخ العربى الإسلامى واستمر إلى وقتنا هذا .

ولكن حينما يتحول التطرف هذا من فكر إلى عمل سياسى فإنه يصبح تحدياً لكل الأطر والقواعد التى يقوم عليها النظام الاجتماعى السياسى ، وكثيراً ما يأخذ شكل العنف والارهاب . وحتى هذا الشكل ليس جديداً تماماً فى مجتمعنا ، كما رأينا .

ولكن المراقب المتفحص لتاريخنا القومى يلاحظ أن هناك فترات معينة زاد فيها التطرف والاغتيال ، وفترات أخرى انحسر فيها التطرف والاغتيال . ربما كانت الأربعينيات تمثل أكبر عقد فى تاريخنا الحديث شهد من التطرف والعنف السياسى الداخلى ما لم يشهده عقد آخر الا عقد السبعينيات .

ويبدو لنا أن كلا العقدين كانا ينطويان على تغييرات هائلة فى بنية المجتمع المصرى ، وأن النظام السياسى كان متلكئاً عن أو سابقاً لحركة المجتمع ، وأن عدم التواكب فى الحركة خلق فصاماً بين بعض الشرائح الاجتماعية الهامة والقيادة السياسية . وتحول الفصام إلى خصام ثم إلى تطرف .

ومن هنا لابد من إعادة التواكب بين النظام السياسى والنظام الاجتماعى ، ولابد من اتساق ايقاع الحركة السياسية للقيادة مع الحركة الاجتماعية لأوسع الجماهير .

إن التطرف السياسى عموماً هو انسلاخ لشريحة اجتماعية معينة عن المجرى الرئيسى للحياة فى هذا المجتمع ، ان التطرف بمثابة النشاز فى معزوفة

سيمفونية . . حينما ينعدم أو يختلط الإتساق في الإيقاع . ويحدث ذلك عادة إما لخطأ في النوتة الموسيقية ، أو لغفوة أو خطأ من المايسترو .

الاستغاثة الرابعة :

ليس بالردع وحده يتم القضاء على التطرف

إن العقاب الصارم والردع الحاسم مطلوبان في مواجهة أعمال الإرهاب . لا يختلف حول ذلك عاقل .

ولكن الخطأ كل الخطأ أن يعتقد أى عاقل انه بالردع وبالإجراءات الأمنية وحدها يتم القضاء على التطرف . إن التطرف وأعمال العنف والإرهاب هي ظواهر لم تنبت أو تنم في المجتمع كهوايات مفضلة لدى بعض الشباب .

ونعتقد نحن أنها هوايات فاسدة ، وبالتالي نصرفهم عنها إلى غيرها من الهوايات الصحيحة «مثل الرياضة والسفر إلى الخارج وخدمة البيئة . . . الخ» . . . وإذا لم ينصرفوا عن هواياتهم السيئة (التطرف والعنف) فإننا نردعهم بالعقاب الصارم !

ليت الأمر كان بهذه البساطة . . ! فكل ما نحتاجه في هذه الحالة هما وزارتتا الشباب «للهاويات الصحية» والداخلية «للردع والعقاب» .

لقد وجدت وزارة شباب ، وتحولت إلى جهاز ، ثم إلى وزارة ، ثم إلى جهاز . ووجدت منظمات شباب وأمانات شباب وأمناء شباب . وتوجد دائماً وزارة داخلية . . والكل يشهد لها في السنوات الأخيرة بكفاءة تحسدها عليها كل الوزارات الأخرى !

وقد أعدمنا من أعدمنا وسجننا من سجننا عام ١٩٧٤ . ثم أعدمنا ضعف ذلك وسجننا ضعف ذلك عام ١٩٧٧ . وسنعدم وسنسجن في عام ١٩٨١ ضعف من أعدمناهم وسجنناهم في الجولة السابقة . ولم ترتدع تلك الشريحة من الشباب عن تطرفها . فهل سيستمر المسلسل ؟

فى رأينا أن المطلوب هو رؤية جديدة يصدقها الشباب ، وتحديات جديدة
تلهم خياله ، وبرامج جديدة تستوعب طاقاته ، وسياسات جديدة
تستجيب لاحتياجاته الأساسية .

إن المطلوب - باختصار - هو أن ننهى هامشية هذا القطاع الهام من شباب
مصر . ولن تنتهى تلك الهامشية بالردع وحده ، أو بالبرامج الاحتفالية ، أو
بالوعظ والارشاد من رجال الأزهر الشريف .

إن الشباب يعنى طاقة وخيالا ومشكلات ولهفة . وهذه العناصر معاً
تساوى ثورة كامنّة أو ظاهرة . إذا لم ينجح النظام السياسى فى تأميمها
لصالحه ، نجح التطرف فى استقطابها لصالحه وفى استعدادها على النظام .

التطرف الدينى والسياسة

من الضابط أنور السادات

إلى الضابط خالد الإسلامبولى (*)

صفحات مطوية من ماضينا القريب لفهم العوامل والأسباب قبل أن ندخل فى تعريف التطرف ومظاهره وأسبابه . أرجو أن اشرك القارىء فى هذه الاعترافات لثلاثة من المتطرفين - فى زمانهم ومكانهم طبعاً . فالتطرف كما سئرى هو مسألة نسبية للغاية . ولكن يجمع بين المتطرفين الثلاثة الذين نعرض لاعتراقاتهم . هو أنهم فكروا ودبروا وحاولوا تنفيذ واحد أو أكثر من الاغتيالات السياسية لحكام أو مسئولين سياسيين من معاصريهم . وكان الاغتيال فى تلك الحالات جميعاً بمثابة حكم وطنى من جانب المتطرفين ضد حكام اعتقدوا أنهم «مفسدون أو خونة» . والاعتراف فى لغة القانون هو سيد الأدلة .

الاعتراف الأول

«كان الشيخ جمال الدين (الأفغانى) موافقاً على خلع (الخديوى إسماعيل) . . واقترح علىّ أنا أن أقتل إسماعيل . . وكان يمر فى مركبته كل يوم على جسر قصر النيل . ولكن كل هذا كان كلاماً ، نتهامسه فيما بيننا .

(*) نشرت بمجلة العربى (الكويتية) ، عدد فبراير ١٩٨٢ .

وكنت أنا موافقاً الموافقة كلها على قتل إسماعيل . . ولكن كان ينقصنا من يقودنا في هذه الحركة» .

(الشيخ محمد عبده : رأى الشيخ محمد عبده في تاريخ عرابي - ص ٣٥٤)

الاعتراف الثانى

«إن الاغتيالات السياسية توهجت في خيالى المشتعل في تلك الفترة على أنها العمل الإيجابى الذى لا مفر من الاقدام عليه إذ كان يجب أن ننقذ مستقبل وطننا . وفكرت في اغتيال كثيرين وجدت أنهم العقبات التى تقف بين وطننا وبين مستقبله . . . وفكرت في اغتيال الملك السابق وبعض رجاله الذين كانوا يعيشون بمقدساتنا . ولم أكن وحدى في هذا التفكير . ولما جلست مع غيرى انتقل بنا التفكير إلى التدبير . وما أكثر الخطط التى رسمتها في تلك الأيام . . . كانت لنا أسرار هائلة ، وكانت لنا رموز ، وكنا نتستر بالظلام ، وكنا نرصد المسدسات بجوار القنابل ، وكانت طلقات الرصاص هى الأمل الذى نحلم به ! وقمنا بمحاولات كثيرة في هذا الاتجاه ، ومازلت أذكر حتى اليوم إنفعالاتنا ومشاعرنا ونحن نسدفع في الطريق إلى نهايته . . . واذكر ليلة حاسمة في مجرى أفكارى وأحلامى في هذا الاتجاه . كنا قد أعددنا العدة للعمل . . . واخترنا واحدا . قلنا انه يجب أن يزول من الطريق . ودرسنا ظروف حياة هذا الواحد ، ووضعنا الخطة بالتفاصيل . وجاءت الليلة الموعودة وخرجت بنفسى مع جماعات التنفيذ وسار كل شىء طبقاً لما تصورناه . كان المسرح خالياً كما توقعنا . وكمنت الفرق في أماكنها التى حددت لها ، أقبل الواحد الذى كان يجب أن يزول ، وانطلق نحوه الرصاص . . . وانسحبت فرقة التنفيذ . وغطت انسحابها فرقة الحراسة ، وبدأت عملية الافلات الى النجاة . وأدرك محرك سيارتى وانطلقت أغادر

المسرح الذى شهد عملنا الايجابى الذى رتبناه . . . وعندئذ دوت فى مسمعى أصوات صريخ وعويل ، وولولة امرأة ورعب طفل ، ثم استغاثة متصلة محمومة .

(جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ، ص ٣٣ - ٣٥)

الاعتراف الثالث

« . . . بمجرد أن عاد إلى كيانى كمواطن حر طليق كان أول عمل قمت به هو تكوين الجمعية السرية . . . فكيف تتحرر الذات بدون أن يتحرر الوطن؟! كان ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ . . . اتصلت بعمر ابن على شقيق زميلى سعود حسين الطيار الذى سبق أن أرسلناه لروميل وضربت طائرته . وعرفنى بشاب اسمه حسين توفيق اتضح أنه كان يمارس قتل الجنود الانجليز فى المعادى قبل ان ينضم إلينا . . . ربما كان هذا العمل مجرد تدريب . ولكن المهم ان نتخلص ممن كانوا يساندون الانجليز فى ذلك الوقت . . . وكان على رأس هؤلاء فى نظرنا مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد الذى سقط فى نظرنا منذ أن فرضه الانجليز بقوة السلاح فى ٤ فبراير ١٩٤٢ . . . فلا شىء يعادل خيبة الأمل التى يصاب بها الشباب فى زعيم كان يوماً مثلهم الأعلى . . . وأصبح فى نظرنا خائناً لمصر ولشعبها يحتم واجبنا الوطنى أن نزيله من طريقنا . . . ولذلك قررنا التخلص منه .

كانت عادة النحاس أن يذهب فى يوم مولد النبى إلى النادى السعدى وهو مقر حزب الوفد ليلقى خطاباً بهذه المناسبة . . . وصادف ذلك يوم ٦ سبتمبر سنة ٤٥ فخرجت أنا وبعض أفراد الجمعية السرية نتظر خروج النحاس من جاردن سيتى إلى شارع القصر العينى حيث يوجد النادى . . . كنت قد دربت أعضاء الجمعية على استعمال القنابل اليدوية . . . وكان الذى سيقوم بالعملية حسين توفيق . . . وفعلاً ألقى القنبلة فى الوقت المناسب

ولكن سائق النحاس فوجيء وهو ينطلق بعربة ترام تصطدم به فأسرع لكى يتحاشاها . . كان فرق السرعة ست ثوان لا أكثر . . ولكنها كانت كافية فعندما انفجرت القنبلة كان النحاس وعربته خارج منطقة الانفجار . . فانسحبنا في هدوء . . حيث توجهنا إلى مقهى استرا ، مكاننا المفضل . . في نفس المقهى قررنا التخلص من أمين عثمان الذى تولى وزارة المالية طوال حكم النحاس بعد أن فرضه الإنجليز في ٤ فبراير . . .

(أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ٧٠ - ٧١)

لقد صدرنا هذا المقال بالاقتراسات السابقة لكى ندلل على أن بعض الزعماء الذين أصبحوا قيادات شعبية ودينية قد فكروا في الاغتيالات السياسية ، ودبروا لها ، وحاولوا تنفيذها .

إن اللجوء إلى العنف لحسم الخلاف السياسى ليس جديداً على الساحة الإسلامية أو العربية أو المصرية . وهو ليس حكراً أو وصمة في جبين شعب دون شعب من شعوب العالم . بل إنه ليس وقفاً على طبقة دون طبقة في أى مجتمع : وأى استعراض للاغتيالات السياسية الكبرى في التاريخ القديم والوسيط والمعاصر تثبت ذلك - ابتداء من اغتيال يوليوس قيصر في روما القديمة ، إلى اغتيال الخلفاء الراشدين في صدر الإسلام ، إلى اغتيال الجنرال كليبر الفرنسى خليفة نابليون في القاهرة ، إلى اغتيال الرئيس الأمريكى ابراهام لنكولن في واشنطن ، والرئيس جون كيندى بعده بحوالى القرن في أحد شوارع مدينة دلاس . هذا عدا محاولات الاغتيال العديدة التى يقصر المقام عن ذكرها .

ويربط الناس عادة ، وخاصة المعاصرين منهم للحدث ، بين فعل الاغتيال وظاهرة «التطرف» . ومن هنا لا يزداد الاهتمام بدراسة «التطرف» دراسة متعمقة إلا في أعقاب حوادث الاغتيال السياسى ، أو العنف ، أو المواجهة المسلحة بين بعض الجماعات من ناحية ، وسلطات الدولة من

ناحية أخرى . فماذا يعنى «التطرف» وما هى أسبابه عموماً ، وما هى أسبابه خصوصاً فى وطننا العربى ؟

فى الملاحظات السابقة تحدثنا عن «التطرف» بصفة عامة - دون أن نخصص بالحديث أى نوع من التطرف .

هناك خطأ شائع بتقسيم التطرف إلى أنواع مضمونية أو شكلية دون وضوح المعيار المنطقى لهذا التقسيم . فأحياناً يصنف التطرف حسب مضمونه كأن يقال «تطرف دينى» أو «تطرف طبقى» أو «تطرف قومى» أو «تطرف سياسى» أو «تطرف عنصرى» . وأحياناً يصنف التطرف حسب الوسيلة أو الشكل التنظيمى أو الأسلوب التكتيكى ، وما إلى ذلك .

ولكن أياً كان مضمون التطرف ، فإنه حينما يتخذ شكلاً سلوكياً جماعياً ينطوى على تحدى السلطة القائمة فإنه يصبح تطرفاً سياسياً . فالتطرف الدينى - بمعنى الخروج عن المعتاد أو المعارف عليه فى العقيدة والشعور والسلوك لدى أغلبية الناس - قد لا يكون تطرفاً سياسياً طالما لم ينطو على تحدى سلطة الدولة ، أو أمن المجتمع . فالتصوف والطرق الصوفية مثلاً ، تعتبر تطرفاً دينياً بالمعنى الحرفى للكلمة لأنها تختلف عما اعتادته أغلبية الناس فى المجتمع الإسلامى من حيث العقائد والعبادات . لكن التصوف ليس تطرفاً سياسياً لأنه لا ينطوى على تحد للسلطة ولأمن المجتمع . . لذلك لا يعتبره معظم الناس تطرفاً .

وطبعاً الذى يقيم الدنيا ولا يقعدها فى السنوات الأخيرة هو ظاهرة «التطرف الدينى السياسى» . . فلو لم يكن العنصر السياسى موجوداً فى مسألة التطرف الدينى لما اهتمت به الدوائر الغربية والمحافل الدولية ، ومراكز البحث العلمى ، وحكام العالم الإسلامى أنفسهم . فبعد ما حدث فى إيران لم تعد هذه الأطراف قادرة على تجاهل الظاهرة . . وبعد ما حدث فى مصر - اغتيال الرئيس السادات - ومن قبلها محاولة الاستيلاء على الحرم

المكى فى نوفمبر ١٩٧٩ تحول الاهتمام إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير .

ماذا يعنى التطرف

التطرف بمعناه البسيط جداً هو الخروج عن الوسط ، أو البعد عن الاعتدال ، أو اتباع طرق فى التفكير والشعور غير معتادة لمعظم الناس فى المجتمع ، والايان العميق بصحة هذه الطرق وصلاحيها والاستعداد للتضحية فى سبيلها .

ومن هنا فإن معنى التطرف هو شىء نسبى تماماً . فالأغلبية أو السلطة الحاكمة ، هى التى تصف غيرها بالتطرف ممن يختلفون معها فى التفكير أو الشعور أو السلوك اختلافاً واضحاً . ويصبح هذا الوصف دمجاً «بالانحراف» والخروج عن المقبول . وبالتالى فلا بد من تقويم «الانحراف» - إما بالاقناع والاعراض أو العقاب . كل هذا من وجهة نظر السلطة .

والملفت لنظر الباحثين فى ظاهرة التطرف ، هو أن المجتمع أو السلطة الحاكمة فيه قد لا تنزعج كثيراً طالما أن التطرف ظاهرة فردية وليست جماعية ، وطالما أنها على مستوى التفكير والشعور وليست على مستوى السلوك . فالتطرف الفردى يمكن عزله بسهولة على أنه حالة هوس أو جنون - ويتراوح العزل هنا بين الاشفاق والتجاهل ، إلى الايداع فى إحدى المصححات العقلية أو إحدى المؤسسات العقابية .

أما الذى يزعج السلطة والمجتمع حقاً فهو أن يتحول «التطرف» من المستوى الفردى المتناثر إلى المستوى الجماعى المنظم ، ومن الشعور أو التفكير فقط إلى مستوى السلوك الظاهر .

حينما يحدث هذا التحول تشعر السلطة (بفرض أن السلطة تمثل المجتمع) بالخطر ، وتبدأ فى المقاومة والهجوم حفاظاً على نفسها وعلى المجتمع الذى تمثله .

ومن ناحية أخرى لا ينبغي أن ننخدع بظواهر الأشياء . فما قد يبدو
تطرفاً دينياً قد يكون في الواقع صيغة أيديولوجية للتعبير عن أوجاع حضارية
وإقتصادية وإجتماعية وسياسية تعاني منها شرائح معينة في المجتمع أكثر من
غيرها . وبالتالي يصبح «التطرف الديني» هو فقط صيغة واحدة من صيغ
بديلة للاستغاثة والتعبئة والتحدى - كما سنرى .

ما الذي يدفع بعض الناس إلى التطرف ؟

طالما كان النظام الاجتماعي السياسي السائد في أي مجتمع قادراً على
مواجهة متطلبات الأغلبية الساحقة لأفراد الشعب ، واشباع احتياجاتهم
الأساسية فلا خطر على هذا النظام من ظاهرة التطرف السياسي الجماعي
المنظم . ولكن حينما يتعثر النظام القائم عن مواجهة المشكلات الداخلية أو
الخارجية وحين يطول أجل هذا التعثر وتتفاقم تلك المشكلات . . . فان
أعداداً متزايدة من أفراد المجتمع تخلص إلى أن هناك عطباً أساسياً إما في
جوهر وفلسفة النظام أو في أدائه ، أو فيهما معاً . ومن هنا يبدو أن البحث
عن بديل يخرجهم ويخلص مجتمعهم من المشكلات المتفاقمة . وكلما اشتدت
حدة المشكلات وتحولت إلى ما يشبه الأزمة أصبح البديل المطلوب مختلفاً
تماماً عن النظام القائم . وكلما زاد اختلاف البديل المطلوب عما هو قائم
وممارس بالفعل ، أصبحنا بصدد ما يسمى «بالتطرف» .

التطرف - إذن - هو مؤشر أو إنعكاس لتعثر النظام السياسي الاجتماعي
في مواجهة الأزمات الداخلية أو الخارجية .

وتقول لنا نظريات علم النفس الاجتماعي أن الفشل يولد الاحباط . وأن
الإحباط يخلق في داخل الأفراد شحنات انفعالية عدوانية . وأن هذه
العدوانية الداخلية قابلة إلى التحول إلى عنف خارجي فردي وجماعي .

طبعاً هناك مسالك وبدائل أخرى للتعامل مع الاحباط . وليس من

الضرورى أن يتحول إلى عدوانية ثم إلى عنف خارجى . من ذلك مثلاً ، احساس من يخبرون الاحباط أن هناك أملاً حقيقياً فى تجاوز الفشل الفردى أو فى إصلاح النظام السياسى الاجتماعى القائم ، الذى يؤثر فى حياتهم بطريق مباشر أو غير مباشر . ولكن مع غياب أو اندثار هذا الأمل فى الإصلاح والخلاص يصبح المناخ مهيناً للتطرف .

إذا كان هذا النموذج التفسيرى للعدوانية والعنف مقبولاً ، فإن السؤال يصبح : ما هى العوامل التى تؤدى إلى الاحساس الجماعى بالفشل ، ثم بالاحباط ، وبالتالى بالعدوانية ، ثم بالتطرف والعنف .

مقولة الفجوة بين الأمل والواقع

من المسلم به أن آمال الأفراد فى أى مجتمع تفوق فى معظم الأحيان ما يمكن انجازه . ولكن طالما ظلت الفجوة بين الأمل والواقع معقولة الحجم وثابتة على حجمها ، فإن الأفراد يقبلونها كاحدى سنن الحياة . ولكن حينما تتسع الفجوة فجأة ، وتستمر فى اتساعها فإن ذلك يولد إحساساً بالفشل والإحباط ، ويؤدى إلى شحنات عدوانية داخلية : وهنا قد يلوم الأفراد إلى أن السبب فى الفشل لا يرجع اليهم وإنما يرجع إلى التركيبة السياسية الاجتماعية الاقتصادية السائدة فى المجتمع من حولهم ، فإن الشحنات العدوانية الداخلية تتحول إلى تهيو واستعداد لاستخدام العنف ضد النظام السياسى الاجتماعى القائم ، وتصبح المسألة هنا مسألة بحث عن تكييف ايدولوجى وتنظيم ووسائل لتغيير هذا النظام .

مقولة العدالة التوزيعية

يقول لنا علماء الاجتماع أن الذى يحدد ما إذا كان الأفراد سيخلصون إلى

لوم ذواتهم أو إلى لوم النظام السياسى الاجتماعى القائم على ما يحدث من فشل وإحباط يتقرر فى ضوء معادلة توزيع الثروة والسلطة فى المجتمع . ويمكن حساب ذلك بمعادلة بسيطة يستخدمها الأفراد بوعى أو بلا وعى وهم يقارنون أنفسهم بالآخرين :

العدالة التوزيعية = حجم استثمارات المادية والمعنوية = نصيبى من الثروة والسلطة

حجم استثمارات الشخص الآخر المادية والمعنوية = نصيبه من الثروة والسلطة

فإذا تساوت إستثماراتى أو مجهوداتى مع مجهودات الآخرين فإننى أتوقع أن يكون عائدى من الثروة والسلطة والتقدير المعنوى متساوياً مع ما يحصل عليه الآخرون . وإذا كانت مجهوداتى ضعف مجهوداتهم فإننى أتوقع أن أحصل على ضعف عائد كل منهم . وإذا كان مجهودى نصف مجهودهم فإننى أتوقع الحصول على نصف عائدهم ، وهكذا . أى اختلال واضح فى تلك القاعدة التوزيعية ينشأ عنه شعور بالظلم . فالقاعدة لا تساوى بين الناس مساواة حسابية مطلقة ، وإنما تساوى بينهم فى الفرص ، وتساوى بينهم مساواة نسبية فى توزيع الثروة والسلطة كل حسب جهوده وكفاءته وإنجازه . الاخلال بالقاعدة يتحول إلى شعور بالظلم . والشعور بالظلم يتحول إلى سخط ، والسخط يهيج الفرد للتمرد والثورة ، ويدفعه إلى «التطرف» واستخدام العنف .

مقولة الحرمان النسبى

يقول لنا علماء النفس والاجتماع أن هناك مبدأ آخر متصلاً بالمقولتين السابقتين ، له تأثيره الكبير فى إحساس الناس بالتبرم وعدم الرضا ، حتى إذا كانت أحوالهم المعيشية فى تحسن . هذا المبدأ هو ما يسمى «بالحرمان

النسبي» فرغم أن شخصاً قد يكون أحسن حالاً مما كان عليه في الماضي ، إلا أنه يرى آخرين تتحسن أحوالهم بدرجة أكبر أو بمعدل أسرع منه . ويصبح الحرمان - طبعاً - أكثر حدة إذا كانت أحواله لا تتحسن بينما تتحسن أحوال الآخرين . ويشتد الحرمان أضعافاً مضاعفة إذا كانت أحواله تتدهور بينما أحوال الآخرين في تحسن مطرد . الحرمان النسبي بدرجاته المختلفة يؤدي إلى الإحساس بالسخط . وذلك بدوره يخلق لديهم تهيؤاً لاستقبال واعتناق الأفكار الناقدة للنظام الاجتماعي السياسي ، والداعية للتمرد عليه ، والثورة ضده ، ويصبح الاستعداد للتطرف واستخدام العنف مسألة واردة تنتظر الظروف الملائم .

حالة مصر والتطرف الديني المعاصر

إن المراقب المتعمق للساحة المصرية يمكنه بلا عناء أن يفسر ظاهرة ما يسمى «بالتطرف الديني» في ضوء المقولات الثلاث السابقة . ولم تشهد مصر منذ الأربعينيات مثلاً شهدت خلال عقد السبعينيات من اتساع لهذه الظاهرة بكل ما تنطوي عليه من عنف جماعي ومواجهات دموية مسلحة واغتيالات ضد أجهزة وشخصيات الدولة المصرية .

وتشير بحوثنا الميدانية حول ظاهرة التطرف والعنف الديني السياسي إلى مجموعة من الشواهد والتسائج التي تؤكد صدق المقولات التي طرحناها سابقاً :

من ذلك مثلاً :

١ - زيادة موجة التدين بين الشباب في السنوات التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧ ، وهي الهزيمة التي كشفت عجز النظام المصري خاصة والأنظمة العربية عامة . وقد تضافرت الهزيمة مع اختناقات اجتماعية واقتصادية حادة في السنوات التالية .

٢ - تحول هذه الموجة الدينية التي كانت هلامية وإنسجامية وغيبية في البداية (أواخر الستينيات) إلى حركة سياسية ثمردية ناقدة خلال السبعينيات . وأخذ هذا التيار الدينى السياسى العام يطرح بدائله الأيديولوجية لمواجهة أزمة المجتمع العربى بالعودة للأصالة الإسلامية وتطبيق الشريعة وإقامة النظام الاجتماعى الإسلامى العادل .

٣ - فى احشاء هذا التيار الاسلامى السياسى العام تكونت العديد من الجماعات المنظمة داخل الجامعات وخارجها . بعضها علنى يدعو إلى فكره سلمياً بالحكمة والموعظة الحسنة . وبعضها سرى يعمل تحت الأرض ويعد «لهم» ما استطاعوا من «قوة ومن رباط الخيل» ، وذلك توطئة لحرب ضروس على مجتمع «الشرك والجاهلية والفساد» .

٤ - حاول نظام الرئيس الراحل أنور السادات أن يستغل ذلك التيار الدينى ، ليضرب به القوى السياسية المناهضة له فى أوائل السبعينيات ، وخاصة من الناصريين والاشتراكيين والماركسيين . ونجح تكتيكياً ومرحلياً فيما أراد - أو هكذا بدا الأمر .

٥ - ولكن بعد خفوت تلك القوى المناهضة لحكم وفلسفة السادات ، بدأت الجماعات الدينية نفسها فى إظهار تبرمها بالحكم وبسياساته الأربع الرئيسية منذ منتصف السبعينيات ، وهى سياسات : الانفتاح ، والديموقراطية ، والتحالف مع الغرب ، والتصالح مع إسرائيل .

٦ - بدأت بعض هذه الجماعات الدينية المؤسسة تترجم تبرمها وسخطها إلى مواجهات مسلحة لإسقاط النظام أو لإضعافه . وكان أول هذه التحديات المسلحة بواسطة منظمة التحرير الإسلامى بقيادة الدكتور صالح سرية ، والتي أصبحت تعرف فى وسائل الإعلام باسم جماعة الفنية العسكرية ، وذلك فى شهر ابريل ١٩٧٤ . ثم تلتها جماعات أخرى تحت أسماء مختلفة وذات قيادات وأساليب متباينة . وسمعنا عن تنظيمات

مثل «حزب الله» بقيادة وكيل النيابة يحيى هاشم ، و«جماعة المسلمين» بقيادة طه السماوى ، وجماعة «المنعزلة شعورياً» بقيادة عبد المنعم الصبروتى و«التكفير والهجرة» بقيادة المهندس شكرى مصطفى . وسمعنا عن «جند الرحمن» و«الجهاد» . . . وغيرها .

٧- كانت كل مواجهة دموية مع السلطة المصرية أشد من سابقتها . ففى حادث الفينة العسكرية كان عدد المتهمين ٩١ شخصاً (١٩٧٤) ، وفى حادث اختطاف ومقتل الدكتور حسين الذهبى كان عدد المتهمين ٢٥٨ شخصاً ، وفى أحداث سبتمبر - أكتوبر ١٩٨١ وصل عدد المقبوض عليهم حوالى ١٦٠٠ شخص (٩٠٠ قبل اغتيال الرئيس السادات ، و٧٠٠ بعد الاغتيال) .

٨- لم تجد محاولات الدولة المصرية فى محاصرة ظاهرة التطرف الدينى . فرغم كثافة الهجومات الإعلامى ، والملاحقة ، والمحاكمات والإعدامات وعقوبات السجن ، ظل الأتباع يهرعون وينضمون إلى هذه الجماعات - كما تشهد بذلك الأعداد التى شاركت بطريق مباشر أو غير مباشر فى المواجهات العنيفة مع السلطة المصرية . ويرجع ذلك إلى استمرار أزمات النظام الداخلية والخارجية ، وإلى الحصاد الهزيل الذى جلبته سياسات النظام الأربع .

من هم المتطرفون الدينيون فى مصر ؟

الذين انضموا إلى جماعات العنف الدينى السياسى فى مصر تغلب عليهم قسما ت سوسىولوجية مشتركة أهمها :

١- أنهم من الفئات الشابة فى العمر ، وخاصة من هم فى العشرينيات والثلاثينيات من أعمارهم وهى فئات تتمتع بقدر عال من الطاقة والحياة والقلق والمثالية .

٢- إنهم من طلاب وخريجي الجامعات ، ومن أكثر العناصر تفوقاً وإنجازاً-
بدليل أن نسبة عالية منهم تدرس في أو تخرجت في كليات الطب
والهندسة والصيدلة والفنية العسكرية ، وهذه كلها تشترط تحصيلاً
دراسياً عالياً في المرحلة الثانوية للالتحاق بها كما أن برامجها والدراسة فيها
تتطلب درجات عالية من الذكاء والمثابرة والانضباط .

٣- إنهم ينحدرون من شرائح الطبقة الوسطى وخاصة الطبقة المتوسطة
الدنيا ، أى طبقة صغار الملاك في الريف والحضر وصغار التجار
والموظفين الحكوميين .

٤- إن غالبيتهم ولدت وقضت المرحلة الأولى من عمرها في الريف أو في
المدن الصغيرة ولكنها حين التحقت بصفوف الجماعات الدينية
كانت قد وفدت للمدن الكبرى - مثل القاهرة والاسكندرية وأسيوط
والمنصورة - للدراسة أو للعمل . وفي هذه المدن الكبرى شهدت هذه
العناصر الشابة متناقضات المجتمع المصرى وقتذاك بهولها وبشاعتها .
وأحست في خضم المدينة الكبيرة بالدونية والضياع والاستغراب .
وأصبح الإسلام بالنسبة لها ملجأ وملاذاً وسبيلاً للخلاص من الضياع
والحرمان والهوان بالنسبة لها كأفراد وبالنسبة لوطنها كمجتمع وأمة .

المفارقة الكبرى

هذه الملامح والخصائص تشير إلى أن ما نسميهم «بالمطرفين» قد أتوا من
صلب المجتمع المصرى ، ومن أهم شريحة في الطبقات الوسطى . وهذه
الشريحة كانت وستظل أهم مصدر للحياة السياسية والاجتماعية في مصر .
إنها الشريحة التى أفرزت معظم زعماء مصر الوطنيين خلال القرن الأخير ،
من أحمد عرابى والشيخ محمد عبده ومصطفى كامل ، وسعد زغلول
ومصطفى النحاس ، وجمال عبد الناصر .

وخلاصة القول هي أن «متطرفي» اليوم في مصر لم يهبطوا علينا من المريخ، أو يقدوا إلينا من مجتمع آخر، ولم يأتوا حتى من «أطراف» المجتمع المصري- ولكن من قلبه وصلبه.

والمتطرفون في مصر اليوم شأنهم شأن المتطرفين المصريين السابقين ابتداء من أحمد عرابي، ومروراً بالمتطرفين الثلاثة الذين سجلنا اعترافاتهم في صدر هذا المقال (الشيخ محمد عبده، وجمال عبد الناصر، وأنور السادات).

بل إن المفارقة التاريخية الساخرة هي أننا لو غصنا في الظروف والملابسات والاشخاص التي أحاطت باغتيال السياسي المصري أمين عثمان باشا، واغتيال الرئيس المصري أنور السادات لوجدنا أوجه شبه عديدة بين شخصين من الذين اشتركوا في كلا الاغتيالين. كلاهما ضابط مصري شاب، من الطبقة الوسطى الصغيرة، يملأه السخط والغضب على ما يفعله القادة السياسيون في بلاده، ويطحنه الغلاء والحاجة والحرمان النسبي، ويشعر في قرارة نفسه أن هناك ظلماً فادحاً يقع بالوطن وبه شخصياً، ويؤمن أن أحد سبل الخلاص هو التخلص من القيادة السياسية. فإذا لم يمكن إزاحتها من مقعد السلطة بالوسائل الديموقراطية السلمية التي بدت لكليهما مسدودة أو زائفة، فلا بأس من التخلص من هذه القيادة بالاغتيال. الضابط المصري الشاب الأول الذي اشترك في اغتيال أمين باشا عثمان كان اسمه أنور السادات، والضابط المصري الشاب الثاني الذي اشترك في اغتيال الرئيس أنور السادات كان اسمه خالد الاسلامبولي.

الخلاصة

التطرف الديني السياسي هو إستجابة طبيعية حادة لوجود أزمة اجتماعية حضارية حادة في العالم العربي الاسلامي. لقد تعثر كثير من الأنظمة الحاكمة بمنطقتنا في المواجهة الخلاقة للتحديات الخارجية وعلى رأسها

اسرائيل ، والهيمنة الغربية ، وتكريس الاستقلال الوطنى ، وتأكيد هوية حضارية أصيلة . وتعثرت هذه الأنظمة فى التعامل الخلاق مع القضية الاجتماعية السياسية الداخلية ، وفشلت بدرجات مختلفة فى تلبية المطالب الرئيسية لقطاعات المجتمع المختلفة - وفى مقدمتها الحاجات الأساسية للطبقات الدنيا ، والمشاركة العادلة فى الثورة والسلطة للطبقات الوسطى .

التعثر الخارجى والفشل الداخلى تآزرا وتفاعلا معاً منذ نهاية الستينيات ليخلقا المناخ الخصب لنمو الحركات المتطرفة فى عالمنا العربى الإسلامى ، واختلطت فى هذا المناخ القائم هموم الفرد مع هموم المجتمع ، وتداخلت مشكلات الذات مع مشكلات الوطن ، وأصبح البحث عن طريق للخلاص النفسى والشخصى هو فى الوقت ذاته بحثاً عن طريق للخلاص الاجتماعى والقومى .

وكان شباب الطبقة الوسطى هم أكثر قطاعات المجتمع التى تقاطعت عندها : الأزمة الخارجية مع الأزمة الداخلية للمجتمع العربى الإسلامى ، وهموم الأفراد مع هموم الأوطان . لذلك كانوا أكثر الفئات إحساساً «بالألم» . وبفضل ما يتمتعون به من طاقة وطموح ومثالية وقلق ، كانوا أكثر الفئات تهيؤاً لتحويل الآلام إلى حركة سياسية احتجاجية ساخطة لتحدى النظام الاجتماعى السياسى بأعنف الوسائل بصرف النظر عن عقلانياتها .

الفصل الثاني

بين عبد الناصر والسادات

- * هل تصح المقارنة بين عبد الناصر والسادات**
- * الفلسفة العامة لعبد الناصر والسادات**
- * المسألة الاجتماعية بين عبد الناصر والسادات**
- * التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات**
- * عروبة عبد الناصر وعروبة السادات**

هل تصح المقارنة بين عبد الناصر والسادات (*) ؟

جمال عبد الناصر وأنور السادات هما نتاج جيل واحد ، من نفس الأرض المصرية ، ومن نفس الطبقة الاجتماعية ، ومن نفس الخلفية التعليمية والمهنية .

كلاهما اشترك في تنظيم الضباط الأحرار . كلاهما كان ساخطاً على النظام الملكي ، بكل ما كان يمثل ذلك النظام اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً . كلاهما كان يائساً من إصلاح ذلك النظام بعد أن بلغ العفن بالنظام مبلغاً كبيراً . كلاهما - مع ذلك - كان مملوءاً بالأمل في انقاذ مصر ، ورفع شأنها . وكانت تلك معادلة ثورة يوليو : السخط واليأس والأمل .

جمال عبد الناصر فجر تلك المعادلة ، بعناصرها الثلاثة . وكانت الثورة ، التي قادها في عقديها الأول والثاني . أنور السادات وجه مسيرتها في العقد الثالث . وقد تسلم حسنى مبارك دفتها في بداية العقد الرابع .

هذا المقال ليس عن العقد الرابع وليس عن حسنى مبارك . ولكنه عن جمال عبد الناصر وأنور السادات .

هل تصح المقارنة بين عبد الناصر والسادات ؟

المقارنة بين زعيمين ، مثل عبد الناصر والسادات ، شأنها شأن أى مقارنة أخرى : فهي يمكن أن تكون مقارنة موضوعية عادلة ، وهي يمكن

(*) الجمهورية ٧/١٠/١٩٨٢

أن تتحول إلى مفاضلات وهمية ، أو انكى من ذلك يمكن أن تتحول إلى مهاترات جارحة .

وبما أننا في هذه الأيام نحتفل بذكرى رحيل الزعيمين ، فلا بأس من الاجتهاد الهادف نحو مقارنة موضوعية عادلة .

لقد حذر الرئيس حسنى مبارك من المقارنات المغرضة بين الزعيمين . وما كان حسنى مبارك ليطلق هذا التحذير لولا أنه شعر وسمع وقرأ مثل هذه المقارنات المغرضة .

وما دام الكثيرون في داخل مصر وخارجها يقارنون بين حقبتى عبد الناصر والسادات ، سواء أردنا أو لم نرد ، فلنجعل هذه المقارنة موضوعية بقدر الامكان ، ولنبتعد عن المهاترات الجارحة ، وليكن هدفنا هو استخلاص الدروس من ماضى الحقتين لكى نتسلح بها في حاضرننا ومستقبلنا .

ما نريد أن نقوله هو أن المقارنة جائزة ، وانها تحدث في أذهان الناس ، وتجرى على السنة معظمهم وتجدر طريقها بشكل سافر أو مستتر إلى أقلام الكتاب . وليس يضير ذكرى عبد الناصر أو ذكرى السادات أن يتناول الناس حقبتى حكمهما بالنقد والتقييم .

لقد حكم عبد الناصر مصر لمدة ثمانية عشر عاماً ، وحكمها السادات لمدة أحد عشر عاماً . وفي أثناء ولاية كل منهما تبلورت مفاهيم وتكرست سياسات وممارسات ، صبغت حقبة حكمهما لمصر ، واثرت في المنطقة كلها .

ولأن البشر يتأثرون سلبياً أو ايجاباً بمفاهيم الحاكم وسياساته وممارساته ، فمن الطبيعى أن تستقطب آراؤهم ومشاعرهم مع أو ضد هذا الحاكم . ومن يتجاهل هذه المقولة البسيطة فهو يتجاهل قوانين السياسة والاجتماع .

والذين استفادوا من مفاهيم وسياسات وممارسات الحقبة الناصرية لا

يرون إلا إنجازاتها ، ويتغنون بأمجادها ، ويترحمون على أيامها . فالحقبة الناصرية بالنسبة لهم هي معارك التحرير المجيدة : التخلص من النظام الملكي الفاسد ، وإجلاء الإنجليز ، ومقاومة الأحلاف الأجنبية ، ومعاداة الامبريالية والصهيونية ، وانشاء حركة عدم الإنحياز ، وتأميم قناة السويس ، وقيادة الحركة القومية العربية .

والحقبة الناصرية في نظرهم لا تعنى إلا معارك بناء مجتمع الكفاية والعدل : بناء السد العالي والقطاع العام ، والتصنيع ، والقضاء على الاقطاع ، والاصلاح الزراعى ، وإعادة توزيع الثروة والسلطة لصالح الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين والطبقات الوسطى .

الذين استفادوا من مفاهيم وسياسات وممارسات الحقبة الساداتية لا يرون أيضا إلا إنجازاتها ويحاولون الدفاع عن دعائمها ورموزها . فالحقبة الساداتية بالنسبة لهم هي نصر أكتوبر العظيم ، وسيادة القانون ، والتحول إلى الديمقراطية التعددية ، ونهاية الحراسات والاعتقالات ، والانفتاح على العالم ، واقتلاع النفوذ السوفيتى ، ومبادرة السلام مع إسرائيل والتصالح معها

والحقبة الساداتية ، لمن استفادوا منها وما يزالون يحملون أعلامها ، هي الحقبة التى أنهت نظام «الحاكم الواحد ، والحزب الواحد ، والكاتب الواحد»

حرب الخنادق فى السياسة المصرية

هذا الجزء من السجال بين أنصار الحقتين يتركز حول إنجازات كل من الزعيمين . ورغم ما فيه من بعض المبالغة من أنصار هذه الحقبة أو تلك إلا أنه فى حد ذاته لا ضرر منه . ولكن ليت الأمر توقف عند هذا الحد .

فالشائع أكثر من ذلك هو أن أنصار كل حقبة ليسوا على استعداد لأن

يتذكروا أخطاء الحقبة التي يحملون أعلامها . هناك غياب يكاد يكون كاملاً لأي مراجعة موضوعية نقدية جادة من أصحاب كل حقبة . وفي المقابل هناك استعداد وحشى لنهش الحقبة التي لم يستفيدوا منها ، أو أضرروا من سياساتها ، أو قاسوا من ممارساتها ، هذا الاستعداد الوحشى للنهش والافتراء حول العلاقة بين أنصار الحقتين إلى حرب خنادق سياسية واعلامية .

فالحقبة الناصرية ، في نظر معظم من استفادوا أو شاركوا في الحكم أثناء ولاية الرئيس السادات ، لا تعنى إلا الحراسات والاعتقالات ، ومراكز القوى ، والتغلغل السوفيتى ، والهزيمة ، والانغلاق ، والخراب الاقتصادى . ولا يبدو لهذه الحقبة في نظرهم أى إنجازات .

وفي المقابل ، لا يرى من استفادوا من الحقبة الناصرية في حكم الرئيس السادات الا عصر الانحطاط والفساد والنهب ، والتفريط في السيادة الوطنية ، والتبعية للغرب ، والتخلي عن دور مصر القيادى في الوطن العربى ، وإهمال مصالح الطبقات الكادحة ، وتخریب الاقتصاد ، وترويج النهم الاستهلاكى والأنشطة الطفيلية ، والاستدانة من الخارج ، والمسح الحضارى . ولا يبدو للحقبة الساداتية في نظرهم أى إنجازات تستحق الذكر أو التنويه .

من حرب الخنادق إلى حرب الإبادة الفكرية

إن معظم من يقودون حرب الخنادق على الساحة الوطنية تحت أعلام ناصرية أو ساداتية هم ممن في خمسينيات العمر أو يزيد . وقد اشتد التراشق بينهم في الشهور الأخيرة بشكل متصاعد ، ويوشك أن يحول حرب الخنادق إلى حرب «إبادة فكرية» .

وهم في هذه الحرب ينسون أن أكثر من نصف سكان مصر قد ولدوا بعد

ثورة ١٩٥٢ . وأن معظم هؤلاء لم يعيشوا الحقبة الناصرية ، أو شهدوها فقط كأطفال . وهم ينسون أن شباب مصر في حاجة إلى معارك الحوار وليس إلى حروب الإبادة الفكرية .

في معارك الحوار ، قد يبدأ كل طرف من نقطة مختلفة ، ولكنه على استعداد لرؤية وجهة نظر الآخر ، وكل طرف مهياً لامكانية الاقتناع والاقتناع ، في سعى مخلص لتوسيع رقعة «الحقيقة» .

أما في معارك الإبادة الفكرية ، فلا مكان لوجهة نظر أخرى ، ولا فرصة لتفسير بديل للاحداث الماضي والحاضر .

في معارك الإبادة الفكرية هناك فقط وجهة نظر واحدة ، وتفسير واحد ، وكل من يدعى غير ذلك فهو كاذب ، أو موتور ، أو مأجور .

معارك الإبادة الفكرية هي ثنائيات استقطابية : أبيض وأسود ، «انفتاح» أو «انغلاق» ، قطاع عام أو قطاع خاص ، «اشتراكية خراب» أو «رأسمالية فساد» وقس على ذلك ثنائيات أخرى كثيرة .

معارك الإبادة الفكرية هي معارك «صفريّة» ، يعتقد المتعاركون فيها أن الترحيح عن أى موقع أو موقف معناه الهزيمة الفانية . ولكن «الحق» هو الضحية الكبرى في معارك الإبادة الفكرية ، وشباب هذا الوطن هو الخاسر الأكبر من جراء هذه المعارك .

شباب مصر هم نصف المجتمع ونصف الحاضر ، وهم كل المجتمع وكل المستقبل في غضون سنوات قليلة قادمة ، ومعارك «الإبادة الفكرية» بين «الكبار» تبلبل «الشباب» ، وتحطم القيم ، وتفقد هم الثقة في مجتمعهم وفي قياداتهم .

● الخيارات والمناهج

الشباب في حاجة إلى معارك الحوار الهادف الذى ينير أمامه طريق

المستقبل . وإذا كان لنا أن نقارن بين عبد الناصر والسادات فلتكن المقارنة
محكومة بتوضيح فلسفة كل منهما ، والظروف الموضوعية التي أملت هذه
الفلسفة وما ترتب عليها من سياسات ، وما حققته من إنجازات ، وما
شابهها في التطبيق من أخطاء .

لتكن المقارنة محكومة بتوضيح معدلات الأداء لكل حقبة ، والشرائح
الاجتماعية التي أفادت واستفادت من هذا الأداء . وليكن معلوماً ومقبولاً
أن كل فلسفة ، يترتب عليها خيارات سياسية واجتماعية تفيد البعض ولا
تفيد البعض الآخر . وقد لا يتساوى البعض والبعض الآخر في العدد أو
القوة . المهم أن يكون للبعض والبعض الآخر فرصة التعبير والتنظيم
والحوار والتنافس في إطار من الديمقراطية وسيادة القانون .

لقد كان عبد الناصر يمثل فلسفة وخياراً ومنهجاً . وكان السادات يمثل
فلسفة أخرى ، وخياراً آخر ، ومنهجاً آخر . وكان لكل منهما إنجازاته
وأخطاؤه . ومن حق الأجيال الجديدة أن تقارن بينهما موضوعياً ومن حقها
أن تختار فلسفة هذا أو ذاك ، أو ترفضها ، أو توفق بينهما في مشروع قومي
حضاري جديد .

الفلسفة العامة لعبد الناصر والسادات (*)

طرحنا في مقال سابق مقولتين الأولى هي امكانية المقارنة بين عبد الناصر والسادات ، حيث إن كلا منهما حكم مصر لسنوات طويلة ، وترك بصماته على خريطة المجتمع والمنطقة وعلى علاقات مصر الخارجية ..

والمقولة الثانية هي ضرورة أن تكون مثل هذه المقارنة موضوعية وعادلة وبعيدة عن المهاترات وعن ألوان التجريح الشخصي لكلا الرئيسين الراحلين ..

وقد أكدنا أن المقارنة بين حقبة عبد الناصر والسادات ، تدور في عقول الناس وعلى ألسنتهم ومن خلال أقلام بعضهم ، في كل الأحوال سواء أردنا أم لم نرد وقلنا أنه ما دامت هذه المقارنة تحدث ، فينبغي ترشيدها من ناحية ، وينبغي توظيفها لخدمة الحاضر ولبناء المستقبل من ناحية أخرى .. وقد أدركت منذ البداية أن محاولة المقارنة الموضوعية الهادفة ستغضب الكثيرين من أنصار هذه التجربة أو تلك ، ومع ذلك فإن إحدى الوظائف الاجتماعية للمثقف في وطنه هي أن لا يتردد عن الاجتهاد في أي مجال يشعر فيه أن لديه ما يقدمه خدمة للصالح العام ..

(*) الجمهورية ، ١٤ / ١٠ / ١٩٨٢

إن من يطالع الصحافة المصرية (الحزبية وغير الحزبية) في الشهور الأخيرة لا يملك إلا أن يخرج بنتيجة مفرزة ، أشرنا إليها في الأسبوع الماضي . . . وهى أن النقاش حول عبد الناصر والسادات ، قد تحول من الحوار الهادف ، إلى ما يشبه (حرب الخنادق) ثم تحول - أو كاد أن يتحول إلى حرب (إبادة فكرية) إن ما أحاوله في هذه المقالات هو العودة إلى الحوار المستنير . . .

التجربة الشخصية

لقد أوضحنا أن أنصار كل حقبة والمدافعين عنها ، والذين يرفعون أعلامها ، هم ممن شاركوا أو استفادوا من هذه الحقبة أو تلك وهذا شيء طبعى . والاستفادة هنا لا تعنى فقط الاستفادة المادية وإنما أيضاً تشمل الاستفادة المعنوية والأدبية ، وتشمل الأشباع الوطنى والقومى .

وقد ورد لى رسالة من قارى يقول فيها (إنك كأى مصرى لا بد أن تكون قد استفدت أو اضرت من حقبة عبد الناصر أو من حقبة السادات . . . فلماذا تعتقد أنك ستكون أكثر موضوعية ونزاهة فى المقارنة بينهما) ؟

وبدون تبديد لوقت القارى فى أمور شخصية فأنتى اقرر أنتى كغبرى من الآلاف من أبناء الفلاحين قد استفدت من الحقبة الناصرية التى فتحت لى مجالات التعليم على مصراعيها فى الخمسينيات والستينيات وربما لم تكن مثل هذه الفرصة تتاح لى لولا قيام الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ . .

لكن هذا التعليم نفسه ، وخاصة فى ميدان العلوم الاجتماعية ، هو الذى يدفعنى إلى التدقيق والتحليل والتقييم لكل ما يحدث على الساحة الوطنية المصرية ، وعلى الساحة القومية العربية . . وليس لدى إدعاء بالموضوعية الكاملة . ولكن لدى إدعاء بأننى أجتهد لكى أكون موضوعياً ، وللمجتهد

أجران إن أصاب ، وأجر واحد إن لم يصب . . . ويكفى هذا القدر من الحديث عن الذات . . .

الفلسفة العامة لعبد الناصر

عبد الناصر والسادات هما من أبناء جيل واحد ، وينحدران من نفس الطبقة الاجتماعية ، وكانا رفيقاً نضالاً ضد العهد الملكي البائد ، وكانا عضوين في مجلس قيادة الثورة وظلاً يعملان معاً طوال ثمانية عشر عاماً (١٩٥٢ - ١٩٧٠) فكيف توجد كل هذه الخلفية المشتركة ، وكل هذا التوازي والتقاطع في سيرتهما الشخصية ثم يتبع كل منهما فلسفة عامة مختلفة عن الآخر؟!

والإجابة على السؤال تبدأ من أن الفترتين الزمنيتين مختلفتان ، وهيكلي المجتمع المصري في كل فترة يختلف عن الفترة السابقة ، وكذا التحديات المطروحة في كل فترة داخلياً وخارجياً وكل هذا يدخل فيما يمكن تسميته بالظروف الموضوعية التي تخرج عن إرادة الحاكم أي حاكم .

لكن الإجابة لا تكتمل إذا ما توقفنا فقط عند حدود تلك العوامل الموضوعية . هناك بالإضافة إليها العوامل الذاتية والشخصية ، فهذه الأخيرة تكون إدراكات الحاكم وتحدد تفضيلاته من بين ما توفره الظروف الموضوعية من خيارات عديدة .

بل إن الحاكم قد لا يرى أحياناً كل الخيارات المتاحة أمامه ، بتأثير من يحيطون به من معاونين ومرؤوسين . فهؤلاء هم بمثابة الحراس أو البوابين ، الذين يتحكمون في تدفق المعلومات ، أو في تشويهاها ، أو في «تزويقها» . وقد يكون إستعداد الحاكم نفسه محدوداً للقراءة والاطلاع أو للاستماع إلى وجهات النظر المتباينة وقد يبالغ من يحيطون بالحاكم في تهويل المخاطر أو في الاستخفاف بها .

ما نريد أن نخلص إليه هو أن الحاكم في النهاية إنسان مثل باقى البشر . .
فله تاريخه الشخصى وله خلفيته الطبقية التى قد يظل أسيراً وخادماً لها ، أو
قد يدير لها ظهره مفضلاً أن يتجاوزها لخدمة طبقات أدنى ، أو لخدمة طبقات
أعلى ، والحاكم كأى إنسان يتأثر بكمية ما يتساقط عليه يوميا من معلومات
سواء من أفراد أسرته ومن أصدقائه أو من معاونيه أو ممن يختار التحالف معهم
إقليمياً وعالمياً . . .

وقد اضطلع عبد الناصر بمهام الحكم وهو فى مقتبل الثلاثينيات ، أى أنه
كان فى ذروة شبابه . . والشباب فى حد ذاته يعنى المثالية اللهفة والطموح
والتحدى . .

كان عبد الناصر من الجيل الغاضب الذى تبلور وعيه السياسى من خلال
التيارات الفكرية للأحزاب والتنظيمات السياسية الغاضبة ، والتى لم تكن
جزءاً من السلطة فى العهد الملكى . وكان عقد الأربعينيات بالذات يمثل قمة
هذا الغضب وكانت الروافد الفكرية التى تساقطت على عقل عبد الناصر فى
تلك السنوات هى :

• مصر الفتاة (حزب مصر الاشتراكى فيما بعد) .

• الإخوان المسلمون

• الحزب الوطنى القديم

• الطليعة الوفدية

• الفكر الماركسى

وقد كانت مجموعة الضباط الأحرار هى خليط من القارئيين أو من
المؤمنين بهذه الأدبيات . . ورغم ما قد يبدو بين هذه الروافد الفكرية من
تناقض مثل فكر الإخوان المسلمين والفكر الماركسى إلا أنه كان يجمع بينهما
جميعاً نقدهما الاجتماعى اللاذع للنظام الملكى القائم . . وكان يجمع بين من

يروجون لهذه الأفكار صفات الجدية ، والاستعداد للتضحية والنزاهة ، وعدم التورط أو التلوث في لعبة السباق على كراسى الحكم . .

والتأمل لكل التوجهات الرئيسية للحقبة الناصرية يمكنه أن يجد البذور الجينية لكل توجه في واحد أو أكثر من هذه الروافد الفكرية التي ازدهرت في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات . . ففكرة الاصلاح الزراعى ، مثلاً ، نبتت وترعرعت في أدبيات مصر الفتاة والطليلة الوفدية . .

كذلك كانت أفكار التأميم والعدالة الاجتماعية من أركان الفكر السياسى لكل من مصر الفتاة والاخوان المسلمين ، على التوالى . . وكان التأكيد على الاستقلال الوطنى ومعاداة الاستعمار هو القضية الرئيسية ، وربما الوحيدة التى انشغل بها الحزب الوطنى (القديم) وكان التأكيد على دور مصر العربى وعلى مبدأ الحياد بين الكتل العالمية المتصارعة ، ونبذ الاحلاف من الأفكار التى روجت لها كل من الطليعة الوفدية والاخوان المسلمين ومصر الفتاة .

كانت عبقرية عبد الناصر انه فى خلال السنوات القليلة التى أعقبت الثورة نجح فى أن ينسج من هذه الروافد العديدة فلسفة عامة لاقت قبولاً جماهيرياً واسعاً داخل مصر وفى الوطن العربى ، وفى العالم الثالث . .

وكانت الخطوط العريضة لهذا النسيج المتكامل هى : الاشتراكية كنظام اجتماعى اقتصادى فى الداخل ، والقومية العربية والوحدة كمحور لنشاط مصر وسياساتها الاقليمية ، والحياد الإيجابى ومعاداة الاستعمار والصهيونية كركيزة لنشاط مصر وسياساتها الدولية . .

وقد وجدت هذه الفلسفة أشمل وأوضح تعبير عنها فى صفحات الميثاق (١٩٦١) . وكانت آليات تطبيق هذه الفلسفة هى جهاز الدولة والتخطيط الشامل والقطاع العام وشخصية عبد الناصر نفسه بها لها من صفات قيادية ،

وبكل قدراتها على مخاطبة الجماهير والهاب حماسها وسرعة تعبثها في داخل مصر وعلى مستوى الوطن العربي . .

الفلسفة العامة للسادات

ماذا عن الحقبة الساداتية ، وفلسفتها العامة ، واختياراتها الاجتماعية والقومية والعالمية ؟!

بادئ ذي بدء كان أنور السادات بدوره وفي شبابه نتاجاً أميناً لعقد الأربعينيات ، ومتأثراً بنفس الروافد الفكرية التي تساقطت على عبدالناصر . . ولكنه عندما اعتلى سدة الحكم ، كان في الخمسينيات من عمره ، وكانت تلك الروافد الفكرية قد تقادمت ، وبهت لونها ، وفقدت الكثير من حرارتها .

وأهم من ذلك جاء أنور السادات إلى الرئاسة لا كثنائر غاضب ، ولكن كجزء من نخبة كان قد مر عليها في السلطة أكثر من ثمانية عشر عاماً وكان قد رأى وخبر ما يحدث أحياناً للمبادئ والأفكار الثورية من تشوه أو ما يصادفها من تعثر ، أثناء التطبيق والممارسة .

وجاء أنور السادات إلى الرئاسة ومصر جريحة مهزومة ، يجثم على صدرها وعلى أرضها كابوس احتلال اسرائيلي بغیض ، استنزف قدراً كبيراً من مواردها في المجهود الحربي ، وتوقفت خطط التنمية الطموحة . لكنه في السنوات الثلاثة الأولى ظل يستمد شرعيته أساساً من خلافته لعبد الناصر ، وظل مبقياً على التوجهات الرئيسية للناصرية ، مع تعديلات جزئية محدودة استلزمتهما الضرورة الموضوعية القصوى . . إلى أن اتخذ قرار الحرب في أكتوبر ١٩٧٣ وكان الأداء فيها رائعاً . . وأحس الرجل - ومعه كل الحق - أن ذلك الإنجاز الهائل في أكتوبر يبرر شرعية مستقلة ، تعطيه حرية الحركة النفسية والسياسية . .

لذلك شهدت السنوات الأربعة التالية (١٩٧٤ - ١٩٧٧) توجهات جديدة، تحمل بصمات السادات ورؤيته داخلياً ، وإقليمياً ، وعالمياً .
هذه التوجهات تبلورت في أربع سياسات مترابطة متكاملة ، هي :
الانفتاح الاقتصادي ، والديموقراطية التعددية داخلياً ، والتصالح مع إسرائيل إقليمياً ، والوفاق مع الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة عالمياً . .
وكما حققت سياسات عبد الناصر من نجاح وكما أصابها من تعثر ، فإن سياسات السادات الأربعة كانت ذات سجل مختلط من التوفيق والفشل . .
إن الاختلاف الكيفي بين توجهات الحقتين لا يمكن ان تخطئه عين المراقب المحايد ، ولا يمكن أن ينكره من استفادوا أو اضرىوا ويحتاج تفصيل هذه الفروق إلى مقالات أخرى . .

المسألة الاجتماعية بين عبد الناصر والسادات (*)

بقدر أوجه الشبه العديدة بين عبد الناصر والسادات في أسلوب الحكم ، بقدر ما كان بينهما من خلاف واختلاف في النظرة والممارسة حيال «المسألة الاجتماعية» والذي نقصده «بالمسألة الاجتماعية» هنا هو طبيعة العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم ، وهو ليس عقداً قانونياً مكتوباً ، ولكنه تفاهم ضمني ، نستدل عليه من لغة الخطاب الاجتماعي ، ومن أسلوب حياة الحاكم ، ومن التشريعات والممارسات التي تؤثر في توزيع الثروات والأرزاق بين فئات المجتمع ، ومن القيم والمعايير التي يدعو إليها الحاكم ، وتروج لها وسائل الاعلام .

هذا العقد الاجتماعي الضمني بين النظام الحاكم وبين المجتمع ، قد يصطفي قصداً فئات معينة على فئات أخرى وقد تؤدي ممارساته الفعلية من حيث يقصد أو لا يقصد - إلى تغليب أو تكريس مصالح شريحة اجتماعية على حساب مصالح الشرائح الأخرى . لذلك ما هي إلا سنوات قليلة حتى يتبلور «تحالف اجتماعي» أو «ائتلاف اجتماعي» معين حول الحاكم ونظام حكمه . ويصبح هذا «التحالف» هو القاعدة الاجتماعية السياسية التي يستند إليها النظام . وفي مقابل هذا «التحالف الاجتماعي» ينشأ عادة وبشكل تلقائي وتدرجي «تحالف اجتماعي مضاد» من القوى والفئات

(*) الاهرام الاقتصادي ، ٢٢ / ١١ / ١٩٨٢

التي اضيرت من توجهات النظام المبدئية أو ممارساته الفعلية . والأطراف التي يتكون منها «التحالف الاجتماعي» للحاكم أو «التحالف الاجتماعي المضاد» ليست ثابتة أو جامدة ، وإنما يطرأ عليها التغير والتبدل طبقاً لعملية التقييم الدائم التي تقوم بها هذه الأطراف . فمنها من يبدأ بالانضمام إلى التحالف الاجتماعي للنظام ، ثم تتغير مصالحه ، فيهجر هذا التحالف لينضم إلى التحالف المضاد ، وقد يحدث العكس .

● التحالف الاجتماعي في نظام عبد الناصر

التوجهات الاجتماعية لعبد الناصر في أوائل الخمسينيات كانت توجهات اصلاحية للنظم الذي ورثها عن العهد الملكي . وقد يندهش الكثيرون من الأجيال الشابة أن يعلموا أن القوانين والاجراءات التي صدرت في السنوات الأولى للثورة كان هدفها الأساسي هو زيادة فعالية النظام الرأسمالي الموروث عن العهد الملكي . حتى قانون الاصلاح الزراعي الذي صدر في الأسابيع الأولى للثورة كانت أحد أهدافه هو تحويل كبار ملاك الأرض الزراعية إلى «رأسمالين صناعيين» . فالاستيلاء على جزء من أملاكهم وتوزيعها على المعدمين من الفلاحين كان مقابل تعويض مالي معقول ، على أمل أن يستخدمه كبار الملاك في استثماره في الصناعة . كذلك سنت الثورة في سنواتها الأولى عدة قوانين لتشجيع رأس المال الوطني والأجنبي على الاستثمار في الصناعة ، وهي قوانين أشبه بالقوانين التي صدرت بعد ذلك بعشرين سنة والتي عرفت في الحقبة الساداتية باسم قوانين الانفتاح (وأهمها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) . وحتى عندما اتخذت الثورة اجراءات «التمصير» بالاستيلاء على الشركات الأجنبية في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، فقد كان القصد هو نقل ملكية وأنشطة تلك الشركات إلى الرأسمالية الوطنية . وأنشأت الثورة ما كان يسمى وقتها «بالمجلس الدائم للإنتاج»

و«المجلس الدائم للخدمات» ، لتشجيع النشاط الرأسمالى الانتاجى الذى يساعد على تكريس الاستقلال الوطنى من ناحية ، ولضمان العدالة فى توزيع الخدمات الأساسية على أغلبية المواطنين من ناحية أخرى .

ولكن «الرأسمالية الوطنية» لم تستجب لما كانت الثورة تأمله وترجوه .
فهى إما أحجمت عن الاستثمار فى الاقتصاد القومى كلية ، أو استثمرت فقط فى الأنشطة التجارية والطفيلية طوال الخمسينيات . والسبب فى هذا الاحجام كان يرجع إما لعدم اطمئنانها لمن فى أيديهم مقاليد السلطة السياسية (الضباط الأحرار) ، أو لرغبتها فى الاثراء السريع من خلال الصفقات التجارية والمضاربات العقارية . وأدى اخفاق الرأسمالية المحلية عن القيام بدورها فى تنمية الاقتصاد القومى إلى دخول الدولة التدريجى فى مجالات التصنيع فى أواخر الخمسينيات ، من خلال جهاز جديد سمي «بالمؤسسة الاقتصادية» . ولكن فلسفة الدولة ظلت إلى ١٩٦٠ هى المنهج الرأسمالى الاصلاحى . ولم يكن هناك إلى ذلك الوقت أى حديث ذابال عن «التأميم» أو «الاشتراكية» . وأدى نجاح «المؤسسة الاقتصادية» من ناحية ، واستمرار اخفاق الرأسمالية المحلية وأنشطتها الطفيلية من ناحية أخرى إلى اتخاذ الاجراءات الاشتراكية فى أوائل الستينيات . وبذلك الاجراءات أصبحت الدولة من خلال القطاع العام تسيطر على الاقتصاد القومى سيطرة شبه كاملة ، وأخذت بسياسة التخطيط الشامل ، وبتنفيذ أول خطة خمسية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) ، وسنت العديد من القوانين التى أدت إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية والدخل القومى لصالح الطبقات الدنيا والوسطى .

هذه الاجراءات الاشتراكية فى الستينيات ، مع الاجراءات الاصلاحية فى الخمسينيات ، مع توجهات النظم الأخرى العربية والدولية ، أدت إلى تبلور تحالف إجتماعى عريض إلتف حول نظام عبد الناصر . وظل هذا التحالف مؤيداً له ومتناسكاً من خلفه إلى حرب ١٩٦٧ . وكانت الشرائع

الاجتماعية لذلك التحالف هي الفلاحين والعمال وأبناء الطبقات الوسطى ،
أى الفئات التى استفادت فائدة قصوى من ممارسات النظام الناصرى فى
السنوات الخمس عشرة الأولى للثورة . لقد فتحت الثورة أمام هذه الفئات
قنوات الحراك الاجتماعى إلى أعلى من خلال التوسع فى التعليم والتصنيع
والخدمات والعمالة ، ومن خلال أليات إعادة توزيع الثروة بالاصلاح
الزراعى . وتحديد امجارات المساكن ، والتمصير ، والتأميم .

فى مقابل هذا التحالف الاجتماعى الناصرى ، كان هناك تحالف اجتماعى
مضاد . بدأت نواة هذا التحالف المضاد فى الخمسينيات بكبار الملاك (أو
الاقطاعيين كما دأبت الصحافة على تسميتهم) وبالسياسيين القدامى من
رجال أحزاب ما قبل الثورة . ثم انضم إلى التحالف فى منتصف
الخمسينيات معظم أعضاء الإخوان المسلمين . وفى الستينيات انضم إلى
التحالف معظم من أمت شركاتهم أو أملاكهم من «البرجوازية الكبيرة»
وكذلك بعض المثقفين من ذوى النزعات الليبرالية الديمقراطية .
ولكن التحالف الاجتماعى المضاد ظل إلى عام ١٩٦٧ صغيراً فى حجمه
العددى ، ومحدوداً فى قدراته السياسية الحركية ، ومعزولاً جماهيرياً ، وظل
أفراد هذا التحالف المضاد إما قابعين فى الداخل ، أو منتشرين فى الخارج
(يمارسون بعض الأنشطة التجارية) .

كانت هزيمة نظام عبد الناصر فى حرب ١٩٦٧ هزيمة مروعة ،
وتزامنت الهزيمة مع تعثر مسيرة النظام فى جهوده التنموية وتجميد الخطة
الخمسية الثانية ، والاستنزاف المالى والبشرى لحرب اليمن . كما كشفت
الهزيمة عن العديد من الأخطاء والتجاوزات فى السنوات السابقة . لذلك
بدأ النظام كله يهتز . وبدأت بعض عناصر التحالف الاجتماعى للنظام
تنفض عنه وتلتحق تدريجياً بالتحالف المضاد - وخاصة من بعض المثقفين
وقيادات القطاع العام . ورغم اهتزاز النظام إلا انه لم يسقط أو يقع أرضاً

بسبب شخصية عبد الناصر العملاقة من ناحية ، وبسبب استمرار التفاف
الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى الصغيرة من حوله ، وبسبب التحدى
الجديد الذى فرضه احتلال اسرائيل لجزء من التراب المصرى .

● التحالف الاجتماعى لنظام السادات :

البذور الجينية لتوجهات النظام الساداتى فى المسألة الاجتماعية بدأت كلها
فى السنوات الأخيرة من حكم عبد الناصر . فهزيمة هذا الأخير قد أعطت
فرصة للتحالف المضاد لكى تخرج من منطقة الظل التى قبع فيها لسنوات
طويلة . وبانضمام عناصر جديدة إلى التحالف المضاد . بوازع الوطنية فى
المقام الأول ، فإن نقد النظام الناصرى أصبح يقوم فى جزء كبير منه على
مبررات وطنية مشروعة . وقد اعترف النظام بمشروعية هذا النقد ، وبدأ
منذ عام ١٩٦٨ يعدل فى كثير من سياساته الداخلية كضمان لوحدة الجبهة
الوطنية . ولكن هذا التعديل لم يتطرق إلى جوهر المنطلقات الأساسية للنظام
فى المسألة الاجتماعية .

حتى رحيل عبد الناصر المفاجئ عام ١٩٧٠ ، وتولى الرئيس السادات
لدفة الحكم لم يؤد تلقائياً إلى تغيير جوهر تلك المنطلقات . كل ما هنالك أن
النقد للحقبة الناصرية أخذ لهجة أكثر ارتفاعاً وخاصة بعد ١٩٧٣ . التغيير
بدأ فى أعقاب حرب أكتوبر . وربما كان صدور القانون ٤٣ فى أوائل عام
١٩٧٤ هو النقطة الرمزية لهذا التحول فى منطلقات النظام الساداتى حيال
المسألة الاجتماعية . مع ذلك الوقت كان الرئيس السادات قد كرس شرعيته
المستقلة من خلال نصر أكتوبر ، وكان قد تخلص من بقايا الرؤوس الكبيرة
التي ورثها من الحقبة الناصرية ، كما أن المتغيرات الاقليمية ، وفى مقدمتها
الطفرة المالية النفطية ، والمتغيرات الدولية وفى مقدمتها التقارب مع الغرب ،
وخاصة الولايات المتحدة ، كانت كلها عوامل مساعدة وحاسمة فى

الاسراع بهذا التحول في توجهات النظام حيال المسألة الاجتماعية .

عناصر التحالف الاجتماعي الذي التف حول الرئيس السادات في البداية

كانت عديدة ولكل منها أسبابه الفئوية الخاصة في الانضمام إلى التحالف .

أحد أطراف التحالف كان يتكون ممن أضر بهم نظام عبد الناصر اقتصادياً واجتماعياً - أي ممن خضعوا لقوانين الاصلاح الزراعى واجراءات التأمين والحراسة . طرف ثان في التحالف كان يتكون ممن أضر بهم عبد الناصر سياسياً ، وفي مقدمتهم الاخوان المسلمين والجماعات الدينية الجديدة ورجال أحزاب ما قبل الثورة . طرف ثالث كان يتكون من المصريين الذين كونوا بجهودهم الذاتية ثروات ومدخرات متوسطة أو كبيرة في الخارج ويودون استثمارها في مصر ، ولكن في ظل اطار سياسى اقتصادى جديد يضمن لهم أموالهم . طرف رابع في التحالف الاجتماعي للرئيس السادات كان يتكون من بعض قيادات القطاع العام الذين وصلوا إلى أعلى مراتب هذا القطاع ، وهم مازالوا في أربعينيات أو خمسينيات العمر ، ويريدون فرصاً أخرى أكثر عطاء خارج القطاع العام . طرف خامس في التحالف كان يتكون من مثقفى الطبقات الوسطى والعليا الليبراليين الذين أشد توقعهم لانفتاح ديموقراطى يصاحب الانفتاح الاقتصادى . حتى العمال والفلاحون وأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة ، وهم العمود الفقري للتحالف الاجتماعي الناصري ، لم يعترضوا في البداية على سياسة الانفتاح ، على أمل أن تجلب لهم أيضاً بعض المكاسب .

إذن بدأ العقد الاجتماعي لنظام الرئيس السادات في أوائل ١٩٧٤

بتحالف اجتماعى قوى يتكون في معظمه من شرائح النصف الأعلى من المجتمع ، مع صمت أو حياء أو ترحيب سلبي من شرائح النصف الأدنى من المجتمع . ومع مرور السنوات الثلاث الأولى ، بدأت شرائح النصف الأدنى تخرج من صمتها أو حياؤها وتعبر عن هواجسها في أن العقد

الاجتماعى الجديد يلحق بها الأضرار ، بينما يفيد الشرائح العليا . وكانت أحداث يناير ١٩٧٧ هى التعبير الرمزى عن هذه الهواجس . كما بدأت بعض أطراف التحالف الاجتماعى للنظام تنفض عنه تدريجياً ، وفى مقدمتها الجماعات الدينية (التي دخلت أولها فى مواجهة مع النظام فى ابريل ١٩٧٤ ، ثم فى يوليو ١٩٧٧ ، ثم كان خروج ما تبقى منها فى التحالف مع نهاية ١٩٧٧ بعد زيارة الرئيس للقدس) . وتلا ذلك خروج السياسيين القدامى والعناصر الليبرالية من التحالف الساداتى بسبب خيبة أملها فى بطء التحول الديمقراطى أو فى التراجع عن بعض مظاهره . مع أوائل الثمانينات كان التحالف الاجتماعى للنظام قد تقلص بصورة محسوسة ولم يتبق فيه إلا الشرائح التى استفادت من سياسة الانفتاح ، أو التى استغلت هذه السياسة استغلالاً طفيفاً مشروعاً أو غير مشروع ، أو بعض العناصر الوطنية التى لم تفقد ايمانها بجدوى توجهات النظام فى المدى الطويل .

● لغة الخطاب الاجتماعى :

الذى يقوم بتحليل مضمون لغة الخطاب الاجتماعى فى الحقتين الناصرية والساداتية يلاحظ على الفور الفروق الهائلة فى توجهاتها وفى تحالفاتها . لغة الخطاب الناصرى كانت - وخاصة من بداية الستينيات - تركز على «محاربة الاستغلال» «وتذويب الفوارق الطبقية» ، «والكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع» ، «والتنمية المستقلة» كدعامة للاستقلال السياسى الحقيقى ، وعلى ما أسمته «بالديموقراطية الاجتماعية» . ولم تخف لغة الخطاب الاجتماعى الناصرى المتناقضات الطبقية ، بل على العكس أبرزت وشددت على الصراع الطبقي كحقيقة اجتماعية ، وإن كانت قد حرصت على أن تدير هذا الصراع بطرق سلمية غير دموية . وقد أدخرت لغة الخطاب الاجتماعى الناصرى كل هذه الشعارات والمسميات تحت اسم «الاشتراكية العربية» حيناً ، وتحت اسم «التطبيق العربى للاشتراكية» حيناً آخر .

أما لغة الخطاب الاجتماعى فى الحقبة الساداتية فقد سقطت منه معظم تلك الشعارات والمسميات ، وكان الرئيس الراحل فى أواخر سنواته يضيق ذرعاً بها ، ويسخر منها . وكان يهاجم من استمر فى استخدامها على أساس أنهم يريدون «اشتراكية الفقر والحراسات والمعتقلات» «ويتاجرون بمعاناة الجماهير» . واستحدثت الحقبة الساداتية لغتها المفضلة التى تتواءم مع توجهاتها فى المسألة الاجتماعية ، والتى تتفق مع تحالفها الاجتماعى . أهم مفردات لغة الخطاب الاجتماعى فى هذه الحقبة هى «السلام الاجتماعى» «والعائلة المصرية الواحدة الكبيرة» ، «والرخاء» و«والغنى المشروع» ، «والعلم والايان» ، «واللحاق بتكنولوجيا العصر» ، «واللحاق بالعالم المتقدم وبالقرن العشرين» كما عبر الرئيس السادات عن حرصه أن يمتلك كل مصرى «فيلا وسيارة» أو قطعة أرض على تراب مصر .

● الحصاد :

لا يمكن هنا أن نعطى تقييماً عادلاً للحصاد النهائى لتوجهات وممارسات الحقتين حيال المسألة الاجتماعية . فالحوار والأرقام والدعاوى التى يسوقها أنصار كل حقبة يشوبها الكثير من الخلط أحياناً ، ومن المغالطة أحياناً أخرى ، كما أن تداخل العوامل الخارجية ، الاقليمية منها والدولية ، مع الأداء الاقتصادى والاجتماعى لكل حقبة يجعل من العسير عزل وتقييم كل منهما بشكل موضوعى . ولكن هذا لا يمنع من الاقرار بأن الحقبة الناصرية قد أفادت بشكل رئيسى الشرائح الدنيا والوسطى فى المجتمع ، بينما أفادت الحقبة الساداتية بشكل رئيسى الشرائح العليا من الطبقة الوسطى والطبقة العليا فى المجتمع . كما أن الحقبة الأخيرة قد أشاعت - ربما من حيث لا تقصد - قيم النهم الاستهلاكى ، والتكالب على الاثراء المادى بشكل لم تشهد له مصر مثيلاً فى تاريخها الحديث . وقد تولد عن هذه القيم أنماط من السلوك والممارسات الممعة فى استغلالها وفسادها .

التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات (*)

منذ دخلت مصر عصر النهضة الحديثة - التي نرمرز لها عادة بالحملة الفرنسية في أوائل القرن التاسع عشر - جربت مصر خمس محاولات تنموية كبيرة هي على التوالي :

* تجربة محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٩) والتي يمكن أن نسميها النمو الاقتصادي من خلال رأسمالية الدولة والاستبداد الشرقي .

* تجربة الخديوي اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ويمكن أن نصفها بالنمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على الخارج والبذخ الشرقي .

* تجربة طلعت حرب وبنك مصر (١٩٢٠ - ١٩٤٠) ويمكن أن نصفها بالنمو الاقتصادي من خلال الرأسمالية الوطنية في ظل الليبرالية السياسية .

* تجربة عبد الناصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ويمكن أن نطلق عليها وصف التنمية من خلال اشتراكية الدولة وهيمنة القيادة الكارزمية .

* تجربة السادات (١٩٧٠ - ١٩٨١) ويمكن وصفها بالنمو الاقتصادي من خلال الانفتاح على الغرب والتأرجع بين الديمقراطية والاستبداد .

(*) الاهرام الاقتصادي ، ١٣ / ١٢ / ١٩٨٢

ونتعرض في هذا المقال فقط للتجربتين الأخيرتين لقرب عهدنا بهما ، ولأننا مازلنا نعيش ميراثهما ، إيجاباً وسلباً . وأهم من ذلك فأننا في فترة مراجعة عامة للمفاهيم والممارسات المتصارعة خلال العقود الثلاثة الماضية . ونحن جميعاً في حاجة إلى استخلاص دروس النجاح والفشل لكي تكون انطلاقاتنا في الثمانينيات ، وما بعدها ، من أرضية معرفية صلبة .

* التوجه الناصري في التنمية

ارتبط التوجه الناصري في التنمية منذ البداية بهدف تكريس الاستقلال الوطني وتقليص تبعية مصر لقوى الهيمنة الغربية في النظام الرأسمالي الدولي . وفي تصورات ، عبر عبد الناصر بشكل مباشر وغير مباشر ، عن ضرورة محاربة الاستغلال داخلياً وخارجياً ، حتى تنطلق قوى الانتاج الوطنية وتحقق مستوى معيشياً لائقاً للمواطنين من ناحية وتصون كرامة واستقلال الوطن من ناحية اخرى . ان مبدأ مقاومة الاستغلال داخلياً وخارجياً هو الخط الرئيسي الذي يفسر كل اجراءات ومعارك عبد الناصر المحلية والاقليمية والدولية في مضمار التنمية ، كما في غيرها من المجالات . أدرك عبد الناصر من البداية أن مسألة الأرض والفلاح هي إحدى المسائل المركزية في مصر على مر العصور . لذلك صدرت قوانين الاصلاح الزراعي ، التي حددت الملكية الزراعية ونظمت العلاقة بين المالك والمستأجر . وكان الانحياز فيها واضحاً لصالح الطبقات الدنيا في الريف لتقليص الاستغلال . كشرط لاطلاق قوى الانتاج في الريف . الجانب الثاني كان توفير الشروط الهيكلية لزيادة الانتاج . فعملت الثورة على تحسين وسائل الري والصرف واستصلاح الاراضي وتوسيع الرقعة الزراعية . وكان بناء السد العالي أحد المشروعات العملاقة في تجسيم محاولات عبد

الناصر الجادة فى تنمية مصر اقتصادياً . فزادت المساحة المنزرعة أثناء ولايته بحوالى ٨ فى المائة ، وزادت المساحة المحصولية حوالى ١٥ فى المائة . وفى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٥ نجحت مصر فى زيادة إنتاج الطعام بنسبة تفوق زيادة السكان لأول مرة منذ الثلاثينيات من القرن الحالى .

وفى الصناعة نجحت مصر الناصرية فى تحطيم اسطورة قدرها الزراعى واستطاعت فى السنوات العشر الأولى من الثورة مضاعفة الانتاج الصناعى مرتين . فقد ارتفعت الارقام القياسية للانتاج فى المصانع التى توظف عشرة عمال فأكثر من ١٠٠ عام ١٩٥٢ إلى ٣٨٣ فى سنة ١٩٦٠ . وزاد إنتاج الكهرباء نحو ٨٠٠ فى المائة بين ستنى ١٩٥٢ و ١٩٧٠ . وزاد عدد العاملين فى الصناعة من ٣٥٠ ألفا إلى ١٢ مليون . وارتفع نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ٩ إلى ٢٢ فى المائة بين أوائل الخمسينيات وأوائل السبعينيات . هذه القفزات الهائلة فى تصنيع مصر ما كان لها أن تتم بهذا الحجم وهذه السرعة لولا تدخل الدولة وخلقها قطاع عام ، أخذ على عاتقه قيادة الاقتصاد القومى .

ومن هنا قولنا أن النمو الاقتصادى فى مصر - وخاصة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٥ - كان نموذجاً لاشتراكية الدولة . فهو مشابه لتجربة محمد على فى مركزيته ، ولكنه يختلف عنه فى دوافعه ونتائجه . فبينما كان محمد على محتكراً لكل أوجه النشاط الاقتصادى الرئيسى ، ومديراً لها من خلال بيروقراطية مركزية ، إلا أنه لم يوظف فائض القيمة لمصلحة من يعملون بالانتاج ، أو لتحسين فرص حياتهم ، أو لتحقيق أى نوع من المساواة بين فئات الشعب وطبقاته بينما كان العكس صحيحاً فى ظل الناصرية - حيث نرى مظاهر الاندفاع نحو تعظيم فرص الحياة ، والمساواة فى فرص الحياة .

فى التعليم كان أبرز منجزات الناصرية هو خلق نظام قومى موحد للتعليم . وبذلك وضعت الثورة حداً للتشتت والفوضى والتناقض فى تنشئة

الأجيال المصرية . فقد كانت هناك عدة أنظمة متوازية لا ترتبط مع بعضها من ناحية ، ولا ترتبط بأهداف قومية أو إنتاجية من ناحية أخرى . مع بداية الحقبة الناصرية كان عدد التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم المختلفة لا يتجاوز ٢ مليون ، ومع نهايتها وصل العدد إلى ٦ ملايين - أى بزيادة ٣٠٠ في المائة في مقابل زيادة سكانية لا تتجاوز ٧٠ في المائة خلال نفس المدة . وأهم من ذلك أن هذا النمو الهائل قد فتح قنوات الحراك الاجتماعى والسيولة الطبقيّة أمام فئات عديدة من المستويات الشعبية الدنيا .

في الصحة تحسنت فرص المصريين في الحصول على الغذاء كما وكيفاً ، في المدة من ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٢ فقد ارتفع متوسط عدد السعرات الحرارية للفرد المصرى يومياً من ٢٣٠٠ إلى ٢٦٠٠ ، وزادت نسبة البروتين من ٣٥ إلى ٥٠ جراماً . في هذا الصدد وصلت تغذية المصرى إلى المستوى العالمى المقبول ، طبقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية . كما تحسنت فرص المصريين في الحصول على الرعاية الطبية . فقد تزايد عدد الأطباء إلى ثلاثة أمثال (من ٥٠٠٠ طبيب في ١٩٥٢ إلى ١٨,٠٠٠ في عام ١٩٧٠ ، أى بنسبة ٣٧٥٪) وأصبح معدل السكان إلى كل طبيب هو ٢٠٠٠ شخص بعد أن كان ٤٠٠٠ شخص ، وانعكس كل ذلك على معدل الوفيات والمتوسط العمرى للمصريين . فقد انخفض المعدل الأول من ١٨ في الألف إلى ١٣ في الألف بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٧٠ . وارتفع المتوسط العمرى من ٤٢ سنة إلى ٥٣ سنة .

ان اختيارنا للزراعة والصناعة كمؤشرين للنمو الاقتصادى هو لبيان إطلاق قوى الانتاج فى القطاع السلعى الأساسى . واختيارنا للتعليم والصحة كمؤشرين للخدمات هو لبيان أن فائض القيمة الاقتصادية كان يوظف فى معظمه لضمان الاحتياجات الأساسية لعموم المواطنين .

ويمكن بالطبع أن ننحوا فى تقييم التجربة التنموية فى الحقبة الناصرية

النحو المفضل عند الاخوة الاقتصاديين فنجملها في مؤشرين مركبين بشكل كمي - وهما نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو الدخل القومي .

في الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥ تضاعف الناتج المحلي الاجمالي من بليون جنيه إلى ١,٩ بليون بالأسعار الثابتة . وهي معدل نمو يصل إلى ٦,٥ في المائة سنوياً . وكان للصناعة فيه كما رأينا - نصيب الأسد . وارتفع متوسط الدخل الفردي السنوي خلال نفس المدة بنسبة ٤٣ في المائة بالأسعار الثابتة . وهو في رأى الدكتور على الجريتلى ، رحمه الله «يعتبر حدثاً جديداً في التاريخ الاقتصادى الحديث لمصر» ففي الأربعين سنة السابقة للثورة لم يرتفع متوسط الدخل الحقيقى للفرد على الاطلاق . بل أغلب الظن إنه إنخفض قليلاً عما كان عليه في أوائل القرن . هذا بينما لم تزد نسبة ارتفاعه في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٧ عن ١ في المائة سنوياً (على الجريتلى : خمسة وعشرون عاماً ، ودراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، ص ١١٨-١١٩) .

كان يغلب على التجربة الناصرية في التنمية عدة سمات بارزة . أهمها مركزية الدولة وقيادة القطاع العام في كل الأنشطة الرئيسية الانتاجية والخدمية . ثانياً ، أخذت التجربة بأسلوب التخطيط الجزئى في البداية ثم التخطيط الشامل في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ . ثالثاً ، هيمنة القيادة الكارزمية (الملهمة) لعبد الناصر على مسيرة هذه الجهود التنموية ، بما انطوت عليه هذه الهيمنة من إيجابيات وسلبيات . لذلك فقد كانت تنمية فوقية تستند إلى شخصية الزعيم أو البطل ، وتمت من خلال جهاز بيروقراطى ، قوامه أبناء الطبقات الوسطى بكل شرائحها العسكرية والمدنية ، ودون مشاركة شعبية حقيقية في اتخاذ القرارات الكبرى ، سياسية كانت أو اقتصادية . هذا رغم انتفاع الطبقات الشعبية الدنيا في الريف والحضر بنصيب وافر من ثمرات التجربة الناصرية في التنمية لهذا أطلقنا على

هذه التجربة عنوان : التنمية من خلال اشتراكية الدولة وهيمنة القيادة الكارزمية .

إن قوة الدفع الهائلة في تجربة عبد الناصر التنموية وصلت إلى أعلى مداها في منتصف الستينيات . وبعدها أطبقت عليه التحديات التي لم يفلح في مواجهتها بالاستجابة الخلاقة المطلوبة . لقد كانت «الفريضة الغائبة» من المشروع الناصري بوجه عام ، وتجربته التنموية بوجه خاص ، هو غياب المشاركة الشعبية ، رغم ولائه الذي لا شبهة فيه لقطاعات الشعب العريضة وكما كانت الضربة التي نكست بتجربتي محمد علي وإسماعيل من الخارج ، فإن الضربة التي نكست بتجربة عبد الناصر كانت أيضاً من الخارج - هزيمة ١٩٦٧ .

● التوجه الساداتي في التنمية

ارتبط التوجه الساداتي في التنمية بتوجهه العام في التحالف مع الغرب ، وإنبهاره بالتكنولوجيا الغربية ، ونمط الانتاج وأسلوب الادارة وأسلوب الحياة الغربي . لقد كان حلمه هو أن يقفز بمصر في طفرات متتالية لكي تلحق بالغرب ، وتصبح جزءاً منه لو أمكن . لذلك فقد انفتح على الغرب بكل قوة وبكل سرعة . وعمل على أن تكون الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الغربي - شريكاً كاملاً لمصر في السلام ، وفي إعادة البناء والتعمير لاقتصادها وبنيتها الأساسية . لذلك اعتمد نموذج السادات التنموي على النمط الغربي ، والمعونة الغربية ، والاستشارات المشتركة الغربية والنفطية العربية . وصدرت القوانين والتشريعات والقرارات من أجل تحقيق هذا التحول الكيفي خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ . وهي التي يشار إليه إجمالاً بسياسة الانفتاح . وشملت مجالات الاستثمار والعملية والتجارة والمصارف والاستيراد .

خلال المرحلة الأولى للانفتاح (١٩٧٤ - ١٩٧٧) كان معدل النمو الاقتصادى بطيئاً ، ولم تظهر الآثار المرجوة من السياسات الجديدة ولكن السنوات الأربع التالية شهدت معدلات عالية للنمو الاقتصادى وصلت فى المتوسط إلى ٨, ٥ فى المائة سنوياً بالأسعار الثابتة .

فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ زاد الناتج الإجمالى المحلى من ٨, ٤ بليون دولار أمريكى إلى ٦, ٦ بالأسعار الثابتة (لعام ١٩٧٥) . وبالتالى إرتفع متوسط نصيب الفرد من ١٢٧ إلى ١٦٠ دولاراً بالأسعار الثابتة ، وهى زيادة تصل إلى حوالى ٢٥ فى المائة فى خمس سنوات . فى النصف الثانى من السبعينيات معظم النمو الاقتصادى الذى تحقق فى الحقبة الساداتية كان فى قطاعات البترول (٣٣٪ سنوياً) والنقل والمواصلات ، خاصة قناة السويس (٢٥٪ سنوياً) . وهى قطاعات غير سلعية . أما أهم القطاعات السلعية وهى الزراعة والصناعة فقد كان معدل نموها دون المعدل العام ٦, ١ فى المائة للزراعة سنوياً و ٧, ٧ فى المائة للصناعة . كذلك كان معدل النمو فى قطاع الاسكان أقل من المتوسط العام ، حيث لم يتجاوز ٥, ٥ فى المائة سنوياً خلال النصف الثانى من السبعينيات .

وفى دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية (أعدها بنت هانس وسمير رضوان) استخلصت من فحص تركيب الاقتصاد المصرى ومعدلات النمو فيه خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ ما يلى :

١ - إن عملية التصنيع لم تتقدم عما كانت عليه فى الستينيات . بل إن نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد تناقص خلال السنوات الخمس رغم أن الفترة ككل هى فترة نمو سريع . فقد كان نصيبها فى أوائل السبعينيات ٢٠٪ وانخفض فى ١٩٧٥ إلى ١٨٪ ثم إلى ١٧٪ عام ١٩٧٩ .

٢ - إن نصيب الزراعة فى الناتج الإجمالى قد تناقص بدوره من ٣٢٪ فى

متصف الستينيات ، إلى ٣١٪ في منتصف السبعينيات ، إلى ٢٤٪ في نهاية السبعينات .

٣- رغم النمو الهائل في عملية التشييد ككل ، إلا أن نصيب قطاع الاسكان في الناتج الاجمالى قد تناقص بدوره - من ٧ , ٥٪ في منتصف الستينيات إلى ٧ , ٢٪ في منتصف السبعينيات ، إلى ٤ , ٢٪ في أواخر السبعينيات .

إن تناقص نصيب الزراعة والاسكان بوجه خاص في الناتج المحلى الاجمالى خلال الحقبة الساداتية يعنى عجز الاقتصاد القومى عن مواكبة وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب المصرى عموماً ، ولطبقاته الدنيا خصوصاً .

وقد اعتمد الاقتصاد المصرى في تمويل معظم نموه في الحقبة الساداتية على المساعدات الخارجية العربية والغربية ، والتي بلغ مجموعها في عقد السبعينيات حوالى عشرة بلايين دولار ، منها حوالى ٧ بلايين من الولايات المتحدة ، مقارنة بحوالى بليون دولار في الحقبة الناصرية (أتى معظمها من الاتحاد السوفيتى) .

وقد انعكس نمط النمو في الحقبة الساداتية على نمط توزيع الدخل القومى بين شرائح المجتمع . فطبقاً لأحد تقارير البنك الدولى (جداول عالمية الصادر عام ١٩٨٠) ارتفع نصيب أعلى خمسة في المائة من السكان في مصر من ١٧ في المائة من الدخل القومى في أواخر الستينيات إلى ٢٢ في المائة في أواخر السبعينيات . بينما انخفض نصيب أفقر ٢٠ في المائة من السكان من ٧ إلى ٥ في المائة خلال نفس العقد الزمنى . أى أن توزيع الثروة في مصر قد زاد اختلالاً لصالح «الاقلية الميسورة» على حساب «الأغلبية المعسورة» .

وقد ضاعف من حدة التفاوت في توزيع الدخل موجة التضخم التى اجتاحت الاقتصاد المصرى أثناء الحقبة الساداتية . وقد تراوح معدل التضخم ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة سنوياً خلال السبعينيات . وهذا معناه عادة أن إعادة توزيع الدخل تتم لصالح العاملين في التجارة الداخلية

والخارجية وأصحاب الحرف والمهن الحرة ، وعلى حساب أصحاب الدخول
الثابتة من الموظفين وأصحاب المعاشات . بل إن الشواهد العديدة تشير إلى
أن القدر الأعظم من سوء التوزيع قد استفادت منه طبقة غير متبعة من
وجهة النظر الاجتماعية ، وهى الرأسمالية الطفيلية ، التى تعمل للكسب
السريع من المضاربة والسمسرة والعمولات واستغلال النفوذ . وتتميز هذه
الطبقة الطفيلية بارتفاع ميلها لأنماط الاستهلاك الترفى ، وهو الأمر الذى
يؤدى اقتصادياً إلى تزايد الواردات من السلع الكمالية ، وبالتالي إلى تفاقم
ميزان المدفوعات . هذا فضلاً عما يؤدى إليه اجتماعياً ، حيث تعمل أنماط
الاستهلاك الترفى - من خلال أثر التقليد والمحاكاة - على خلق فجوة كبيرة
بين التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقات الوسطى والدنيا من ناحية وبين
دخولهم المتواضعة من ناحية أخرى ويؤدى ذلك بدوره إلى سعى أبناء هذه
الطبقات إلى كسب المال بأى وسيلة - وهو الأمر الذى يدفع إلى الانحراف
والفساد ، وإلى السخط الذى يؤدى إلى التطرف .

ويبدو أن الانفاق الترفى فى الحقبة الساداتية لم يقتصر على أفراد الطبقة
الطفيلية الجديدة ومن يقلدها من الطبقات الأخرى وإنما إنطبق على الانفاق
الحكومى أيضاً . فاذا استثنينا نفقات الدفاع والتعليم والصحة والمرافق
والخدمات الأخرى ، فإننا نلاحظ أن باقى بنود الانفاق الأخرى قد زادت
نسبتها فى السبعينيات إلى حوالى ١١ فى المائة من مجموع الانفاق الحكومى -
بعد أن كانت نسبتها لا تتجاوز ٥ فى المائة فى منتصف الستينيات . ومعظم
هذه الزيادة تعزى إلى النمو السرطانى للجهاز الحكومى الذى لا تربطه أدنى
صلة بقضية الدفاع أو مسألة التنمية .

وكنتيجة حتمية لنمط النمو فى الحقبة الساداتية تزايد العجز العام فى
ميزانية الدولة من ٩١ مليون جنيه عام ١٩٦٥/١٩٦٦ ، إلى ١١٥٤ مليوناً
عام ١٩٧٥/١٩٧٦ ، إلى حوالى ١٤٥٠ مليوناً عام ١٩٧٩/١٩٨٠ .

وزادت الديون الخارجية من حوالى ١,٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى حوالى ١٢,٠٠٠ مليون عام ١٩٨٠ . وأصبح تسديد أقساط هذه الديون وخدمتها يلتهم حوالى ٢٣ فى المائة من قيمة الصادرات المصرية سنوياً . وكان الموقف يمكن أن يسوء عن ذلك لولا حصيلة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، والتي وصلت فى أواخر السبعينيات إلى حوالى ٢ بليون دولار سنوياً .

لقد ترتب على زيادة ديون مصر الخارجية والعجز الدائم فى ميزانية الدولة إلى تعاظم الاعتماد على الخارج وخاصة الولايات المتحدة والهيئات المالية الأجنبية . وقد أدى ذلك بدوره إلى زيادة تدخل هذه الجهات فى شئون مصر الاقتصادية وكان أبرز مظاهر هذا التدخل فى أواخر ١٩٧٦ وأوائل ١٩٧٧ ، حينما اشترط كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على الحكومة المصرية ضرورة سحب دعمها لبعض السلع الأساسية ، وتعويم الجنيه المصرى ، والسماح لقوانين العرض والطلب بممارسة مفعولها فى تسير جهاز الأسعار . وحينما أذعنت الحكومة لهذه التوصيات وأعلنت قراراتها الاقتصادية بسحب الدعم فى يناير ١٩٧٧ ، انفجرت المظاهرات الغاضبة فى كل المدن الرئيسية . واشتبك المتظاهرون بقوات الأمن وسقط أكثر من سبعين قتيلاً ، ومئات الجرحى طبقاً للبيانات الرسمية . وكانت تلك الأحداث أبشع ما مر بمصر من مظاهر العنف والعصيان الداخلى منذ حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ .

لقد اعتمدت تجربة التنمية فى الحقبة الساداتية شأنها شأن تجربة الخديوى إسماعيل - على الانفتاح على الغرب ، والاعتماد عليه ، والاستدانة منه ، وعلى الانفاق الاستهلاكى ، والاستهلاك الكمالى . وقد رافق تجربة السادات التنمية انفتاحاً ديمقراطياً محكوماً ، تعرض للمد والجزر فى سنواته الأربع الأخيرة . كما رافقت التجربة نمواً متعسراً لرأسالية وطنية

منتجة حقاً ، ونمواً سرطانياً سريعاً لرأسمالية طفيلية . لم يتراجع الرئيس السادات في تجربته عن معظم المكاسب والانجازات التي تحققت في مضمار التنمية في الحقبة الناصرية - وأهمها القطاع العام . غير أن هذا الأخير تعرض لنوع من الاهمال والمحاصرة المقصودة أو غير المقصودة . وتغيرت إلى حد ما وظيفته الاجتماعية والاقتصادية خلال الحقبة الساداتية فمن ناحية حرم من دوره في قيادة الاقتصاد الوطنى ، ومن كثير من الامتيازات التى منحت للقطاع الخاص . ومن ناحية أخرى أصبح مشجباً تعلق عليه كل الخطايا ، وأصبح كبش فداء يتلقى كل اللوم وكل شحنات الغضب والاحباط من جانب الفئات الشعبية لدى حدوث اختناقات اقتصادية أو أزمات تموينية . أما الميسورون والأغنياء فقد وفر لهم قطاعهم الخاص ما يحتاجونه من سلع وخدمات (بما فى ذلك خدمات الصحة والتعليم والترويح) وأصبحت هناك ثنائية صارخة فى الاقتصاد المصرى - كل شطر منها يتعامل بأسعار مختلفة . مع استقطاب ثنائية الاقتصاد ، حدث ما هو أخطر وهو استقطاب ثنائية المجتمع .

عروبة عبد الناصر وعروبة السادات

علاقة مصر بالوطن العربى هى علاق الجزء بالكل .
والمصريون هم أحد شعوب الأمة العربية . ولكن علاقة
الجزء المصرى بالكل العربى والشعب المصرى بالأمة العربية
هى ليست كملاقة الأجزاء الأخرى أو الشعوب الأخرى
بالكل العربى أو بالأمة العربية . إنها علاقة أكثر تعقيدا ،
وتنطوى على جدلية فريدة ، وتحتل بالتالى إمكانيات هائلة
من التمدد أو الانكماش ، ومن المثالية أو الانتهازية ومن
القيادة أو التبعية . هذه الاحتمالات وإمكانية كل منها فى حالة
تجسدها الفعلى على أرض الواقع ، تكون لها مضاعفات وطنية
وقومية وعالمية خاصة .

هناك ثلاثة مستويات لعلاقة مصر بالوطن العربى .
المستوى الأول هو «الهوية» أو الشعور بالانتماء . والمستوى
الثانى هو القومية العربية كحركة سياسية تهدف إلى توحيد
أقطار الوطن العربى . والمستوى الثالث هو المصالح المشتركة
من استراتيجية إلى اقتصادية إلى ثقافية . وفى كل هذه
المستويات الثلاثة يمكن أن تتراوح توجه النظام الحاكم فى
مصر بين قطبى المثالية والبرجماتية . قد شهدت فى مصر
الحقتين الناصرية والساداتية حركة سريعة بين القطبين خلال
العقود الثلاثة الماضية .

عبد الناصر والعروبة

توجهات عبد الناصر نحو الوطن العربى بدأت ملامحها الأولى منذ السنة الثانية لقيام ثورة يوليو . ففى كتاب فلسفة الثورة الذى صدر أواخر عام ١٩٥٣ تحدث عبد الناصر عن الدوائر الثلاث التى تنتمى إليها مصر ، وبالتالى لا بد أن تتحرك فى إطارها . وكان أولها الدائرة العربية ، ثم الاسلامية ، ثم الافريقية . وتعقب عبد الناصر البذور الجينية لحسه العربى إلى سنوات تلمذته فى المدرسة الثانوية أيام كان يخرج فى المظاهرات التى تحتج على وعد بلفور فى الثانى من نوفمبر كل عام . ونمت هذه البذور تدريجياً من خلال دراسته العسكرية واشتراكه فى حرب فلسطين الأولى (١٩٤٨) . وبدأت تلتحم فى داخله مسألة الهوية أو الانتهاء بالمسألة الاستراتيجية أى قضية الدفاع عن مصر . وتعمق هذا الالتحام وتضاعف نموه بقراءة التاريخ والجغرافيا والتراث .

مع منتصف الخمسينيات ، أصبحت العروبة عند عبد الناصر جزءاً لا يتجزأ من مشروعه العام فى تكريس الاستقلال الوطنى ، والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية وعدم الانحياز . لقد أدرك عبد الناصر أن نجاح ثورته فى هذه المجالات يتأثر سلباً وإيجاباً بحركة الوطن العربى ككل . وبالتالى فهناك وحدة مصير بين مصر والأقطار العربية . وما دامت هناك وحدة مصير فلا بد أن تتواءم الحركة السياسية والاجتماعية والدولية لكل أقطار العروبة . ومن هنا كان حرصه المبدئى والاستراتيجى والتكتيكى على :

— دعم حركات التحرير العربية التى كانت لا تزال تكافح ضد الاستعمار .

— محاربة الأحلاف الأجنبية فى المنطقة .

— تحرير الثروات العربية وخاصة النفط . من قبضة الاحتكارات الأجنبية .

— دعم الثورات والانتفاضات الشعبية الهادفة إلى التخلص من الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي .

— التصدي لاسرائيل باعتبارها جزءا من الاستعمار العالمى بشكله القديم والحديد .

— الوحدة العربية .

وكانت حرب السويس تجسيدا حيا لكل جوانب المشروع الناصري — بما في ذلك جانبه العربى القومى . فتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ كان ينطوى على تأكيد الاستقلال الوطنى من ناحية ، وعلى كسر الاحتكارات الأجنبية من ناحية ثانية ، وعلى استخدام دخلها لبناء السد العالى وتمويل برامج التنمية من ناحية ثالثة . وكان ما كان من تطورات أعقبت قرار التأميم ، وأهمها العدوان الثلاثى الذى شنته انجلترا وفرنسا واسرائيل على مصر . وكان هذا العدوان تأكيدا جديدا لعبد الناصر على تداخل عناصر مشروعه الأكبر ، ومنها وحدة المصير العربى . فقد كشف العدوان بشكل درامى عن أن فرنسا اشتركت فيه ، ليس فقط بسبب تأميم قناة السويس ، ولكن أيضاً كانتقام من مصر الناصرية ردأ على دعمها لثورة الجزائر . وإن بريطانيا اشتركت فى العدوان ليس فقط بسبب التأميم ، ولكن أيضاً كانتقام من مصر الناصرية بسبب دعمها لحركات التحرير العربية فى جنوب الجزيرة العربية والخليج ، وبسبب مقاومتها لحلف بغداد (الذى كانت انجلترا وتركيا والعراق وإيران وباكستان قد أنشأته بمباركة أمريكية) . وأكد العدوان دور اسرائيل الامبريالى الصغير ، وكمخلب قط للامبريالية العالمية الأكبر .

غير أن الذى يهمنى فى هذا كله لموضوع المقال هو أن مصر الناصرية قد فوجئت حقا ، ليس فقط بمجرد التعاطف الشعبى العربى معها فى معركة السويس ، ولكن بمد القومية العربية الهادر من المحيط إلى الخليج . لقد كانت ملحمة السويس بحق هى نقطة الانطلاق الاستراتيجية الهجومى فى

مسيرة عبد الناصر القومية . لقد حسم عبد الناصر قبل السويس مسألة الهوية حيث نص دستور ١٩٥٦ لأول مرة صراحة على أن مصر جزء من الوطن العربى وعلى أن مركز قيادة حركة القومية العربية ، وحركة الوحدة العربية . إلى ذلك الوقت كان الفكر القومى هو فقط شغل عدة آلاف من المثقفين العرب فى الشرق . وكان العمل الوحدوى إلى ذلك الوقت هو شغل عدة أحزاب صغيرة فى مقدمتها حزب البعث وحركة القوميين العرب (بزعامه جورج حبش) . وبقيادة عبد الناصر للحركة القومية العربية ، تحول الفكر القومى والعمل الوحدوى إلى تيار شعبى هائل من المحيط إلى الخليج . وظل هذا التيار كاسحاً إلى منتصف الستينيات . ودخل عبد الناصر باسمه وتحت رايته العديد من المعارك ، انتصر فى بعضها ، وانتكس فى بعضها ، وانهزم فى بعضها . ولكن الجماهير العربية ظلت على تأييدها له وإلتفافها حوله حتى فى أقسى لحظات الهزيمة (١٩٦٧) - وحتى رحيله المفاجئ من عالمنا عام ١٩٧٠ .

يقين عبد الناصر بهوية مصر العربية كان يقيناً عميقاً لم يتأثر بهول المعارك التى خاضها ، ولم يهتز من مرارة الهزائم التى ذاقها . كذلك لم يتأثر إيمانه بوحدة المصير العربى حاضراً ومستقبلاً ، وإن كان قد أصبح أقل إندفاعاً فى مشاريعه الوحدوية بعد نكسة الانفصال وخروج سوريا من الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ .

مثالية عبد الناصر القومية كانت دافعة إلى وضع ثقل مصر العسكرى فى خدمة الثورة اليمنية (١٩٦٢) . وكان ما كان من التورط فى حرب استنزافية داخلية طويلة فى جبال اليمن ووديانها . وكان ذلك خطأ فادحاً دفعنا له ثمناً باهظاً بعد ذلك بعدة سنوات . لم تكن مثالية عبد الناصر هى الخطأ . . ولم يكن مبدأ دعم ثورة اليمن هو الخطأ . . ولكن الخطأ كان فى شكل هذا الدعم وفى آلياته .

مثالية عبد الناصر القومية كانت الدافع وراء سرعته في النهوض إلى دعم سوريا حينما شاعت أنباء بقرب هجوم إسرائيل عليها في مايو ١٩٦٧ . فدفع بقواته إلى سيناء . وأغلق مضائق تيران في وجه الملاحاة الاسرائيلية تحسباً لمعركة مع إسرائيل يخفف بها الضغط العسكري على سوريا وكان ما كان من هجوم إسرائيل كاسح أوقع بجيوش مصر وسوريا والأردن هزيمة نكراء في يونيو ١٩٦٧ . ومرة أخرى لم تكن مثالية عبد الناصر هي الخطأ . . ولم يكن مبدأ دعم سوريا معنوياً وعسكرياً هو الخطأ . ولكن الخطأ كان في حسابات القوة للذات وللخصم ، وفي الإعداد الحقيقي لمعركة مرتقبة ، وفي إختيار القيادة العسكرية الصالحة لإدارة مثل هذه المعركة خاصة وأن ثلث الجيش المصري كان لا يزال على أرض اليمن .

هذان النموذجان إلى جانب غيرهما يوضحان كيف يمكن أن تكون قراءة الزعيم المصري لواقع المنطقة صحيحاً ، وكيف يمكن أن يكون يقينه بهوية مصر العربية صحيحاً ، وكيف يمكن أن تكون توجهاته صادقة . . ومع ذلك كيف يمكن أن يؤدي الخطأ في تحديد الأولويات ، وفي حسابات موازين القوى ، وفي توقيت المعارك إلى أفدح النتائج . لقد أدت حرب اليمن إلى تقليص الخطة الخمسية الثانية ، وأدت حرب ١٩٦٧ إلى تجميدها تماماً . وانعكس ذلك على مسيرة التنمية الداخلية ، بل حتى على مسيرة الحركة القومية العربية . وكما أثبتت ملحمة السويس عام ١٩٥٦ مدى الارتباط المصري بين معارك مصر الوطنية ومعارك العرب القومية بشكل إيجابي ، فقد أثبتت هزيمة ١٩٦٧ نفس قوة الارتباط ولكن بشكل سلبي .

التوجه الساداتي نحو العرب

كان الرئيس السادات ينظر لمسألة العروبة نظرة برجماطية في الأساس . فمن بين الأبعاد الثلاثة للمسألة (وهي الهوية والقومية والمصالح) لم يهتم إلا

بالمصالح . وفي هذه كان تحديد المصالح من منطلق مصرى بحث كما تصوره هو .

لم يكن السادات يحارب من أجل هوية مصر العربية . ولا من أجل القومية العربية ، إلا بقدر ما كان ذلك يخدم مصلحة مصرية بحتة . وفي اللحظة التي يلوح له فيها ان هوية مصر العربية أو القومية لا تخدم هذه المصلحة فقد كان يبدو مستعداً ليس فقط لإدارة ظهره لهما بل أيضاً للاستخفاف بهما ، وربما محاربتهما .

هذا يفسر المسيرة المتعرجة لسياسة الرئيس السادات نحو العرب والعروبة . ففي الفترة الأولى من حكمه (١٩٧٠ - ١٩٧٣) ، كان الرجل حريصاً أشد الحرص على التضامن العربى ، ومهادنة كل الأنظمة العربية على مختلف مشاريعها الايديولوجية ولم يسمح بأى حملات دعائية ضد أى منهم . لقد كانت تلك هى فترة الإعداد لمعركة أكتوبر . ومن أجل ذلك تعاون مع سوريا البعثية ، ومع السعودية الملكية ، ومع ليبيا القذافية ، ومع السودان النمرية ، ومع الأردن الهاشمية . تعاون مع هؤلاء جميعاً من منطلق برجماطى بحث تحكمه المصلحة الوطنية المصرية ، فى دخول معركة محدودة مع اسرائيل بأمل تحرير سيناء . تعاون مع هؤلاء جميعاً على ما بين أنظمتهم من خلاف أو تناقض .

ولأن الرئيس السادات لم يكن يتعاون مع هذه الأنظمة وغيرها من منطلق الهوية أو القومية فان علاقته بكل منها بعد حرب أكتوبر قد خضعت لحسابات المصالح الجديدة لمصر ، كما تصورها هو . وقد تصور مصالح مصر بعد أكتوبر فى :

١ - الصداقة مع الغرب .

٢ - جذب الاستثمارات المالية من الدول العربية النفطية .

٣ - مهادنة إسرائيل . وفى المدة من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ نجده بالتالى

يتبرم بكل من سوريا وليبيا التي كانت تربطه بهما اتفاقية اتحاد ، ويقترّب أكثر إلى السعودية ودول الخليج . وكان يعتقد أن علاقته بالسعودية خصوصاً وسيلة ، ليس فقط في اجتذاب الاستثمارات منها لاعادة تعمير مصر ، وإنما أيضاً لخدمة وتدعيم سعيه الدائب إلى مصادقة الولايات المتحدة . ومع نهاية تلك الفترة (أوائل ١٩٧٧) كان الرئيس قد خلص إلى أن علاقته بالولايات المتحدة أصبحت قوية ومباشرة ولا تحتاج إلى الوسيط السعودي . كما خلص إلى أن حجم المساعدات القادمة من السعودية ودول الخليج الأخرى أقل بكثير مما كان يرجوه ويتمناه . حتى بعد أحداث يناير ١٩٧٧ التي هزت النظام الساداتي ، لم يظهر عرب النفط بمستوى الكرامة والشهامة التي توقعها منهم وهو في أحد لحظات محنته . ومن هنا بدأ يتبرم أيضاً بالأنظمة النفطية ، وبدأ يظهر هو استعداداه لفك الارتباط معهم . فهم شأنهم شأن الأنظمة التقدمية في فترة سابقة بالنسبة له ، لا تربطه بهم في الأساس رابطة الهوية أو السعي القومي المشترك نحو الوحدة . الذي يربطه بهم هو المصالح فقط . وما داموا قد تلكأوا في مساعدته مالياً واقتصادياً فلا فائدة منهم .

ومن هنا يدخل نظام الرئيس السادات مرحلته الثالثة والأخيرة في موقفه من العرب والعروبة وهي المرحلة التي بدأت في نوفمبر ١٩٧٧ بزيارته لإسرائيل . وفيها يقامر بقطيعة شبه كاملة مع كل العرب تقدميين ومحافظين ، جمهوريين وملكين . وقد كانت قمة هذه المرحلة (١٩٧٧ - ١٩٨١) هي توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل (١٩٧٩) . ولم يبال الرئيس السادات كثيراً بقرارات قمة بغداد ، وبالمقاطعة العربية وبتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية . فقد كان على يقين أن العرب هم الذين سيحتاجون إليه . وكان على يقين أن الولايات المتحدة ستعوضه مالياً ودبلوماسياً عن قطيعة العرب له .

في مرحلة القطيعة (١٩٧٧ - ١٩٨١) كان الوطن العربي يزداد ضعفاً

وتفككاً . وكان استئساد إسرائيل وتحرشها بجيرانها العرب الآخرين يزداد يوماً بعد يوم . كانت الأنظمة العربية تعزوا هذه الحالة المتردية لسياسة «صلحه المنفرد» مع إسرائيل ، بينما كان الرئيس السادات يعزوها إلى غباء الأنظمة وجهلها وعدم انصاتها إليه ، وخروجها عن المسيرة التي اختارها هو للتعامل مع إسرائيل والغرب والعالم .

كان الرئيس السادات يرى الوطن العربى حول مصر ينفجر من الداخل (حادث مكة فى السعودية وتصادم الإخوان المسلمين مع النظام السورى ، حادث جفصة فى تونس ، أحداث تيزى أوزو فى الجزائر ، واشتباكات الحدود العربية ، والصراعات الداخلية فى العراق ثم حربها مع إيران) . وكان يعتبر ذلك بمثابة البرهان على أن الأنظمة العربية الأخرى فى خطر بينما نظامه هو فى أمان . وكان يتردد أن مصر الساداتية هى جزيرة الأمن والأمان فى المنطقة . وربما حتى لحظة وفاته المأساوية كان يعتقد أنه فى جزيرة آمنة مطمئنة .

لغة الخطاب القومى

كانت لغة الخطاب القومى عند عبد الناصر تجسد قناعاته المبدئية حول عروبة مصر ، وقدرها التاريخى فى أن تقود الأمة العربية فى معارك التحرير والبناء والوحدة . وإبتداء من معركة السويس عام ١٩٥٦ وإلى يوم رحيله فى ١٩٧٠ ، كان الرجل يوجه خطاباتة إلى شعب مصر والأمة العربية كانت الأولوية فى مخاطبه مع الشعوب العربية ، كان يتواصل معها مباشرة على الهواء أو فى الميادين العامة . وكانت الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج تصفى إليه ، وتستجيب لنداءاته وتهتف باسمه وبالشعارات التى رفعها . وكانت إذاعة صوت العرب هى إحدى آلياته الفعالة فى التخاطب مع هذه الجماهير . وكانت هذه السطوة العاطفية على الجماهير هى وسيلته فى الضغط

على الأنظمة الحاكمة . فخطابه مع الأنظمة الحاكمة كان يأخذ المرتبة الثانية في أولوياته . لذلك بقدر ما كانت علاقته مباشرة وإيجابية ووجدانية مع الجماهير العربية في كل مكان ، بقدر ما كانت علاقاته بالأنظمة الحاكمة مليئة بالشكوك والريبة من الجانبين . ولم يكن يلجأ إلى التعامل مع الأنظمة إلا مضطراً . من ذلك دعوته لها للاجتماع في مؤتمر القمة الأول بالاسكندرية (عام ١٩٦٤) لمواجهة مشاريع اسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن . وهو التقليد الذي استمر في حياته وبعد مماته ، وإلى يومنا هذا . ولكن القاعدة في الحقبة الناصرية وإلى هزيمة ١٩٦٧ ، كانت معاداة الأنظمة العربية الحاكمة ، واستعداد شعوبها عليها . وكانت فترات مهادنة هذه الأنظمة قصيرة وتمثل الاستثناء من القاعدة العامة . كما كان يلجأ النظام الناصري في أحيان كثيرة إلى إستخدام أجهزة المخابرات المصرية لخلق المتاعب للأنظمة العربية المعادية . وكان تجنيد الأعوان في كل البلاد العربية أمراً ميسوراً نظراً لايان الملايين بإخلاص عبد الناصر وبزعامته الكارمزية ولكن عبد الناصر طوال حياته لم يستعد شعباً عربياً على شعب عربي آخر . ولم يثر أى نزعات قطرية شوفينية ، ولم يباه الشعوب العربية الأخرى بما فعله من أجلها ، أو يوحى بأن مصر والمصريين أفضل من غيرهم ، أو أكثر تحضراً أو تمديناً من باقى الأمة العربية . باختصار كانت حملات عدائه واستعداداته موجهة دائماً ضد حكام آخرين ، ولم توجه أبداً ضد الشعوب العربية . وكان عبد الناصر حريصاً على التمييز في خطابه القومى بين الحكام والشعوب ، لا العربية فقط ولكن غير العربية أيضاً . ففي قمة عدائه لشاه إيران مثلاً لم يهاجم الشعب الايرانى مرة واحدة . وبالعكس كان يعتبر الشعب الايرانى ككل الشعوب المسحوقة ، حليفاً له ضد الاستعمار والطغيان .

لغة الخطاب القومى عند الرئيس السادات في علاقته بالعرب والعروبة كانت بدورها تجسم مفاهيمه وقناعاته في هذه المسألة . وكما مرت علاقته

بالعروبة بمراحل ثلاث ، فقد تراوحت لغة الخطاب من مرحلة إلى أخرى .
ففى المرحلة الأولى (١٩٧٠ - ١٩٧٣) كان التركيز على مفاهيم الأخوة
العربية والتضامن العربى والأسرة العربية الواحدة . وكان تعامله أساساً مع
الحكام والأنظمة الحاكمة وليس مع شعوب الأمة العربية . وبعكس عبد
الناصر نادراً ما نجد السادات يوجه خطاباً مباشراً للجماهير الأمة . وقد اعتبر
بعض المراقبين ذلك فى البداية حرصاً منه على ألا يثير شكوك الحكام
العرب ، الذين كان يضايقهم وصول عبد الناصر إلى رعاياهم مباشرة .
ولكن التفسير الأدق لأسلوب السادات فى هذه المسألة هو أن قناعته المبدئية
بأمة عربية واحدة وبمصير عربى واحد لم تكن بنفس العمق أو اليقين الذى
كان لدى عبد الناصر . أقصى ما كان يؤمن به فى هذه الناحية هو أن
الشعوب العربية والاسلامية هى أمم متآخية تربطها وشائج اللغة أو الدين .
ولكن هذه الوشائج فى حد ذاتها لا يترتب عليها حقوق أو التزامات أو
واجبات . فإذا استطاع نظامه أن يتعامل مع الأنظمة الحاكمة فيها من منطلق
المصالح ، ويحصل منها على تأييد مَادى أو معنوى هنا وهناك فإن ذلك كله
يتوقف على المهارات الفردية للحاكم .

أما ايجائيات برجماطية السادات المصرية فقد كان أهمها إنجاز حرب
أكتوبر ، وتحرير سيناء . أهم سلبياتها هى إنها فى سنواتها الأخيرة (١٩٧٧ -
١٩٨١) قد عزلت مصر عن محيطها الحيوى ، وتركت العالم العربى بلا قيادة
فزاد انقسامه وتشرذمه . وبانعزال مصر عن العرب زاد ضعفها ، وتكرست
تبعيتها ، وزاد ضعف العرب وتكرست تبعيتهم . وكان المستفيد الأكبر من
هذه البرجماطية المصرية هو إسرائيل فى المقام الأول . فقد أصبحت هى
الدولة الاقليمية العظمى فى المنطقة ، تعيثُ فساداً ، وتضرب هنا وهناك ،
وتتوسع هنا وهناك . وأصبحت تملئ ارادتها بالقوة وبالوعيد والتهديد لا
على دول المشرق العربى وحدها ، وإنما على مصر أيضاً بل أصبحت تمارى

أن مجالها الحيوى يمتد من باكستان إلى المغرب . . وكان المستفيد فى المقام
الثانى هو القوتان الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فبتنازل مصر
عن قيادتها القومية لوطنها العربى ، تقدمت كل من الدولتين الأعظم لتملأ
هذا الفراغ القيادى بشكل مباشر أو غير مباشر . وأصبحت الأقطار العربية
عند كل أزمة تحمل بها تولى وجهها شطر واشنطن أو موسكو .

هذا هو الحصاد المختلط لكل من الحقتين الناصرية والساداتية فى مسألة العرب والعروبة ان دروس النجاح والفشل لابد أن تدفعنا إلى تنقية هذا الحصاد المختلط وتحويله إلى حصاد صاف بقدر الامكان هذا هو تحدى الثمانينيات لكل من مصر وأمتها العربية .

لذلك كله نجد لغة الخطاب الساداتى فى مواجهة الأنظمة العربية تنتقل فى لهجتها من الشكر والامتنان فى المرحلة الأولى (١٩٧٤ - ١٩٧٧) إلى الاستنكار والاستهتار فى المرحلة الثالثة (١٩٧٧ - ١٩٨١) بل إننا نلاحظ فى المرحلة الأخيرة أن هناك استنفاراً لهُوية مصرية خالصة ومتعالية ، وتقرب من العصبية القطرية فى مواجهة العرب الآخرين . وعند تلك النقطة بدأت الحدود حتى بين الحكام وشعوبهم تكاد تختفى . وأصبحت لغة الخطاب الساداتى تمعن فى احتقار العرب الآخرين ، فنحن المصريين فقط أصحاب الحضارة الحقيقية فى المنطقة ومن ورائنا ستة آلاف سنة من المدنية . . بينما هم «العرب» قبائل لكل قبيلة علما ، وانخدعوا بتسمية أنفسهم شعوباً ودولاً . باختصار تحولت لغة الخطاب الساداتى فى السنوات الأخيرة إلى التشفى فى العرب والتحقير لهم أنظمة وشعوباً واستعداء المصريين عليهم . وظهرت شعارات من قبيل مصر فوق الجميع ، ومصر أولاً . . ومصر دائماً .

الحصاد

مثالية عبد الناصر القومية ويرجماطية السادات المصرية كانتا تمثلان طرفى

نقيض في التعامل مع مسألة العرب والعروبة . وقد كان لكل طرف نقيض نتائج إيجابية وعواقب سلبية . إيجابية مثالية عبد الناصر القومية أضفت على مصر والعرب قوة معنوية هائلة في فترة المد التحرري من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ . كانت مصر قوية بالعرب من حولها ، وكان العرب أقوياء بمصر في وسطهم . كانت خطوط المعارك واضحة في لحظات النصر وفي لحظات الهزيمة . وفي الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٠ ظهرت سلبات مثالية عبد الناصر القومية . فقد استدرج عبد الناصر ومعه مصر إلى حروب غير محسوبة ، وإلى معارك لم يحسن اختيار زمانها ومكانها وكانت النتيجة استنزافاً للطاقات والدماء وانتكاساً للمشروع الناصري برمته – سواء في جانبه التنموي الداخلي أو في سعيه لتكريس الاستقلال الوطني وعدم الإنحياز ، أو في مسيرته لتحقيق الوحدة العربية .

القسم الثالث

السادات بعد عشر سنوات ... ما له وما عليه

السادات بعد عشر سنوات ... ما له وما عليه

في إعادة كتابة التاريخ

لقد حرصنا في القسم الأول من هذا الكتاب أن نسجل حوارنا مع الرئيس الراحل أنور السادات من واقع مذكرات ، سجلت في أعقاب مقابلة طويلة تمت معه في استراحته بالاسكندرية يوم ٣١ / ٨ / ١٩٨١ ، بحضور حرمة السيدة جيهان السادات . وكان ذلك قبل اغتياله بخمسة أسابيع . لقد كان الحوار ساخناً ، وغاضباً في عديد من لحظاته . وواضح من وقائع الحوار أن هذا الكاتب كان على خلاف ظاهر مع معظم سياسات وممارسات الرئيس السادات . وكان يمكن نشر مضمون هذا الحوار بعد اغتيال الرجل مباشرة . . . ولكننا لم نفعل ذلك في حينه لسببين :

* أولهما ، اننى لم أكن قد أستاذنت الرئيس الراحل في نشره . . . كما لم تتح لى الظروف مقابلة السيدة حرمة لاستئذانها في ذلك .

* ثانيهما ، أن الرئيس الراحل أنور السادات كان قد تعرض بعد إغتياله لحملة شديدة من النقد والهجوم والتجريح ، ليس فقط ممن اختلفوا معه في حياته ، ولكن أيضاً من كثير ممن أظهروا له كثيراً من الود أو تملقوه وهو في السلطة . ولم يشأ هذا الكاتب أن يكون جزءاً من هذه الحملات الشرسة .

ولكن بعد عشر سنوات من رحيل أنور السادات عن عالمنا ، رأيت أن

الوقت أصبح مواتياً لنشر معظم وقائع هذا الحوار . ولم أسقط منه إلا ما انطوى على مسائل تمس شخصيات عامة عربية ومصرية من الأحياء أو الأموات ، ولا يخدم ذكرها أى قضية عامة .



وفي القسم الثانى من هذا الكتاب ، اعدت تسجيل ما كنت قد قمت بنشره عن سياسات وممارسات الرئيس أنور السادات ، بعد عام من رحيله . وكان واضحاً مما كتبتة فى أواخر عام ١٩٨٢ وأوائل عام ١٩٨٣ ، أننى كنت ما زلت معارضاً وناقداً لمعظم سياسات وممارسات الرئيس الراحل . والحكمة من إعادة نشر هذه الآراء والاجتهادات هو أن يكون القارئ على بينة من تطور فكر هذا الكاتب تجاه السياسات العامة لنظام الرئيس السادات فى لحظات زمنية متتابعة .

يقال «إن كل جيل يعيد كتابة التاريخ» . . . وهذا صحيح بالمعنى العام ، وله أسبابه الموضوعية والذاتية .

من بين الأسباب الموضوعية أنه فى لحظة وقوع الأحداث وتسجيلها . . . لا يتم الإفصاح عن كل الحقائق المتعلقة «بالحدث» ممن شاركوا فيه أنفسهم . ويمرور الوقت يكشف هؤلاء أو ذويهم أو الوثائق العامة مزيداً من هذه الحقائق ، مما يستوجب إعادة كتابة التاريخ أو إعادة تفسيره .

ومن الأسباب الذاتية لإعادة كتابة التاريخ مع أجيال تالية . . . هو أنه وقت وقوع الأحداث ، وخاصة الكبير منها ، يختلف الناس فى مواقفهم منها ، بما فى ذلك حتى أكثر المؤرخين والمراقبين حيادية وموضوعية . ويكون هذا الاختلاف فى كثير من الأحيان مدعاة لمشاعر وعواطف ساخنة . . . وتلون هذه المشاعر والعواطف موقف المؤرخ أو المراقب ، حتى وهو يسجلها ، أى قبل تفسيره لها . فعملية تسجيل الحدث نفسه تتعرض بشكل واع أو غير واع لبعض انتقائية فى المفردات . . . فيتم إهمال بعضها أو

السكوت عنه ، بينما يتم إبراز بعضها والحديث عنه . ولكن بعد فترة زمنية ، قد تقصر أو تطول ، تهدأ العواطف وتستقر المشاعر ، ويصبح من الممكن إعادة كتابة التاريخ بشكل أكثر حيادية .

ومن الأسباب التي تتداخل فيها الاعتبارات الموضوعية والذاتية معاً ، وتملى على الأجيال التالية أن تعيد كتابة التاريخ ، هو «المسافة الزمنية» على وقوع الأحداث ، وظهور معظم تداعياتها التي كانت كامنة أو مطمورة ، سلباً أو إيجاباً .

ومع ذلك فلا ينطوى إعادة كتابة التاريخ دائماً على مزيد من الموضوعية أو الانصاف . ففي تاريخنا ، منذ الفراعنة إلى الحقبة المعاصرة ، كانت تتم محاولات لإعادة كتابة التاريخ لخدمة أغراض بعينها . فحتى الفراعنة كانوا يتعمدون طمس تاريخ بعضهم البعض بعد عشرات أو مئات من السنين ، لينكروا على أسلافهم أمجاداً أو إنجازات هي من حق هؤلاء الأسلاف ؛ وليدعوا لأنفسهم أمجاداً وإنجازات لا يستحقها هؤلاء الاخلاف . وفي الحقبة المعاصرة من تاريخ مصر الحديث ، شهدنا كيف تمت إعادة كتابة تاريخ اسرة محمد علي مرتين ، وتاريخ الثورة العربية مرتين ، وتاريخ ثورة ١٩١٩ مرتين . ودائماً في المرة الثانية كانت الكتابة مختلفة أو متناقضة تماماً مع المرة الأولى .

وليس هذا وقف على المصريين والعرب . فمنذ ثلاثة أعوام ، حينما احتفلت فرنسا بمرور مائتي عام على ثورتها الكبرى (١٧٨٩) ظهرت عدة كتب عن هذا الحدث الجلل ، الذي غير فرنسا وأوروبا والعالم . وبمعنى من المعاني انطوت هذه الكتب على إعادة كتابة وتفسير تاريخ الثورة الفرنسية . وكشفت هذه الكتابات عن استمرار استقطاب عميق بين المؤرخين الفرنسيين أنفسهم نحو ثورتهم الكبرى . فكان بعضهم مؤيداً وممجداً لهذه الثورة ، ومبرراً لكل اشتطاطاتها . وكان بعضهم الآخر معارضاً

ودامغها ولقياداتها . والجدير بالذكر هنا أن عواطف ومشاعر الكتاب الفرنسيين كانت ما تزال ساخنة تجاه الثورة كما لو كانت قد وقعت منذ يومين أو اسبوعين أو عامين ، وليس بعد مائتين من السنوات .

ولا شك أننا سنشهد ، إن لم نكن قد شهدنا بالفعل ، شيئاً مماثلاً بالنسبة لثورة أخرى كبرى غيرت قلب ووجه بلدها والعالم في القرن العشرين ، ألا وهي الثورة الروسية البلشفية (١٩١٧) . فتفكيك الاتحاد السوفيتي ، وحل الحزب الشيوعي الذي قام بالثورة ، وتحطيم تماثيل رموزها ، والهجوم عليهم ، والغاء علمها والعودة إلى العلم القيصري القديم ، وإعادة بناء النظام الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي على أسس مغايرة تماماً . . . هي كلها جزء من إعادة كتابة تاريخ تلك الثورة .



ولا نريد الاستطراد في إعطاء الأمثلة على إصرار كل جيل أن يعيد كتابة تاريخ بلده - سواء في مصر أو الوطن العربي أو العالم . فالأمثلة تجل عن الحصر . وإنما نكتفي بهذا القدر توطئة لإعادة تقييم الحقبة الساداتية من تاريخ مصر الحديث .

ولكن قبل المضي في ذلك ، لا بد من بعض الاستدراكات .

✱ الاستدراك الأول . هو أن ما يفعله هذا الكاتب هنا هو ليس تأريخاً للحقبة الساداتية . فالكاتب ليس مؤرخاً محترفاً ، ولا هاوياً . فليس هذا هو قصد الكاتب . وكل ما يفعله هنا هو إعادة تأمل تلك الحقبة .

✱ الاستدراك الثاني . هو أن هذا الكاتب لا يمثل جيلاً جاء بعد الحقبة الساداتية ؛ ومن ثم يجد من حقه إعادة تأملها كارهاص لإعادة كتابة تاريخها . لقد شهد هذا الكاتب الحقبة برمتها ، وأبدى فيها رأيه مرتين ،

فى حياة السادات ، وبعد رحيله بعام واحد أو يزيد ؛ على نحو ما يكشف القسمان السابقان من هذا الكتاب نفسه . وفى المرتين السابقتين كانت الآراء والاجتهادات مازالت متسقة فى نقدها ومعارضتها العامة لسياسات وممارسات الحقبة الساداتية . ولكن ما يفعله فى هذه المرة الثالثة مختلف نوعياً . فقد انتهت معارضته لبعض توجهات الرئيس الراحل ، وخفت معارضته لبعض سياساته ، واستمر نقده لكثير من ممارساته ، وذلك لأسباب يأتى الحديث عنها فى فقرات تالية من هذا القسم .

* الاستدراك الثالث . هو وقفة تأمل مع الذات ، من حق القارى أن يطلع على مفرداتها الذاتية والموضوعية . فحينما قامت ثورة يوليو (١٩٥٢) كان هذا الكاتب فى طفولة وعيه السياسى ، حيث لم يكن قد تجاوز الرابعة عشر من العمر . وقد ترعرع وعيه مع الثورة ورموزها وشعاراتها وسياساتها . وبهذا المعنى اعتبر نفسه واعتبره كثيرون من أبناء ثورة يوليو . وكان عبدالناصر زعيم هذه الثورة . وحينما بدأ مصطلح «الناصرية» (الذى لم يحبه عبد الناصر فى حياته) يطلق على الأوفياء للثورة وزعيمها الخالد ، فقد عرف هذا الكاتب بأنه فى عداد «الناصرين» وإن كان هو لم يدع هذا «الشرف» لمن يعتبرونه كذلك ، ولم ينف هذه «التهمة» لمن يعتبرون الناصرية تهمة . الكاتب نفسه كان وما يزال يفضل ، إن كان لابد من تسمية ، ان تكون تسمية بالانتماء لفكر وتوجهات ، لا لأشخاص ، مهما كان جلالهم وعظمتهم . وهو يرمى لفكر وتوجهات ثورة يوليو . ولهذا السبب ظل هذا الكاتب طوال حكم الرئيس أنور السادات ، ولعدة سنوات بعد اغتياله ، متشككا فى وفاء أنور السادات لفكر وتوجهات ثورة يوليو ، ناهيك عن الوفاء لشخص زعيمها الخالد . وربما كانت هذه الشكوك العميقة هى أحد أسباب الموقف الناقد

والمعارض لسياسات وممارسات الرئيس السادات . ولكن المسافة الزمنية ، والأحداث في مصر والوطن العربي والعالم ، وربما نضج الكاتب أو كهولته الفكرية ، تجعله الآن ينظر لكثير من الأمور بمنظار مختلف بعض الشيء ، عما كان ينظر به للأمور منذ عشرين عاماً ، ومنذ عشر سنوات .

وبهذه الاستدراكات الثلاثة أعرض تقوياً عاماً لأهم توجهات وممارسات الحقبة الساداتية .



توجهات صائبة ... وممارسات خائبة

يمكن القول أن السنوات الثلاث الأولى (أكتوبر ١٩٧٠ - أكتوبر ١٩٧٣) من ولاية الرئيس السادات كانت إمتداداً للحقبة الناصرية في سياساتها ولغة خطابها . فقد حرص أنور السادات على أن يكرس «شرعيته» معتمداً على تراث ثورة يوليو ، وعلى أنه خليفة عبد الناصر ، يسير على نهجه . واقتضى ذلك بالطبع الاشادة الدائمة بالزعيم الخالد ، الذي كان قد أصطفاه بتعيينه نائباً له في رئاسة الجمهورية .

ولكن تكريس الشرعية لم يكن يكفي . كان لابد للرئيس الجديد أنور السادات أن يكرس أيضاً «سلطته» . وانطوى ذلك فيما انطوى عليه على التخلص من أولئك الذين كانوا إما مناوئين فعليين أو محتملين في هذا السعى لتكريس سلطته . وقد أتاحت له الظروف ذلك بعد حوالى تسعة شهور من تقلده منصب رئاسة الجمهورية ؛ حينما اختلفت معه المجموعة التي كان يقودها السيد / على صبرى . وشملت وزير الحربية (الفريق محمد فوزى) ووزير الداخلية (السيد / شعراوى جمعة) ووزير الإعلام (السيد / محمد

فايق) ورئيس مجلس الشعب (الدكتور / لبيب شقير) وأحد وزراء الدولة ومدير مكتب رئيس الجمهورية (السيد / سامى شرف) . وسيظل التاريخ السياسى المصرى حائراً حول السهولة النسبية التى تخلص فيها الرئيس السادات من هؤلاء جميعاً فى ضربة واحدة ، فى يوم واحد (١٥ مايو ١٩٧١) ، رغم سيطرتهم على أهم مؤسسات الدولة المصرية . ولعل أصبح التفسيرات هو أن هذه الشخصيات العامة التى تدرجت فى مناصب السلطة فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر ، كان ينقصها الحنكة السياسية ، وعدم الوعى بالطبيعة الهرمية للسلطة فى «مجتمع نهري» ، مثل المجتمع المصرى ، والذى يملك فيه من هو فى قمة الهرم ثمانين فى المائة من أوراق أى مناورة سياسية . هذا فضلاً عن أنهم إستهانوا بالمهارات السياسية للرئيس أنورالسادات . المهم هذا ليس موضوعنا الأساسى الآن . ويكفى أن نقول إن السنوات الثلاث الأولى بالنسبة للرئيس السادات كانت مرحلة تكريس شرعيته وسلطته .

ثم جاءت حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ ، والأداء الرفيع فيها لمصر والعرب - عسكرياً وسياسياً . وقد استغل الرئيس السادات هذا الإنجاز الكبير لكى يفصح عن توجهاته الجديدة - داخلياً ، وإقليمياً ، ودولياً . ففى أعقاب تلك الحرب ، شعر الرئيس السادات أنه لم يعد فى حاجة إلى تكريس شرعيته على تراث ثورة يوليو وخلافته لعبد الناصر وحدهما . لقد كان انتصار أكتوبر مصدراً جديداً لا يقل عن المصدرين السابقين فى تكريس هذه الشرعية . وبمرور السنوات ، حاول الرئيس السادات أن يجعله المصدر الأساسى ، إن لم يكن المصدر الوحيد لهذه الشرعية . ومن هنا شهدت الشهور القليلة التالية لحرب أكتوبر الإعلان عن أربعة توجهات جديدة ، تمثل فى مجملها اختلافاً نوعياً واضحاً عن توجهات الحقبة الناصرية ، وهى بالترتيب الزمنى :

• الانفتاح الاقتصادى

• الانحياز للغرب

• التحول الديموقراطى

• المصالحة مع إسرائيل

أى أن اثنين من هذه التوجهات الأربعة كانا يخصصان البيت المصرى الداخلى ، واثنان يخصصان علاقات مصر الإقليمية والدولية . ولكن التوجهات الأربعة كانت تمثل معاً وبترايط وثيق «مشروعاً ساداتياً» بديلاً «للمشروع الناصري» . وقد تحدثنا تفصيلاً عن ذلك فى القسم الثانى من هذا الكتاب فى مجال المقارنة بين الزعيمين الراحلين . وظل هذا الكاتب لعدة سنوات ، فى حياة الرئيس السادات وبعد رحيله ، ناقداً ومعارضاً لهذه التوجهات الساداتية . ولكن بعد مرور عشر سنوات على رحيل الرئيس السادات ، وفى ضوء ما مر بالوطن العربى والشرق الأوسط والعالم من أحداث جسام ، فإنه من المناسب إعادة تناول كل من هذه التوجهات لتقييمه .

• الانفتاح الاقتصادى

كان واضحاً لأبناء جيلى ممن نشأوا فى ظل إقتصاد اشتراكى موجه ، يهدف إلى التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية ، إن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أعلنها الرئيس بإصدار القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ ، هى أن هذه السياسة ستخل بالهدفين المذكورين . وضاعف من هذا الشعور أن البدايات المبكرة لسياسة الانفتاح قد ارتبطت بعودة ظهور شخصيات وفئات من النظام القديم السابق على ثورة يوليو . كما أطلقت هذه البدايات لقوى طفيلية عديدة العنان للشراء الفاحش والسريع .

كما أنه رغم انهيار المساعدات الاقتصادية العربية والدولية على مصر ،

ورغم ارتفاع معدل تحويلات المصريين العاملين في الخارج (بعد الطفرة النفطية التي جاءت مع حرب أكتوبر ١٩٧٣) ، إلا أن الأوضاع المعيشية لمعظم المصريين كانت تشتد صعوبة ، وكانت مؤشرات التضخم في ارتفاع مستمر ، وحجم المديونية الخارجية لمصر في تعاظم مضطرد . وقد تجلت الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي بشكل درامى في المظاهرات العنيفة التي انفجرت في كل المدن المصرية الرئيسية من الاسكندرية إلى أسوان في يناير ١٩٧٧ .

وليس هنا مجال التقييم التفصيلي لسياسة الانفتاح الاقتصادي ، التي كنا قد عارضناها لعدة سنوات . ولكن هنا تقييم التوجه نفسه . فقد أثبتت الأحداث في العالم كله خلال السنوات الخمسة عشر التي تلت أخذ مصر «بالانفتاح الاقتصادي» انه كان توجهها صائباً . فالكتلة الشرقية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ، التي بدأت فيها فلسفة الاقتصاد الاشتراكي الموجه ، قد نبذت هذه الفلسفة ، وما انطوت عليه من سياسات وممارسات تأخذ «باقتصاديات السوق» . وكون الرئيس السادات كان من أول قادة العالم الثالث الاشتراكي الذين بادروا بسياسة الانفتاح والتحول إلى اقتصاديات السوق يعنى أنه كان سباقاً إلى اكتشاف عيوب الاقتصاد الموجه ، أو إقتصاد الأوامر (Command Economy) ، الذي يعتمد على القطاع العام ، ويقلص أو يحارب القطاع الخاص ، على اعتبار أن الأخير يمثل قوة إستغلالية أو طفيلية .

وما فعله السادات في هذا الصدد لم يكن تخلياً أو تصفية للقطاع العام ، ولكنه انطوى على تشجيع القطاع الخاص ، ورد الاعتبار إليه . أى أنه سمح للقطاعين العام والخاص أن يتعايشا جنباً إلى جنب ، وأن يتلقيا نفس التشجيع من الدولة ، على أمل أن يتنافسا تنافساً إيجابياً ، يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الوطنى من ناحية ، وإلى إجتذاب مزيد من الاستثمارات العربية

والأجنبية من ناحية ثانية ، وجلب التكنولوجيا المتقدمة من ناحية ثالثة ، وإدخال الادارة الحديثة لمؤسسات الانتاج والخدمات المصرية من ناحية رابعة . وهذه الاعتبارات الأربعة هي نفسها التي رددتها فيما بعد زعماء بلدان الاقتصاد الاشتراكي الموجه حينما قرروا ما يسمى الآن «بتحرير الاقتصاد» أو الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصوصية Privatization) . بهذا المعنى كان السادات سابقاً وسباقاً بين زعماء العالمين الثانى والثالث . ولكن هل كان ذلك يعنى أن أخذ مصر بسياسة التخطيط وإنشاء قطاع عام كبير ورائد وقائد في الاقتصاد المصري في الخمسينيات والستينيات هو سياسة خاطئة ؟ .

والإجابة في رأينا هي بالنفى . فقد حقق الاقتصاد المخطط والقطاع العام لمصر فوائد جمة . وبفضل هذه السياسة تم احداث تحولات عميقة في بنية الاقتصاد والمجتمع المصري . فما كان ممكناً بغير هذه السياسة ، مثلاً ، بناء صناعة ثقيلة ، أو تشييد السد العالي ، أو كهربية الريف المصري ، أو استصلاح حوالى مليون فدان من الأراضى الزراعية الجديدة ، ناهيك عن التوسع الهائل في التعليم والخدمات . وكانت القاعدة الصناعية المصرية والقطاع العام إجمالاً هما اللذان مكنا مصر من إمتصاص صدمة هزيمة ١٩٦٧ والاستعداد لحرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ .

ولكن كما ثبت في أنحاء عديدة من العالم ، فإن الاقتصاد المركزى المخطط قد يكون ضرورياً ومفيداً في مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصادى - الاجتماعى ، وليس في مرحلة تالية . والمرحلة التى يكون فيها هذا النوع من الاقتصاد مفيداً هي بالتحديد مرحلة تشييد بنية أساسية حديثة ، وصناعات ثقيلة ومتوسطة ، وتحديث الطاقة البشرية الملائمة لتشغيل هذه البنية وتلك الصناعات . ولكن بعد تلك المرحلة إذا استمر الأخذ بسياسات الاقتصاد المركزى المخطط ، حيث يتفنى عنصر الضرورة ويتناقص عنصر الفائدة ،

فإن الاقتصاد والمجتمع يبدأان في الترهل والتكلس والجمود . وهذا هو ما حدث بالفعل في الاتحاد السوفيتي والصين ودول أوروبا الشرقية منذ منتصف الستينيات . وكانت الصين هي الأسبق لادراك ذلك منذ عام ١٩٧٧ ، أى بعد مصر بثلاث سنوات . وتأخر هذا الادراك في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية الى منتصف الثمانينيات - أى بعد مصر الساداتية بأكثر من عشر سنوات .

ولا يعنى الأخذ بسياسة الانفتاح واقتصاد السوق ، إن هذه السياسة تحقق دائماً كل المرجو منها ، أو أنها تفعل ذلك دون ثمن اجتماعي - نفسى كبير . وفي مصر تحديداً ، كان هناك ثمن اقتصادى فادح ، وهو زيادة المديونية الخارجية ، التى ارتفعت من ١,٣ مليار دولار عام ١٩٧٠ (حينما تولى السادات مقاليد الحكم) إلى حوالى ٢٤ مليار دولار حينما ترك الحكم والحياة عام ١٩٨١ . كذلك انطوت هذه السياسة على زيادة معدلات التضخم الذى كان فى حدود ٧ فى المائة سنوياً عام ١٩٧٠ ووصل إلى حوالى ٢٥ فى المائة سنوياً عام ١٩٨١ . كما تدهورت قيمة العملة المصرية من (دولارين للجنيه الواحد إلى جنيهن للدولار الواحد خلال نفس المدة (١٩٧٠ - ١٩٨١) . وهذه المؤشرات الثلاثة وحدها تعنى أن الفئات الأقل حظاً هى التى تحملت القسط الأكبر من أعباء سياسة الانفتاح الاقتصادى . وقد كان ذلك وراء انفجار الانتفاضة الشعبية لفقراء المدن المصرية فى يناير ١٩٧٧ .

وكان يمكن أن تكون الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادى أسوأ من ذلك بكثير ، لولا أنها تزامنت مع الطفرة النفطية فى أقطار عربية شقيقة . فقد أدت هذه الطفرة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٣ إلى ارتفاع فلكى فى الموارد المالية للدول النفطية ، وبالتالي لأخذها بخطط تنمية طموحة ، احتاجت إلى استيراد عمالة من الخارج . وكانت مصر هى أحد المصادر الرئيسية لهذه

العمالة ، وهو الأمر الذى خفف من حدة البطالة فى الداخل المصرى من ناحية ، وإلى زيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج إلى مصر من ناحية ثانية . كذلك ساعد فى تخفيف وطأة سياسة الانفتاح الاقتصادى تدفق المساعدات المالية الأجنبية والعربية إلى مصر ، والتي بلغت خلال السنوات السبع التالية للانفتاح وإلى اغتيال الرئيس السادات إلى حوالى أربعة عشر مليار دولار .

ومع كل سلبيات سياسة الانفتاح الاقتصادى ، الفعلى منها والمحتمل ، إلا أنه قد ثبت أن التوجه نفسه كان صائباً . ولا بد أن يحسب ذلك للسادات وليس عليه .

أما بعض ما شاب هذه السياسة من ممارسات ، فلا بد أن يحسب على السادات . ونقصد بذلك تحديداً انتشار السلوك الطفيلى ، وزيادة حجم الفساد . ولم يكن أقارب السادات ومعاونوه بعيدون عن هذه الممارسات . وكان أبلغ دليل على ذلك ما كشفت عنه محاكمة السيد/ عصمت السادات ، بعد عام من اغتيال الرئيس . وكشفت محاكمات مماثلة لبعض من قريبهم إليه (مثل رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى) عن ممارسات مماثلة . وقد أدانهم القضاء جميعاً .

كما أثبتت الباحثة سامية سعيد (*) أن النخبة التى قادت الانفتاح ، وكونت معظم الشركات الخاصة الجديدة ، كانت من أقرب الناس إلى نظام الرئيس أنور السادات ، وأنهم اعتمدوا فى تكوين هذه الشركات على المال العام . أى أن قسماً لا يستهان به من أموال الشعب قد تم نقله بوسيلة أو بأخرى إلى ملكية خاصة ، دون مقابل يذكر .

وقد نتج عن هذه الممارسات ، التى صاحبت سياسة الانفتاح ، ظهور ثراء فاحش على فئة محدودة من المصريين . واندفع أفراد هذه الفئة بدورهم

(*) سامية سعيد : من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح . القاهرة :

إلى الاستهلاك الكمال والبذخى إلى درجة استفزت مشاعر كثير من المصريين، وخاصة فقراء المدن . وكان هذا العامل النفسى ، إلى جانب أسباب موضوعية اشرنا إليها سلفاً (مثل التضخم) ، أحد أسباب الانفجار الشعبى فى يناير ١٩٧٧ .

بالطبع لم يكن محتملاً أن تصاحب هذا التوجه الانفتاحى الاقتصادى الجديد، تلك الممارسات الطفيلية أو الفاسدة . ولكن ذلك هو ما حدث . ومن هنا فإننا نخلص إلى أن الانفتاح الاقتصادى كان ضمن التوجهات الصائبة للحقبة الساداتية ، ولكن بعض الممارسات التى صاحبتها كانت فاسدة .

* بدايات ديموقراطية ونهايات استبدادية

كان التوجه الرئيسى الثانى على الجبهة الداخلية للحقبة الساداتية ، هو بداية التحول الديموقراطى . فما يسمى «بورقة اكتوبر» التى أعدت فى أعقاب حرب ١٩٧٣ كانت قد بشرت بالديموقراطية كنهج للنظام السياسى . وبالفعل بدأ الرئيس السادات بتخفيف قبضة التنظيم السياسى الواحد ، وهو «الاتحاد الاشتراكى» على الحياة السياسية العامة . ومع نهاية عام ١٩٧٥ ، ابتدع السادات ما سمي فى حينه «بتعددية المنابر السياسية» داخل الاتحاد الاشتراكى . وسرعان ما تحولت هذه المنابر إلى «أحزاب سياسية» تنافست فيما بينها فى الانتخابات النيابية عام ١٩٧٦ . ورغم أن منبر الوسط ، الذى أصبح حزب الرئيس السادات وسمى «بحزب مصر» ، قد فاز بأكثر من أغلبية ثلثى مقاعد مجلس الشعب ، إلا أن فوز حزب اليسار (التجمع) بعدة مقاعد ، كان مؤشراً رسمياً وفعالاً لعودة «التعددية السياسية الحزبية» إلى مصر بعد غياب قارب ربع قرن (أى منذ حلت الأحزاب السياسية بعد ثورة يوليو) .

وشهدت الأعوام الثلاثة التالية (١٩٧٦ - ١٩٧٨) نشاطاً سياسياً متعددًا ملحوظاً . وكان واضحاً أن الساحة المصرية كانت مهیئة لهذه البداية الديمقراطية المتواضعة ، وأنها عطشى للمزيد منها . ولكن تدافع الأحداث الداخلية والاقليمية جعلت الرئيس السادات يضيق تدريجياً بالتجربة الديمقراطية الوليدة . فالأحزاب المعارضة التي ظهرت مع انتخابات ١٩٧٦ والأحزاب الجديدة التي نشأت بعد هذه الانتخابات ، وهي حزبي العمل الاشتراكي والوفد الجديد ، اخذت الأمور مأخذ الجد ؛ وبدأت توجه الانتقادات الحادة لسياسات وممارسات النظام في صحفها واجتماعاتها الحزبية . ولأن ذلك تزامن مع زيارة السادات لاسرائيل (نوفمبر ١٩٧٧) وسعيه الحثيث إلى تسوية معها ، فقد أشتأثر ذلك بنقد حاد من معظم هذه الأحزاب ، ناهيك عن نقدها لسياساته الأخرى ، وخاصة سياسة الانفتاح الاقتصادي وما صاحبها من ممارسات طفيلية ، على نحو ما ذكرنا من قبل .

لذلك نجد الرئيس السادات منذ نهاية ١٩٧٧ وبداية ١٩٧٨ يصدر مجموعة من القوانين المقيدة للحريات العامة ، ومنها «قانون العيب» الذي يعطى السلطة التنفيذية حق اتهام ومحاكمة من يتجاوزون بالقول أو السلوك في مسائل تعتبر من «مقدسات المجتمع وقيمه الأصيلة» ، وكانت فضفاضة تعريف «العيب» وتشكيل المحكمة من غير «قضاة طبيعيين» (شخصيات عامة غير قضائية) مصدراً لتشكك مشروع ، بأن المقصود بهذا القانون هو ملاحقة المعارضين والمناوئين لنظام الرئيس السادات .

ثم اعقب ذلك سلسلة من الاستفتاءات على تغييرات دستورية فحواها ومقصدها هو مزيد من تقييد الحريات العامة في التعبير والتنظيم ، ومن ذلك «تحریم إنشاء أحزاب تعارض مسيرة السلام مع إسرائيل» ، وإن كان هذا لم ينطبق على الأحزاب التي كانت قائمة بالفعل . وتحریم العمل السياسي

العام على شخصيات شاركت في الحكم قبل ثورة يوليو وصدرت ضدها أحكام من المحاكم الثورية . . . وما إلى ذلك مما لا يسمح المجال بتفصيله . وكلما كانت المعارضة تشتد ضد سياسات وممارسات النظام ، حتى لو كانت سلمية وفي إطار القانون ، كلما اشتد ضيق الرئيس السادات بها ، وتفنته في إصدار قوانين جديدة تعطي السلطة التنفيذية (وهو على رأسها) القدرة على تضيق الخناق على المعارضين ؛ حتى انه صرح مرة بأنه «سيفرم هؤلاء بالقانون» ! وكان فحوى ذلك أنه مستمر في الالتزام الشكلي «بالانفتاح الديمقراطي وسيادة القانون» ، ولكنه يطوع هذا الأخير ليسمح له بممارسات فعلية تقوض روح الديموقراطية أو تخنقها تماماً . ثم فاق هذه الممارسات بالتلاعب بالانتخابات النيابية التالية ، حيث لم يفز فيها أى من المعارضين لسياساته ، وخاصة لاتفاقيتي كامب دافيد (١٩٧٨) .

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه ، لم يتبق من ديموقراطية السادات ، المتواضعة أصلاً ، إلا اسمها . ثم تدهور هذا الوضع أكثر فأكثر خلال السنة الأخيرة من حكم الرئيس السادات . وتوترت الأوضاع الداخلية إلى درجة المواجهات الدموية المسلحة ، سواء بين بعض الفصائل المعارضة والدولة ، وخاصة الجماعات الإسلامية المتطرفة ، أو بين هذه الأخيرة وأبناء الطائفة المسيحية القبطية ، ووصلت ذروتها في أحداث حي «الزاوية الحمراء» بالقاهرة في صيف عام ١٩٨١ .

وانتهز الرئيس السادات فرصة وقوع الأحداث الطائفية في «الزاوية الحمراء» ليسوى كل حساباته مع كل فصائل المعارضين المصريين لكل سياساته بضربة واحدة في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٨١ . فرغم أن تلك الأحداث الطائفية هي «المبرر المباشر» ، إلا أنه لم يقصر ضربته على الجماعات الدينية المتطرفة من مسلمين ومسيحيين ، مثلاً . وإنما وسع نطاق هذه الضربة لتشمل كل المعارضين — العلمانيين منهم وغير العلمانيين ،

اليساريين منهم واليمينيين ، الناصريين منهم والليبراليين ، النساء منهم والرجال ، الشباب منهم والكهول والشيوخ . وباختصار ، بين يومى ٣ و ٥ سبتمبر أمر الرئيس السادات بالقبض على واعتقال حوالى ألفى شخصية مصرية من هؤلاء جميعاً ، دون توجيه تهم محددة إليهم ، ودون الإعلان عن موعد لمحاكمتهم . واكتفت البيانات الرسمية فى هذا الصدد ، بأن هؤلاء الأشخاص باتوا يهددون «الوحدة الوطنية» ، ويمثلون خطراً داهماً على منجزات «ثورة التصحيح» (مايو ١٩٧١) «واكتوبر المجيدة» (١٩٧٣) ، و«مسيرة السلام» (١٩٧٧ - ١٩٨٠) .

وكان هذا الاجراء الشامل باعتقال كل رموز الحركة السياسية المصرية (من غير أعضاء النخبة الحاكمة نفسها) بمثابة إسقاط «ورقة التوت» الأخيرة لديموقراطية الرئيس السادات ، لتكشف عن عورات نظام ما يزال أسير النزعات الاستبدادية ، رغم محاولاته أو تشدقه اللفظى «بالديموقراطية» .

ولم يمر أكثر من شهر على هذه الاجراءات القمعية الصارخة ، إلا وقد طالت الرئيس أنور السادات رصاصات الاغتيال ظهر السادس من أكتوبر ١٩٨١ ، وسط الاستعراض العسكرى الكبير بذكرى انتصاره قبل ذلك بثمان سنوات . وانتهت حقبة حكمه الحافلة نهاية مأساوية حزينة .

ومرة أخرى فى تقويم هذا التوجه ، لابد أن يحسب للسادات أنه بدأ التحول الديموقراطى ؛ وانه بذلك سبق بلداناً كثيرة فى العالم الثالث والعالم الثانى ، تسابقت بعد ذلك بعدة سنوات للأخذ بنفس النهج . ولكن مرة أخرى ، كان هذا المنحى الديموقراطى ضمن توجهاته الصائبة ، ولكن ما صاحب هذا التوجه وخاصة فى السنوات الأخيرة لحكم السادات من سلوكيات كان من أبرز ممارساته الخائبة . وقد دفع الرجل بسببها ثمناً فادحاً ، هو حياته نفسها .

* التحالف مع الغرب

أما التوجه الرئيسى الثالث لأنور السادات ، والذي مثل إتجاهاً مضاداً تماماً لسلفه الرئيس عبد الناصر ، فقد كان سياسته فى التحالف الاستراتيجى مع الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة .

وقد بدأ هذا التحول على مراحل . كانت المرحلة الأولى فيه بين عامى ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، وتجسدت فى تصفية العلاقات الكثيفة مع حليف مصر الدولى فى العقدين السابقين ، وهو الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية . ووصلت العلاقات المصرية السوفيتية إلى أدنى مستوياتها حينما أمر الرئيس السادات فى منتصف عام ١٩٧٢ بطرد حوالى ٢٥,٠٠٠ خير عسكرى سوفيتى من مصر . وقد استغل السادات فى اتخاذ هذا القرار الدرامى شعور الاحباط المتزايد فى القوات المسلحة المصرية بسبب الضالة النسبية فى كمية ونوعية السلاح السوفيتى المسموح لها به مقارنة بما كانت أمريكا تغدقه على إسرائيل . كذلك تمت فى هذه المرحلة تقوية العلاقات المصرية - السعودية . ولعبت هذه الأخيرة دوراً مستتراً (كشف عنه فيما بعد) فى تشجيع السادات على قرار تخلص مصر من الخبراء السوفيت . ولم يكن السادات فى الواقع يخفى تبرمه ببطى الاتحاد السوفيتى فى إتخاذ القرار ، وتشككه فى نواياه تجاه مصر .

أما المرحلة الثانية فى تحول السادات من التحالف مع الاتحاد السوفيتى إلى التحالف مع الغرب فقد كانت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة ، ومع وقف إطلاق النار ولقائه بوزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر آنذاك . وفى هذه المرحلة رحب الرئيس السادات بكل المبادرات الأمريكية «لفض الاشتباك» على الجبهة المصرية - الإسرائيلية . واكتملت هذه المرحلة أو توجت بزيارة الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون إلى مصر والسعودية

وإسرائيل في ربيع ١٩٧٤ . وعلى أثرها بدأت المساعدات الأمريكية الاقتصادية في تدفقها على مصر .

ثم جاءت المرحلة الثالثة مع انتخاب جيمى كارتر رئيساً جديداً للولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٧٦ . ففى غضون عام واحد كان السادات قد أصبح مستعداً ومروجاً لمقولة إن « ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى صراع الشرق الأوسط هى فى يد الولايات المتحدة » ، فرمى بكل « بيضه فى السلة الأمريكية » . ولما أشار عليه كارتر فى سبتمبر ١٩٧٧ بضرورة القيام بخطوة درامية حاسمة لكسر الجمود فى عملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، تلقف السادات ذلك وترجمه إلى مبادرته بزيارة إسرائيل ، فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وهو الأمر الذى ستحدث عنه فى فقرة تالية .

المهم أنه فى عهد الرئيس كارتر تضاعف حجم المساعدات الأمريكية لتصل إلى حجمها الذى استقر فى السنوات التالية عند حوالى مليارى دولار أمريكى سنوياً . وأكثر من المساعدات ، لم يكن السادات يخفى إعجابه الشديد بالنموذج الأمريكى فى الاقتصاد والاجتماع والسياسة . وقد بادله كارتر والرأى العام الأمريكى والغربى هذا الاعجاب بإعجاب مماثل . وبدأت العلاقات تتشعب وتتكثف بين الجانبين فى كل المجالات تقريباً . وفتحت مصر أبوابها واسعة لكل ما هو أمريكى خصوصاً وما هو غربى عموماً . وقد جاء وقت فى نهاية السبعينيات أصبحت فيه « شعبية » السادات فى الغرب تماثل أو تفوق أكثر زعماء الغرب ، وأصبحت مصر فعلياً ، وإن لم يكن رسمياً بالضرورة ، حليفاً استراتيجياً مخلصاً للغرب .

والسؤال الذى يثور فى هذا الصدد هو ما إذا كان هذا التوجه الخارجى للرئيس الراحل فى التحالف مع الغرب ، بدلاً من الشرق ، هو توجه صائب؟ .

والاجابة هى أنه لعدة سنوات اعتقد الكثير من المصريين والعرب ،

ومنهم هذا الكاتب ، أنه توجه خاطئ ، وينطوى على لفظة غير مبررة للتصادق مع معسكر ناصب العرب العداء تاريخياً ، فضلاً عن أنه كان الحليف القوى لأعدى أعداء العرب ، وهو إسرائيل . كما أن كثيرين ، ومنهم هذا الكاتب ، قد فزعوا لما رأوا فيه تفريطاً في استقلالية القرار الوطنى المصرى ، وما ينطوى عليه ذلك من «تبعية» صارخة لأمريكا والغرب ، وتنازلاً عن سياسة «عدم الانحياز» التى كانت قد استقرت وتعمقت فى الوجودان المصرى والعربى منذ مؤتمر باندونج (١٩٥٥) . وأخيراً فإن معظمنا رأوا فى نموذج التنمية والمساعدات الأمريكية لمصر تشويها لبنية المجتمع والاقتصاد فى مصر .

ولكن بمرور السنوات ، يبدو الآن أن الرئيس السادات كان على حق فى نفوره من النموذج السوفيتى . فقد رأى قبل أن يرى الكثيرون من المصريين والعرب الآفات الداخلية التى تنخر فى هياكل الاتحاد السوفيتى . وخلص إلى أن الاتحاد السوفيتى قد يكون «قوة أعظم» عسكرياً ، ولكنه فى معظم شئون الحياة الأخرى هو قوة من «الدرجة الثانية» أو حتى من «الدرجة الثالثة» . ويذكر هذا الكاتب عبارات السادات فى هذا الصدد أثناء مقابله له فى ١٩٨١/٨/٣١ ، والتى لم يصدقها الكاتب فى حينها ، ولكنه بدأ يتذكرها عندما سمعها بنفسه من السوفيت أنفسهم فى أول زيارة له إلى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ .

وبقدر نفور الرئيس السادات من النموذج السوفيتى بقدر ما كان إعجابه ، بالنموذج الغربى . وقد أثبتت السنوات العشر التالية لاغتيال السادات أنه كان على حق . فقد كفر معظم السوفيت بنموذجهم . ولفظت الدول التى أخذت به ، أو فرض عليها ، هذا النموذج عند أول فرصة مواتية . ومع كتابة هذه السطور (ديسمبر ١٩٩١) فإن الاتحاد السوفيتى أصبح أثراً بعد عين . فقد تفكك تماماً ، ويسرعة لم يكن يصدقها حتى أكثر

المراقبين خبرة بالشئون السوفيتية منذ سنة واحدة . والغريب هو أن انهيار هذه القوة الأعظم تم دون إطلاق رصاصة واحدة عبر حدوده من أى عدو خارجى . لقد كان الانهيار إنهاراً من الداخل ، كأن البناء السوفيتى كان «بيتاً من ورق» .

كان الرئيس السادات ، إذن ، محقاً فى فض العلاقة الحميمة بين مصر والاتحاد السوفيتى ، وفى البحث عن حليف دولى بديل ، إن كان هناك ضرورة لمثل هذا الحليف . ولم يكن هناك من بديل سوى الغرب ، بقيادة الولايات المتحدة ، فى ذلك الوقت . بل إن هذا البديل هو نفسه الذى ستجبه أو تندفع له الجمهوريات السوفيتية السابقة ، وأولها أكبر هذه الجمهوريات وهى روسيا ، سعياً للاعتراف والحصول على الغذاء والتكنولوجيا المتطورة ورؤوس الأموال وفن الإدارة الحديثة . بتعبير آخر ما فعله السادات ، بدأ من عام ١٩٧٤ ، هو ما فعلته روسيا وأخواتها عام ١٩٩١ ، أى بعده بسبعة عشر عاماً .

وسواء كان البعض منا يحب أمريكا أو يكرهها ، إلا أن العلاقات الدولية لا تبنى على الحب أو الكراهية ، ولكنها تبنى على «المصالح» . وكما قال ونستون تشرشل فى تفسير تحالفه مع الاتحاد السوفيتى أثناء الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية «ليس لبريطانيا أصدقاء أبديون أو أعداء أبديون ، وإنما لبريطانيا مصالح أبدية» . وبهذا المعنى يمكن النظر إلى تحالف مصر الناصرية مع الاتحاد السوفيتى فى الخمسينيات والستينيات ، حينما كان ذلك يخدم المصالح المصرية . وينفس المعنى يمكن النظر إلى تحالف مصر الساداتية مع الغرب والولايات المتحدة منذ السبعينيات ، على أساس أن ذلك يخدم مصالحها . فلم يكن لدى المصريين «حب أصيل» لشيوعية الاتحاد السوفيتى حين تحالف عبد الناصر معه . ويمكن القول أيضاً إنه لم يكن ، وربما لن يكون ، لدى المصريين «حب

أصيل» لرأسمالية الولايات المتحدة أو أسلوب حياة مجتمعتها ، حين تحالف السادات معها .

ولكن هل خدم هذا التحالف المصري - الأمريكي ، الذى بدأه السادات ، «المصالح المصرية» ؟ .

ربما سيظل المصريون مختلفون فى اجابتهم على هذا السؤال ، باختلاف مواقفهم ومصالحهم «الطبقية» أو «الفئوية» . ولكن الشاهد هو أنه بفضل هذا التحالف حققت مصر انجازات كبيرة على الأقل . الأول ، هو تحرير بقية سيناء المحتلة دون حرب أخرى . والثانى ، هو الحصول على حوالى ثلاثين مليار دولار من المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية بين عامين ١٩٧٤ و ١٩٩١ .

طبعاً يمكن الرد على هذا القول بأن مصر قد دفعت ثمناً باهظاً مقابل هذين الانجازات . وبالقسط بدأ الثمن كبيراً فى حينه . ولكن بعد سبعة عشر عاماً ، يشاهد المراقب المحايد دولاً عربية أخرى تتلهف على انجازات مشابهين أو حتى أقل منهما ، مع استعداد لدفع ثمن أكبر . وأخيراً لابد من توجيه السؤال : بصرف النظر عن المقابل الذى دفعته مصر لقاء هذين الانجازات الكبيرين . . هل أحسنت مصر توظيفها كما ينبغي ؟ .

وهنا يختلف شرفاء المصريين ، إختلافاً مشروعاً . فحتى لو كانت الإجابة هى بالنفى ، فإن مسئولية عدم التوظيف الأمثل لهذين الانجازات كانت ومستبقى مسئولية النخبة المصرية الحاكمة .

* المصالحة مع إسرائيل

ربما كانت سياسة الرئيس السادات فى التصالح مع إسرائيل هى أكثر سياساته مصدراً لخلاف الكثيرين معه ، أو غضباً منه ، أو نقمة عليه ، من

العرب والمصريين على السواء .

كان أحد أسباب ذلك ، بالطبع ، هو أن إسرائيل في الوجدان والعقل العربيين هي أعدى الأعداء ، وأكثرهم غدراً وخطراً ، على حاضرهم ومستقبلهم . هكذا تعلم العرب جميعاً على مدى أربعين سنة . . . وهكذا كانت تؤكد الشواهد كلها - منذ اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتشريده عام ١٩٤٨ ، مروراً بحروب إسرائيل التوسعية ، واحتلالها لأراضي أربع دول عربية عام ١٩٦٧ ، إلى تنكيلها اليومى بالفلسطينيين تحت الاحتلال . وليس هنا مجال تفصيل أسباب هذه العداوة المتجذرة نحو الكيان الصهيونى (*) .

ولا يقل عن ذلك سبباً للخلاف والغضب والنقمة ، صدمة المفاجأة التى فجرها الرئيس السادات ، دون توقع ، من على منبر مجلس الشعب المصرى ، حينما أعلن عن استعداده للذهاب إلى إسرائيل ، سعياً وراء السلام ، فى نوفمبر ١٩٧٧ .

ولكن المدقق لمسيرة السادات حتى أكتوبر ١٩٧٣ ، وتبلور سياسته الخارجية وتحوله من التحالف المصرى - السوفيتى إلى تحالف مصرى - أمريكى ، ما كان له أن يفاجأ بهذه الخطوة الدرامية الجسورة ، والتى أكمل بها الركن الرابع من مشروعه السياسى للدولة المصرية . أى أن سياسة المصالحة مع إسرائيل كانت إمتداداً لتوجهاته الثلاثة الأخرى ، التى أشرنا إليها أعلاه . فلم يكن منطقياً أو ممكناً ، مثلاً ، أن يتقارب السادات إلى امريكا ويوثق تحالفه معها ، وفى نفس الوقت يظل على عداوته بإسرائيل ،

(*) هناك آلاف الكتب العربية التى تعرضت لكل جوانب الصراع العربى - الاسرائيلى ، ومنها واحد لهذا الكاتب ، انظر سعد الدين ابراهيم «سوسيولوجية الصراع العربى الاسرائيلى» ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٢ .

التي هي الطفل المدلل لأمريكا . وما كان للتحالف مع أمريكا أن يبدأ ويستمر ويتكرس ، ويؤدي إلى تدفق المساعدات الاقتصادية ، إلا إذا سبقه أو رافقه تحرير الاقتصاد المصري من السطوة الكاملة للدولة - أي أن سياسة الانفتاح الاقتصادي ، كانت شرطاً من شروط التحالف المصري - الأمريكي . وما كان لسياسة الانفتاح الاقتصادي أن تستمر بلا إنفتاح سياسي ديموقراطي ، ولو بشكل جزئي أو صوري .

وهكذا كانت سياسة السادات التصالحية مع إسرائيل هي الركن الرابع والمكمل لمشروعه ، الذي شيده بحذق خلال السنوات السبع التي تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والذي يمثل بديلاً للمشروع الناصري لثورة يوليو ١٩٥٢ .

والسؤال هو : هل كان السادات على صواب في سياسته هذه نحو تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ؟

والإجابة هي أنه في ضوء تداعيات الأحداث الإقليمية والدولية التي شهدناها خلال السنوات الأربع عشر ، منذ زيارة السادات إلى إسرائيل ، يبدو أنه كان على حق في توجيهه العام .

لقد قدمنا في القسم الأول من هذا الكتاب ، في حوارنا معه ، وجهة نظره وتبريره لسياسته . ولن نعيد هنا ما قاله في هذا الصدد في حينه ، وهو ما كان هذا الكاتب قد اختلف معه علنا وكتابة منذ عام ١٩٧٤ (*) وما نكتفي به هنا هو إعادة الاعتبار لسياسة السادات في هذا الصدد .

لقد خلص الرجل في ذلك الوقت المبكر ، إلى أن معظم الصراعات الممتدة ، ومنها الصراع العربي - الإسرائيلي ، لا يمكن حسمها نهائياً بالقوة

(*) انظر سعد الدين ابراهيم : كينجبر ومصر الشرق الأوسط ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٤

وكذلك : الانتخابات الأمريكية والشرق الأوسط ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٦ .

المسلحة ، لأسباب عديدة ، منها وجود الاستقطاب الدولي بين الشرق والغرب ، والذي يجعل كلا من المعسكرين غير مستعد لقبول هزيمة قاصمة للطرف الذي يناصره . وبالنسبة للصراع العربي - الإسرائيلي ، كان السادات يرى أن أقصى ما تستطيع القوة المسلحة أن تفعله هو تحسين شروط التفاوض بالنسبة لأطرافه ، وجذب ما يكفي من الاهتمام العالمى لمآزرة هذا التفاوض نحو تسوية سلمية .

بتعبير آخر رأى السادات ، قبل أن يسرى كثيرون شرقاً وغرباً ، أن المفاوضات السلمية ، وليس المواجهات المسلحة ، هى الطريق الأمثل لتسوية الصراعات الممتدة فى عالم الربع الأخير من القرن العشرين . وبهذا المعنى ، كان الرئيس السادات محقاً فى نهجه العام . وهذا النهج نفسه هو ما أخذت به معظم ، أطراف صراعات مماثلة فى العالم كله - مثل نيكارجوا ، وجنوب افريقيا ، وأنجولا ، وكمبوديا ، وكوريا ، والصين وبريطانيا حول هونج كونج ، والمغرب والجزائر حول الصحراء ، وغيرها .

وأكثر من ذلك فإن نهج السادات فى تسوية الصراع «بالمفاوضات بدلاً من المواجهات» هو ما خلص معظم العرب فى النهاية إلى صوابه ، وفى مقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ، أكثر الأطراف العربية تشدداً وإدانة لسياسة الرئيس السادات فى الماضى . بل إن المفارقة هنا هو أن إسرائيل هى التى أصبحت تحاول الالتفاف أو الافلات من مبدأ «المفاوضات» ، وتفضيلها لمبدأ «المواجهات» . فقد اتضح لها انها «تكسب» فى مناخ المواجهات المسلحة ، و«تخسر» فى مناخ المفاوضات السلمية .

وصواب توجه السادات فى سياسته التصالحية مع إسرائيل ، لا يعنى إنه لم يرتكب عددا من الأخطاء التكتيكية . ومن ذلك أنه بدى متعجلاً للاتفاق بسرعة ، واستغلت إسرائيل ذلك فى الحصول على تنازلات من مصر ، لم تكن مصر مضطرة لها . ومن ذلك انه لم يحصل من الولايات المتحدة أو

إسرائيل على الثمن الاقتصادي أو الثمن السياسي المناسب ، لقاء هذه التنازلات . فقد كان واردا ، مثلا ، أن يصر على أن تكون المساعدات الاقتصادية لمصر أكثر ، أو على الأقل مساوية لما تحصل عليه إسرائيل ، خاصة وأن سكان مصر هم أكثر من عشرة أمثال سكان إسرائيل . وبدلاً من ذلك فقد رضى بنصف حجم المساعدات التي تحصل عليها إسرائيل (٢) مليار مقابل ٤ مليار دولار سنوياً) . كذلك كان يمكن أن يحصل من إسرائيل على ثمن سياسي أكبر مما حصلت عليه مصر فعلاً . فلو أصرت مصر وقت كامب دافيد على تجميد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لوجدت عوناً لها في ذلك من الرأي العام الأمريكى والعالمى وهكذا .

كذلك لم يكن من الحكمة أن يمعن السادات في التحقير من شأن العرب الذين اختلفوا معه ، وأن يشجع الشوفينية المصرية ، وأن يتباهى «بالأربعة ألف سنة حضارة» وما إلى ذلك من استفزازات ، بدت طفولية أحياناً ، وغوغائية أحياناً أخرى .

ومع ذلك كله فإن التوجه الاستراتيجى للسادات في تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى كان في مجمله توجهاً صائباً .

إذهب إلى فرعون إنه طغى ... وقل له قولاً لنا

كان الرئيس أنور السادات ، رحمه الله ، في آخر أيامه مستفزاً للعرب أجمعين ، ومنهم المثقفين المصريين . ورحل الرجل عن عالمنا وهناك شبه قطيعة كاملة بينه وبينهم .

وويل لحاكم يقاطعه المثقفون أجمعين . فالمثقفون قد لا يكونوا بالتوحد والقوة التي تمكنهم من التأثير الكامل أو الأنى في صناعة القرار في بلادهم . ولكنهم دائماً من القوة بحيث يقوضون «شرعية» أى حاكم .

فبطبيعة حرفة في الكتابة والكلام ، يستطيع المثقفون أن يؤثروا تأثيراً
حاسماً في الرأي العام ، حتى لو تم ذلك تدريجياً وببطء شديد .

طبعاً يستطيع الحاكم أن يستوظف عدداً من المثقفين ويحيط نفسه بهم ،
ويمكنهم من وسائل إعلامه ليروجوا له ولسياساته . ولكن هذا النوع من
المثقفين عادة هم مثقفون من الدرجة الثانية أو الثالثة . لذلك تكون
مصادقيتهم متدنية ، وتأثيرهم على الرأي العام محدوداً أو معدوماً . وقد
أدرك الرئيس السادات ذلك تماماً ، ولكن في أخريات أيامه فقط . ومن هنا
الحاحه والحاح السيدة حرمه على إعادة بناء الجسور مع المثقفين العرب
والمصريين ، على نحو ما أشرنا في القسم الأول من هذا الكتاب .

وفي هذا الصدد كان الرئيس السادات مليئاً بالمشاعر المتناقضة نحو
المثقفين . فمن ناحية كان يشكو من عدم فهم المثقفين له . وفي نفس الوقت
كان يعز عليه أن يقتطع وقتاً كافياً للحوار معهم لكي يشرح ويفسر لهم
سياساته وممارساته .

وضمن شكواه العديدة من المثقفين ، والتي سمعها هذا الكاتب ، هو أن

المثقفين لا يحسنون الحديث أو الحوار معه بالتهذيب الكافي ، وهو «رئيس
الدولة أو كبير العائلة المصرية والعربية» . ومما كان يعتب به خصوصاً على
المثقفين المصريين انهم لم يقرأوا القرآن الكريم جيداً . . . وإلا لوعوا أن الله

سبحانه وتعالى بكل جلاله وعظمته كان يعمل حساباً خاصاً لحاكم مصر

المهيب . . . ! ومما كان يردده السادات دائماً أن سبحانه جل جلاله قد أرسل

الأنبياء والرسل لشعوب وأقوام وقبائل حول مصر . ولكنه لم يرسل أياً

منهم إلى شعب مصر . وحينما أرسل أحد أنبيائه ، فقد كان ذلك لحاكم مصر

وليس لشعبها . وحتى في هذه الحالة النادرة فقد أعطى الله سبحانه وتعالى

تعليمات واضحة صارمة لرسوله في كيفية التخاطب المذهب مع حاكم

مصر ، وتمثل ذلك في قوله تعالى لموسى عليه السلام « . . . اذهب إلى فرعون

إنه طغى ، وقل له قولاً لنا . . . » . *

وكان الرئيس السادات يستغرب كيف تكون هذه هي التعليقات الألهية إلى موسى ، وهو من أقوى الأنبياء ، في طريقة التخاطب والحوار مع «فرعون» ، ثم يأتى المثقفون ويتحدثون معه أو عنه بلا تبجيل أو تهذيب .
ورحل الرئيس السادات عن عالمنا دون تفسير شاف لهذا السلوك من المثقفين . وربما كان التفسير هو أن السادات كان يعتقد أنه آخر الفراعنة . . .
بينما لم يدرك المثقفون ذلك . . . وربما أدرك بعض المثقفين المعاصرين أن السادات ، بل وكل حاكم مصرى ، هو «فرعون» . . . ولكن ربما لم يعوا الآية الكريمة التى تأمرهم بأن يقولوا له «قولاً لنا» .

* صحة الآية «إذهبوا إلى فرعون إنه طغى . فقولا له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى»
(سورة طه الأيتان : ٤٤ ، ٤٥)

الفهرس

مقدمة ٥

القسم الأول

حوار مع الرئيس أنور السادات

- ١ - قصة لقائين ٨
- ٢ - خواطر عن السادات وأمريكا ١٧
- ٣ - السادات والعرب ٢٤
- ٤ - السادات والإسلاميون والأقباط ٣٢
- ٥ - السادات حول قوى المعارضة المصرية ٤٠
- ٦ - مع السيدة جيهان السادات ٤٧

القسم الثاني

عام بعد الاغتيال

- الفصل الأول : صبيحة الإغتيال ٦٣
- تعالوا إلى كلمة سواء : التطرف الدينى وموضع الخلل ٦٤
- التطرف الدينى والسياسة : من الضابط أنور السادات إلى الضابط خالد الاسلامبولى ٧٣
- الفصل الثانى : بين عبد الناصر والسادات ٨٩
- هل تصح المقارنة بين عبد الناصر والسادات ٩٠
- الفلسفة العامة لعبد الناصر والسادات ٩٦
- المسألة الاجتماعية بين عبد الناصر والسادات ١٠٣
- التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات ١١١
- عروية عبد الناصر وعروية السادات ١٢٢

القسم الثالث

السادات بعد عشر سنوات ما له وما عليه

- ١٣٦ في إعادة كتابة التاريخ
- ١٤١ توجهات صائبة .. وممارسات خائبة
- ١٦٠ إذهب إلى فرعون إنه طغى .. وقل له قولاً لنا

رقم الإيداع: ١٩٩٢/١٩٩٣
I.S.B.N. 977 - 00 - 2872 - X

مطالع الشروط

التمتع: ١٩ شارع جواد حنى - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤

مكثت: ص ب : ٨٠٩٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢٢٣

هو كتاب يقوم فيه الدكتور سعد الدين ابراهيم بإعادة تقييم الحقبة الساداتية وتوجهاتها وسياساتها .

ويعترف الكاتب بأنه كان من أشد المعارضين للرئيس السادات في حياته ، وينشر هنا لأول مرة مضمون مقابلة طويلة وعاصفة تمت بينه وبين الرئيس الراحل قبل اغتياله بخمسة اسابيع في استراحته بالإسكندرية وبحضور السيدة جيهان السادات وقد اختار الكاتب هذا التوقيت بمناسبة مرور عشر سنوات على اغتيال الرئيس السادات ، وتزامن هذه الذكرى مع أحداث اقليمية وعالمية جسيمة وقعت في عام ١٩٩١ ، وغيرت من شكل النظام الدولي تماماً . ويذهب الكاتب إلى أن الرئيس السادات ربما كان من أول من استشرفوا ارهاصات هذه الأحداث ، وسبق غيره من القيادات بالاستعداد للتعامل معها . ورغم أن الكتاب ينصف السادات في كثير من الأمور إلا أنه لا يبرئ ساحته تماماً من بعض الأخطاء . أو الخطايا الفادحة في حق المصريين والعرب .

